

جامعة مولود معمري تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية



دور المنظمات الإقليمية في تسوية النزاعات الإفريقية

الاتحاد الإفريقي أنموذجا

2018 - 2011

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطة

تحت اشراف:

أ. فلة قصدالي

إعداد الطلبة:

ذهبية بوكسيل

أغيلاس لرول

لجنة المناقشة

د. عشور قشي رئيسا

أ. فلة قصدالي مشرفا مقرر

أ. محمد عمرون مناقشا وممتحنا

السنة الجامعية 2018/2017



جامعة مولود معمري تيزي وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية



دور المنظمات الإقليمية في تسوية النزاعات الإفريقية

الإتحاد الإفريقي أنموذجا

2018 - 2011

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطة

إعداد الطلبة:

ذهبية بوكسيل

أغيلاس لرول

لجنة المناقشة

- د. عشور قشي رئيسا
أ. فلة قصدالي مشرفا مقرا
أ. محمد عمرون مناقشا وممتحنا

السنة الجامعية 2018/2017

الخطة

مقدمة

الفصل الأول: المنظمات الإقليمية والنزاع الدولي

المبحث الأول: التوجه الإقليمي في العلاقات الدولية.

المطلب الأول: مفهوم المنظمات الإقليمية.

المطلب الثاني: تطور المنظمات الإقليمية.

المطلب الثالث: تدابير الأمن الجماعي للمنظمات الإقليمية والتدخل المشروع وعلاقتها بالأمم المتحدة.

المبحث الثاني: مفهوم النزاع الدولي والمفاهيم المتقاربة

المطلب الأول: تعريف النزاع الدولي وأركانه وخصائصه.

المطلب الثاني: النزاع والمفاهيم المتقاربة.

المبحث الثالث: انعكاسات النزاعات على مستوى الدولة والمستوى القاري.

المطلب الأول: انعكاسات النزاعات على مستوى الدولة.

المطلب الثاني: انعكاسات النزاعات على المستوى القاري.

الفصل الثاني: الاتحاد الإفريقي كفاعل قاري في تسوية النزاعات.

المبحث الأول : نشأة وتطور الاتحاد الإفريقي.

المطلب الأول: من الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي.

المطلب الثاني: الإطار الأمني والمؤسساتي للاتحاد الإفريقي .

المبحث الثاني: آليات تسوية النزاعات في إطار الاتحاد الإفريقي.

المطلب الأول: مجلس السلم والأمن الإفريقي.

المطلب الثاني: برلمان عموم إفريقيا.

الفصل الثالث: الاتحاد الإفريقي في ضوء التكتلات الإقليمية الحالية .

المبحث الأول :حالات تدخل الاتحاد الإفريقي لتسوية النزاعات .

المطلب الأول: مساعي الاتحاد الإفريقي لحل الأزمة الليبية.

المطلب الثاني: تقييم دور الاتحاد الإفريقي في حل الأزمة الليبية.

المبحث الثاني: الاتحاد الإفريقي في ضوء لتكتلات الإقليمية .

المطلب الأول: الاتحاد الإفريقي وعلاقته بالمنظمات الإقليمية في القارة الإفريقية.

المطلب الثاني: تقييم دور الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات في ضوء التكتلات الإقليمية الحالية .

المطلب الثالث: التحديات التي يواجهها الاتحاد الإفريقي .

خاتمة.

شكر وعرفان

الحمد لله تعالى وأشكره على ما أنعم به علينا من فضل

وتوفيق ومنحنا المقدرة على إتمام هذه الدراسة

شكرا

إلى الأستاذة المشرفة

" فلة قعدالي "

التي وافقت على قبول مسؤولية الإشراف على بحثنا هذا بصدور رغبة

إلى كل أساتذة العلوم السياسية في قسم العلوم السياسية بجامعة

مولود معمري، نخص بالذكر

د. محشور قشي من جامعة مولود معمري تيزي وزو

د. مراد حجاج من جامعة أحمد بوقرة بومرداس

إلى كل من ساندنا في إنجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد

إهداء

أتقدم بإهدائي

لمن كانوا قدوة ثم دعماً ثم فخراً *والوالدين الكريمين**

و **للاخوة و الاخوات**

إلى كل من ساهم من بعيد أو من قريب في تقديم يد العون لا شيء إلا ليثمر

اجتهادي بالنجاح والتفوق

إلى زملاء الدفعة وأصدقاء الدرب

أهديه إلى كل جامعة مولود معلمي بتبزي وزو من أساتذة وطلبة وعمال

عامّة، وأساتذة قسم العلوم السياسية خاصة

أنجيلكس

إهداء

أتقدم بإهدائي

إلى سر نجاحي وعونني في حياتي، من كانوا قدوة ثم دعماً ثم فخراً لي

****والدايا الكريمين****

حفظهما الله وأدام عليهما الصحة والعافية

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل من ساهم من بعيد أو من قريب في تقديم يد العون لا شيء إلا ليثمر

اجتهادي بالنجاح والتفوق

إلى زملاء الدفعة وأصدقاء الدرب

أهديه إلى كل جامعة مولود معمر بنيتزي وزو من أساتذة وطلبة وعمال

عامّة، وأساتذة قسم العلوم السياسية خاصة

ذ هريّة

مقدمة

مقدمة

شهد التنظيم الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، تناميا لظاهرة التكتلات الإقليمية في محاولة لوضع حد للحروب وإيجاد آليات أكثر فاعلية لحفظ السلم والأمن الدوليين. وهذا ما تجسد من خلال إنشاء العديد من التكتلات في مختلف قارات العالم ، التي تباين من حيث الأهداف ومن حيث مستوى التكامل ومع هذا التطور الحاصل برز ما يعرف بالإقليمية الجديدة في مرحلة لاحقة كإشارة لتطور الروابط العبر إقليمية، أين تتوفر بين هذه التكتلات الإقليمية علاقات تعاونية بين أطرافها ما يخلق إطار جيد لتبادل الثقة وتقريب الرؤى ووجهات النظر، وفتح قنوات الحوار بين مجموع الوحدات السياسية المشكلة لها وهذا لتفادي المواجهات العسكرية والتخفيف من حدة التوتر وتضارب المصالح بين دول التكتل الواحد. كما يعمل هذا الإطار المؤسسي على إرساء الأمن وإزالة المخاوف والتهديدات بين دول الأطراف داخل التكتل، وبسبب صعوبة تحقيق الأمن على المستوى العالمي أين أصبح التفكير في تحقيقه إقليميا هدفا منطقيا قابل للتجسيد واقعا وهذا نتيجة حتمية لطبيعة الإقليم التي تتميز بالخصوصية والاختلاف ،أين سعت هذه المنظمات إلى إيجاد حلول للامتات وتسوية النزاعات بطرق سلمية للحفاظ على الأمن والاستقرار داخل الدول وفيما بينها أين تعد إفريقيا أكثر قارة تعاني من التوتر وكثرة الامتات كما تعرف بتعددتها الأثيني والعربي ما جعلها تصبح مسرحا للعديد من النزاعات في كامل إقليم القارة ،أين كان لمنظمة الاتحاد الإفريقي التي حلت محل منظمة الوحدة الإفريقية دور في حل وتسوية النزاعات في القارة

بحيث عمل الاتحاد الإفريقي على تطوير أجهزته واستحداث آلياته من أجل حفظ الأمن والاستقرار، أين تدخل في عدة حالات أبرزها حالي دارفور والصومال وغيرها .

كما عمل على إيجاد حلول لعدد من الأزمات على غرار الأزميتين الليبية والإيفوارية وتمسك بمواقفه الرافضة للتغيرات الدستورية للحكومات وأوقع عقوبات على الدول التي لم تلتزم بالمبادئ التي تضمنها قانونه التأسيسي في هذا الشأن ،رغم كل التحديات الأمنية والمالية والمؤسسية والسياسية وكل العراقيل التي واجهها وما زال يواجهها في مساره ومساعيه إلا انه مازال يعمل جاهدا لتحقيق وإرساء السلم والأمن والاستقرار في القارة الإفريقية.

الإطار

المنهجي والنظري للدراسة

*أهمية الدراسة :

-الأهمية العلمية:

تعود أهمية موضوع دور المنظمات الإقليمية في تسوية النزاعات بشكل عام إلي كون التسوية كظاهرة عالمية لا تقتصر علي أقاليم معينة أو دول محددة كما أنه صار مرتبط إلي حد كبير بهيكل النظام الدولي خاصة بعد الحرب الباردة ومن ثم فهو مرتبط بظاهرة انتشار النزاعات في إفريقيا وتعددتها، مما يكسبه أهمية متزايدة في إطار مواضيع دراسة العلاقات الدولية المعاصرة والتنظيم الدولي.

- الأهمية العملية :

تعود الأهمية العملية لموضوع الدراسة إلي تعاظم دور المنظمات الإقليمية في تسوية النزاعات خاصة في ظل بروز فكرة الإقليمية الجديدة التي تؤكد علي ضرورة وأهمية أن تتم عملية التسوية في إطار إقليمي خاصة فيما يخص قضايا القارة الإفريقية.

*أهداف الدراسة :

- يكمن الهدف من دراسة موضوع دور المنظمات الإقليمية في تسوية النزاعات

الاتحاد الإفريقي كنموذج في:

- إلقاء الضوء علي النزاعات الإفريقية من حيث أسبابها وانعكاساتها علي

مستوى الدولة وعلي المستوى القاري.

- إبراز جهود ومساعي الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات وتحسين أوضاع

الشعوب الإفريقية

دور الاتحاد الإفريقي في ضوء التكتلات الإقليمية الحالية .

***أسباب اختيار الموضوع:**

يمكن إرجاع أسباب اختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية

-الأسباب الذاتية :

يعود اهتمامنا بموضوع المنظمات الإقليمية ودورها في تسوية النزاعات واعتمدنا علي الاتحاد الإفريقي كنموذج إلي تأثرنا بواقع الشعوب الإفريقية التي تعاني من ويلات النزاعات والحروب ، وعليه إرتئينا أن نعتمد في دراستنا علي الاتحاد الإفريقي كمنظمة إقليمية وكفاعل قاري يسعى لتحقيق السلم والأمن في القارة من خلال آليته المعتمدة .

-الأسباب الموضوعية :

- تتمثل الأسباب الموضوعية وراء اهتمامنا بالموضوع فيما يلي :
- تفاقم ظاهرة النزاعات في القارة الإفريقية وانتشارها في معظم أرجائها،حيث أصبحت تتخذ أشكالا متنوعة بتنوع الأسباب ،الأهداف وأطراف النزاع.
- تزايد الاهتمام بمسألة تسوية النزاعات وانعكاساتها التي أصبحت تمس بشكل كبير كلا من الأمن الإقليمي والعالمي.

تعاظم دور المنظمات الإقليمية في مجال تسوية النزاعات وذلك في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، حيث أصبحت تمثل الثلث الثاني من بين النظم المهمة بتسوية النزاعات المعاصرة.

*الإشكالية :

تتمحور إشكالية الدراسة حول: فيما يتمثل دور الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات في القارة الإفريقية، وفيما يتمثل دوره كفاعل قاري في تسوية الأزمة الليبية في ظل تنامي دور المنظمات الإقليمية؟

تتفرع من هذه الإشكالية التساؤلات التالية :

- ما هي الأهداف والمبادئ التي يسعى لتحقيقها وبسير وفقها الاتحاد الإفريقي؟
- ما هي أهم آلياته المعتمدة؟
- كيف تعامل الاتحاد الإفريقي مع الأزمة الليبية وما هي إسهاماته البارزة فيها؟
- ما هي أهم التحديات التي يواجهها الاتحاد الإفريقي ؟

*الفرضيات:

- للإجابة علي الإشكالية تم صياغة الفرضيات التالية :
- ترتبط الطرق المنتهجة لتسوية النزاع بطبيعته وأسبابه
 - كلما زادت فعالية المنظمات الإقليمية في تسوية النزاع زاد تحديث آليات التعامل معها.

- يرتبط دور الإتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات بدور منظمة الأمم المتحدة في العلاقات الدولية.

***الإطار المنهجي للدراسة:**

***حدود الدراسة:**

النطاق الزمني والمكاني للدراسة:

-النطاق الزمني:

تتناول الدراسة طبيعة ودور الاتحاد الإفريقي كمنظمة إقليمية في تسوية النزاعات الإفريقية خلال الفترة الممتدة بين 2011-2018، مع عدم إهمال الفترات السابقة بما يخدم أهداف الدراسة وتم الاعتماد علي هذه الفترة للاعتبارات التالية:

* تبيان ردود أفعال القوى الدولية علي المستويين الإقليمي والدولي إزاء الأزمة

الليبية 2011

* ثراء هذه الفترة بالمتغيرات الداخلية والخارجية وتعدد الفواعل الدولية والإقليمية

التي سعت إلي حل الأزمة الليبية

-النطاق المكاني:

يشمل القارة الإفريقية التي تتربع علي مساحة قدرها 30 مليون كيلومتر مربع، وتضم

54 دولة.

*الإطار النظري:

في دراستنا لهذا الموضوع اعتمدنا علي :

-المنهج الوصفي:

يقوم المنهج الوصفي علي وصف ما هو كائن وجمع البيانات عنه وتفسيره وتحديد العلاقة بين الوقائع ،كما يهتم بتحديد الممارسات الشائعة أو التعريف علي المعتقدات عند الأفراد والجماعات وطرق نموها وتطورها وذلك عن طريق جمع البيانات ووصف الظروف ثم تنظيم هذه البيانات ووصف الظروف ثم تنظيم هذه البيانات وتحليلها واستنباط الاستنتاجات ذات الدلالة والمغزى بالنسبة للمشكلة المطروحة للبحث.

-المنهج القانوني:

يتجسد المنهج القانوني من خلال دراسة الإطار القانوني للمنظمات الإقليمية وكذا دراسة تسوية النزاعات من الزاوية القانونية ومدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية، إضافة إلي البحث في مختلف الآليات، الاتفاقيات والمواثيق التي تم استخدامها في إطار الاتحاد الإفريقي بعرض تسوية النزاعات.

-المنهج التاريخي:

يعتمد المنهج التاريخي علي تسجيل أحداث الواقع الدولي متسلسلة حسب توقيت حدوثها وهو سرد للأحداث دون تفسير أو تعميم للتمكن من فهم التسلسل الزمني لها والعوامل

المتحكمة فيها من أجل تفسير أوضح لها ، عن طريق الاعتماد علي معطيات وسوابق ذات طبيعة قانونية أو سياسية وتحليلها للتمكن من التنبؤ بما سيحدث في المستقبل

كما تم الاعتماد أيضا علي المنهج البنوي الوظيفي لدراسة الاتحاد الإفريقي من حيث البنية المؤسساتية وكذا التطرق بالتحليل لمهام وادوار هذه البنية وتأثيرها علي سلوك المنظمة الإقليمية داخليا وخارجيا ومن ثم تقييم مدى فعاليتها في تسوية النزاعات .

*الإطار النظري للدراسة:

-النظرية الليبرالية – الليبرالية الجديدة:

تبرز هذه المقاربة دور وأهمية المؤسسات الدولية في التقليل والحد من الحروب والنزاعات فالمؤسسات والمنظمات الدولية تلعب دور جوهري في تحقيق السلم والأمن.

-نظرية الدور:

كما اعتمدا أيضا على هذه النظرية لإبراز الأدوار التي لعبه الاتحاد الإفريقي كفاعل قاري في حل وتسوية النزاعات وكذا وظائفه ومهامه على مستوى النظام الإقليمي والدولي

*دراسات سابقة

لقد اهتمت العديد من الدراسات ببحث مواضيع ذات صلة بالقارة الإفريقية، وعلى وجه الخصوص منظمة الاتحاد الإفريقي، نذكر من هذه الدراسات:

1- دراسة سعيدة محمد عمر: إشكالية بناء الدولة في الصومال واثـر المتغيرات الإقليمية والدولية في إطار بحث مقدم للمؤتمر العربي التركي للعلوم الاجتماعية المنعقدة في جامعة اسطنبول 2013 ، تناولت هذه الدراسة الخلفية التاريخية للصراع في الصومال، ثم تناولت الأدوار التي لعبتها كل من منظمة الاتحاد الإفريقي والإيجاد ومواقفها من الصراع إلا أنها كانت بشكل مختصر، دون التعمق في التفاصيل، واقتصرت على مرحلة محددة من الصراع ما بين 2006-2007 أين تناولت الباحثة موقف الاتحاد الإفريقي من الصراع وتوصلت إلى أنه لم يتخذ موقفا معارضا من التدخل الإثيوبي في الصومال فضلا عن عدم وصول عدد قوات بعثة الاتحاد إلى الحجم المقترح.

2- دراسة عبد السلام المبروك: في أطروحته التي كانت تحت عنوان "الاتحاد الإفريقي دراسة في نظرية التنظيم الدولي الاقليمي" لسنة 2013، جامعة بيروت، أين تناول في أطروحته بدايات حركة الوحدة الإفريقية ومسيرتها وتحولها إلى الاتحاد الإفريقي، كما تطرق فيها إلى الصعوبات التي واجهتها خلال مسيرتها، وكذا التحديات الداخلية والخارجية التي أدت إلى فشل العديد من مشاريعها.

3- عادل عبد الرزاق : إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي رؤية مستقبلية دراسة تحليلية في إطار العلاقات السياسية الدولية، 2007 ، تطرق في دراسته هذه إلى تحليل الوضع الراهن في القارة الإفريقية بالاعتماد على وثائق منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي، أين تعرض أيضا إلى إرهاصات حركة الوحدة الإفريقية وآلياتها

وأجهزتها وما حققتها وكذا التحديات التي تواجهها، كما تعرضت هذه الدراسة إلى دراسة مقارنة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي، والتحديات التي تواجه كليهما، كما تعرض إلى الآليات الجديدة للاتحاد الإفريقي التي اعتمدها لمواجهة التحديات الجديدة

-دراسات بالغة الجنية

1-Jakkie cillers and kathry struman, « challenges facing the AU'S peace and security council ».african -1 serurity rivew,(pretoria : institute for security studies, vol 13.nol,2004).

تناولت هذه الدراسة مجلس السلم والأمن الإفريقي كجهاز لصنع القرارات فيها يتعلق بالتعاون مع المفوضية وأهدافه ومبادئه وتشكيله وإجراءات عمله، كما تناولت هذه الدراسة أيضا آليات المجلس الخاص بنظام الإنذار القاري المبكر إلا أن هذه الدراسة لم تتناول دور المجلس في تسوية النزاعات.

*تقسيم الدراسة :

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول هي كالآتي:

الفصل الأول: تطرقنا فيه إلى الإطار المفاهيمي للدراسة، حيث تناولنا في المبحث

الأول المنظمات الإقليمية والنزاع الدولي. أما المبحث الثاني تناولنا فيه مفهوم النزاع الدولي والمفاهيم المتقاربة، أما في المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى انعكاسات النزاعات على مستوى الدولة والمستوى القاري.

الفصل الثاني: تطرقنا فيه للإتحاد الإفريقي كفاعل القاري في تسوية النزاعات،

أين قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، في المبحث الأول تناولنا فيه الإتحاد الإفريقي من حيث النشأة والتطور، أما في المبحث الثاني استعرضنا فيه آليات تسوية النزاعات في إطار الإتحاد الإفريقي.

الفصل الثالث: خصصناه للحديث عن الإتحاد الإفريقي وعلاقاته بالمنظمات

الإقليمية في القارة، قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى حالة تدخل الإتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه للإتحاد الإفريقي وعلاقاته بالمنظمات الإقليمية الحالية في القارة.

الفصل الأول:

المنظمات الإقليمية والنزاع الدولي.

المبحث الأول: التوجه الإقليمي في العلاقات الدولية.

الإقليمية حقيقة قائمة في العلاقات الدولية والتنظيم الدولي وهي من المصطلحات السياسية والقانونية التي ليس لها تحديد دقيق رغم كونها حقيقة قائمة في العلاقات الدولية، مما أدى إلى تضارب الآراء وظهور مفاهيم عديدة للإقليمية⁽¹⁾.

-الإقليمية هي حالة وسيطة بين المحلية التي تدفع بالأفراد والجماعات والمؤسسات لتطبيق نقاط اهتماماتها سواء السياسية أو الاقتصادية.

وهذه الحالة الوسيطة تنصرف إلى التفاعلات الإقليمية وسواء على المستوى القارئ أو على مستوى الأقاليم الفرعية، وتهدف إلى دعم التكامل والاندماج في مختلف المجالات. وبالدرجة التي تقلل بها التبعية للعالم الخارجي دون الانعزال عنه، وتتسم هذه التفاعلات بأنها اختيارية وتتضمن تنازلاً عن جزء من سلطة الدولة لقيادة عليا تمثل الجماعة وتنصرف باسمها⁽²⁾.

المطلب الأول: مفهوم المنظمات الإقليمية.

هذا المفهوم من المفاهيم النظرية التي لا تتخذ معياراً واحداً في تعريفها، وإن كان هناك اتفاق على أن المنظمة الإقليمية هي هيئة دائمة تتمتع بالشخصية القانونية، فأصحاب هذا الاتجاه يعرفونها على أنها هيئة قانونية دائمة تتمتع بالشخصية القانونية الإدارية الذاتية وبالشخصية القانونية الدولية وتنشأ بالاتفاق بين مجموعة من الدول يربط بها رباط جغرافي أو سياسي أو مذهبي أو حضاري كوسيلة من وسائل التعاون الاختياري بينها في مجال أو

¹ - معمر بوزنادة، *المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي*، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ب. ط، 1992)، ص 16.

² - خالد حنفي علي، *الإقليمية الجديدة في إفريقيا ومواجهة العولمة*، في:

<http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2001/05/25/Article.25.shtml>

(14:30، 2018/08/18).

مجالات معينة يحددها الاتفاق المنشئ للمنظمة في إطار مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها⁽¹⁾. في المقابل هناك من يعرفها على أنها المنظمات الدولية الغير عالمية، أي المنظمات التي تكون العضوية فيها تحمل مواصفات خاصة وليست مفتوحة لجميع الدول⁽²⁾.

يمكننا تعريف المنظمات الدولية الإقليمية بأنها تلك المنظمات التي يتم إنشائها بموجب معاهدة دولية بين مجموعة من الدول متقاربة جغرافيا وتجمعها عوامل التضامن الاجتماعي المختلفة كالتاريخ المشترك والحضارة المشتركة واللغة، الدين والعادات المشتركة، وتهدف هذه المنظمات إلى تحقيق أهداف تخدم المصالح المشتركة بين هذه الدول⁽³⁾.

وهناك خصائص تميز بها هذه المنظمات وهي:

أولاً: نشأ هذه المنظمات بمعاهدة دولية أطرافها الدول وهذا الدليل على صفة الرضائية في إنشاء هذه المنظمات الإقليمية.

ثانياً: أنها ترمي إلى تحقيق غرضين مهمين هما توثيق العلاقات بين دول متجاورة جغرافيا ومتجانسة قوميا أو ثقافيا أو اقتصاديا أو حضاريا وتنسيق التعاون بينها.

ثالثاً: العضوية فيها محدودة على الدول المتقاربة جغرافيا والمتضامنة اجتماعيا⁽⁴⁾.

كما يؤخذ في تصنيف المنظمات الإقليمية بعض المواصفات:

¹ - مفهوم المنظمات الإقليمية وتطورها: <https://Kenanaonline.com/users/mowaten/posts/326161> . (13:15، 2018/08/18)

² - سهيل حسن الفتلاوي، *المنظمات الدولية*، (لبنان: دار الفكر، ط 1، 2001)، ص 257.

³ - عبد الله علي عبو، *المنظمات الدولية الأحكام العامة وأهم المنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة*، (عمان: دار قنديل للنشر والتوزيع، ط 1، 2011)، ص 354.

⁴ خالد حنفي علي، *الإقليمية الجديدة في إفريقيا ومواجهة العولمة*، مرجع سابق، في:

<http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2001/05/25/Article.25.shtml>

- فقد يؤخذ بالمجال الجغرافي للدول فنقول بأن المنظمة الإقليمية تجمع بين دول متجاورة جغرافيا «كالاتحاد الإفريقي أو الاتحاد الأوروبي...».
- وقد يؤخذ في تعريف المنظمة الإقليمية ببعض الخصائص التي تحملها دول معنية «كمنظمة الدول المصدرة للنقط».
- كما يؤخذ في تعريف المنظمات الإقليمية ببعض الروابط التي تربط مجموعة من الدول كالروابط الدينية أو التوجهات السياسية «كمنظمة المؤتمر الإسلامي».
- وقد يؤخذ كذلك في تعريفها بالمصالح التي تجمع بعض الدول «كحلف وراسو، الحلف الأطلسي...».

وللإشارة فإن بعض الدارسين يؤكدون على صعوبة وضع تعريف للمنظمات الإقليمية، وذلك لصعوبة تحديد الإقليم أو النظام الإقليمي في حد ذاته فالصعوبة تكمن في تحديد المستوى الذي من خلاله نميز نظام إقليمي عن غيره. فإذا أخذنا بمستوى التقارب الجغرافي نكون قد أهملنا العوامل الأخرى كمستوى التأثيرات الخارجية أو مستوى التقارب الحضاري... إلخ⁽¹⁾.

تقسم المنظمات الإقليمية إلى ثلاثة مجموعات: على أساس توجه المنظمة الأولى أو طبيعة دورها الرئيسي:

- المنظمات السياسية العامة.
- المنظمات الوظيفية.
- المنظمات ذات التوجه الأمني العسكري.

¹ - رضا دمدم، محاضرات مقياس المنظمات الدولية، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة منتوري، قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2005). ص 69.

- **المنظمات السياسية العامة:** يشتمل دورها وتوجهها الأساسي في تنسيق بين الدول الأعضاء وحل نزاعاتهم في الإطار المؤسسي الإقليمي،⁽¹⁾ وتقدم الدعم للقضايا والاهتمامات المشتركة للدول والأعضاء، كما تقوم أيضا على مبدأ الانتماء إلى منطقة جغرافية حضارية مثلا: منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الدول الأمريكية، أو على مبدأ التماثل في التوجهات السياسية العامة للدول، مثل: مجموعة دول جنوب شرق آسيا. كما تقوم أيضا على قاعدة التعاضد السوسيولوجي الذي يشكل أصلب ركيزة لتكوين المنظمات وبروز التعامل القومي، مثل جامعة الدول العربية.
- **المنظمات الوظيفية:** وتهدف إلى تحقيق التعاون بين الدول الأعضاء وذلك من خلال التوحيد الجمركي مثل السوق المشتركة لدول الجنوب (البرازيل، البراغواي...) ومنظمة مكافحة الفقر والتصحر في شرق إفريقيا ويشترط في أعضائها أن تنتهج نفس السياسات الاقتصادية⁽²⁾.
- **المنظمات ذات التوجه الأمني العسكري:** تقوم على مبدأ الأمن الجماعي، حيث يكون دورها الأساسي تقديم الحماية والضمانات الأمنية من دفاعية وردعية لأعضائها كدول ومجموعة، والشرط الأساسي العام للعضوية هو تماثل الاتجاه السياسي العام، وخير مثال على ذلك منظمة حلف وارسو، ومنظمة حلف الشمال الأطلسي،⁽³⁾ كون هذه المنظمات تمثل إحدى وسائل تسوية المنازعات الدولية سلميا كما توضحها المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة.

وتعتمد المنظمات الإقليمية في ممارسة صلاحياتها لتسوية النزاعات على أسس قانونية مستمدة من ميثاق الأمم المتحدة في المادة (52)، أين خص المنظمات الإقليمية بنصيب في

¹ حتي ناصيف يوسف، *نظرية العلاقات الدولية*، (القاهرة: دار الكتاب العربي، ط 1، 1985)، ص 261.

² - "مفهوم المنظمات الإقليمية وتطورها"، مرجع سابق،

<https://Kenanaonline.com/users/mowaten/posts/326161>.

³ حتي ناصيف يوسف، مرجع سابق، ص 262.

مهمة المحافظة على الأمن والسلم الدوليين. فقرر في هذه المادة أنه على مجلس الأمن أن يشجع الاستكثار على الحل السلمي للنزاعات المحلية عن طريق المنظمات الإقليمية، إما بناء على طلب الدول التي يعينها الأمر وإما بالإحالة عليها من جانب مجلس الأمن. وقد أشارت معظم الاتفاقيات التي أنشئت بمقتضاها هذه المنظمات التي عقدت تحت كنفها إلى التزام الدول الداخلة فيها بتسوية النزاعات التي تقوم بينها بالطرق السلمية ومن بينها تحكيم المنظمة في النزاع القائم⁽¹⁾.

هكذا أصبحت المنظمات الإقليمية تعتبر من بين النظم المهمة بتسوية النزاعات المعاصرة، وهذا تماشيا مع بنود الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك لتقصير الظل الإداري لهذه الأخيرة، حيث تأخذ المنظمات الإقليمية زمام المبادرة في تسوية النزاعات المحلية تاركة للأمم المتحدة الحالات التي تفشل فيها. لكن لابد من الإشارة إلى أن هذا التفويض لم يجد قبولا تاما بعد. لأن بعض الدول الأعضاء في المنظمات الإقليمية لا تقبل بأي دور لهذه الأخيرة في تسوية نزاعاتها الداخلية، ورغم ذلك فقد طورت المنظمات الإقليمية إلى حد كبير صلاحياتها التي تظهر في خصائص وتجارب تاريخية للدول في مختلف المناطق والقارات⁽²⁾.

عملت مختلف المنظمات الإقليمية على تطوير آليات مختصة بتسوية النزاعات نظرا للأهمية التي يكسبها البعد الأمني باعتباره المحرك الرئيسي لعجلة التنمية بمختلف أشكالها.

المطلب الثاني: تطور المنظمات الإقليمية

¹ - علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1992)، ص 127.

² - محمود أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، (الجزائر: دار هومة، ج 2، ب ط)، 2004، ص 62.

جاءت نشأة المنظمات الإقليمية في إطار محاولات تنظيم العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، والبحث عن أشكال وتنظيمات دولية تستطيع أن تحد من مخاطر عدم الاستقرار، وقد أحاطت بهذه النشأة الكثير من المخاوف والشكوك في قدرة هذه المنظمات على تحقيق هدفها الرئيسي، بحيث يمكن الحديث عن تيارين رئيسيين، الأول دعا إلى بناء تنظيم دولي قائم على أساس عالمي وليس إقليمي، ويستند في ذلك إلى مخاطر إيجاد مجالس إقليمية تقوم على ميزان القوى الذي كان سائداً قبل قيام الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي يهدد السلم والأمن الدوليين.

أما التيار الثاني فقد تبنى فكرة الإقليمية:

رغم نجاح أصحاب التيار الأول في فرض أرائهم في مؤتمر موسكو الذي عقد عام 1943م، إلا أن أصحاب التيار الإقليمي ما لبثوا أن حصلوا على الاعتراف بحق إقامة التنظيم الإقليمي في عام 1944م،⁽¹⁾ وإن كان الاعتراف مشروطاً، وقد ظلت حالة التنافس سائدة بين هذين التيارين إلى أن تم حسمها في ميثاق الأمم المتحدة إلى حد كبير، إذ تضمن تأكيد أهمية دور المنظمات الإقليمية في حفظ الأمن والسلم وحل المنازعات بالوسائل السلمية، وإذ كان من الملاحظ أن مجلس الأمن قد احتفظ لنفسه أسبقية النظر في أي نزاع يهدد الأمن والسلم بغض النظر عن قيام المنظمة الإقليمية بالنظر في هذا النزاع أم لا⁽²⁾.

ونتيجة لنشاطها وتفاعل الدول معها نشأت للمنظمات الإقليمية وظائف هامة كإعطاء الشرعية لمواقف وسياسات معينة في الإطار الدولي أو في الإطار الإقليمي وتكريس الزعامة الإقليمية لدولة معينة، وكذا العمل على تسهيل الاتصالات بين مختلف الأطراف بغية التنسيق والتشاور في حالات النزاع وغياب الاتصال المباشر بطرق دبلوماسية، وإعطاء

¹ حتي ناصيف يوسف، مرجع سابق، ص 259.

² - "مفهوم المنظمات الإقليمية وتطورها"، مرجع سابق.

شعور الأمن للدول الصغيرة والضعيفة في المنطقة تجاه دولة خارج أو داخل المنظمة، وتلعب دور الموازن سياسيا ودبلوماسيا وأحيانا عسكريا لردع دولة من الاعتداء على دولة أخرى بدبلوماسية وقائية لحفظ السلم والاستقرار الإقليمي، وكذا رسم حدود نفوذ القوة العظمى، وكذا تحمل مسؤوليات وأعباء لا تستطيع عادة الدولة العضو تحملها بمفردها، وتكون أيضا قناة لإيصال المساعدات المختلفة إلى الدول المحتاجة للمساعدات.⁽¹⁾

المطلب الثالث: تدابير الأمن الجماعي للمنظمات الإقليمية والتدخل المشروع وعلاقتها بالأمم المتحدة.

✓ تدابير الامن الجماعي :

أطلق ميثاق الأمم المتحدة الحرية للمنظمات الإقليمية في مجال حل ما ينشأ من النزاعات بين أعضائها بالطرق السلمية، إلا أنه قيد سلطتها في مجال القمع فلم يقر لها الحق باستخدام القوة دون إذن أو تفويض من مجلس الأمن ورقابته.

ينص الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة على اشتراك المنظمات الإقليمية في حفظ السلم والأمن الدوليين الذي يتحمل مجلس الأمن في المقام الأول المسؤولية عنه.

وتنص المادة 52 من الميثاق على اشتراك التنظيمات والوكالات الإقليمية في التسوية السلمية للمنازعات، أما المادة 53 فتتيح لتلك التنظيمات الإنفاذ على أن يكون ذلك بإذن صريح من مجلس الأمن. هكذا فإن المادة 53 تنشئ آلية تسمح لمجلس الأمن بالاستعانة بالتنظيمات الإقليمية في تنفيذ تدابير، وختاماً تنص المادة 54 على أن تعلم التنظيمات

¹ حتي ناصيف يوسف، مرجع سابق، ص ص 262 - 264.

والوكالات الإقليمية المجلس على الدوام بأنشطتها المزاولة من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين⁽¹⁾. وقد ورد في نص المادة 52 من الميثاق أنه:

1- ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين ما يكون العمل الإقليمي صالحا فيها ومناسبا ما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد "الأمم المتحدة" ومبادئها.

2- يبذل أعضاء "الأمم المتحدة" الداخلون في مثل هذه التنظيمات أو الذين تتألف منهم تلك الوكالات كل جهدهم لتدبير الحل السلمي للمنازعات المحلية عن طريق التنظيمات الإقليمية أو بواسطة هذه الوكالات وذلك قبل عرضها على مجلس الأمن.

3- على مجلس الأمن أن يشجع على الاستكثار من الحل السلمي لهذه المنازعات المحلية عن طريق هذه التنظيمات الإقليمية أو بواسطة تلك الوكالات الإقليمية وبطلب من الدول التي يعينها الأمر أو بالإحالة عليها من جانب مجلس الأمن.

كما ورد أيضا في نص المادة 53 من ميثاق الأمم المتحدة أن هذه المنظمات تخضع لرقابة مجلس الأمن. كما يستخدم هذا الأخير تلك التنظيمات والوكالات الإقليمية في أعمال القمع، كلما رأى ذلك ملائما ويكون عملها حينئذ تحت مراقبته وإشرافه، أما التنظيمات والوكالات نفسها فإنه لا يجوز بمقتضاها أو على يدها القيام بأي عمل من القمع بغير إذن من المجلس، ويستثنى منها تقديم التدابير التي تتخذ ضد أي دولة من دول الأعداء في الفقرة (02) من هذه والمادة، مما هو منصوص عليه في المادة 107 أو التدابير التي يكون المقصود بها في التنظيمات الإقليمية منع تجدد سياسة العدوان من جانب دولة من تلك

¹ - ميثاق الأمم المتحدة، الفصل الثامن، في:

<http://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-viii/index.html>

(17:20، 2018/05/20)

الدول، وذلك إلى أن يحين الوقت الذي يعهد فيه إلى الهيئة، بناء على طلب الحكومات ذات الشأن، بالمسؤولية عن منع كل عدوان آخر من جانب أية دولة من تلك الدول.

وتتطبق عبارة "الدولة المعادية" المذكورة في الفقرة 1 من هذه المادة على أية دولة كانت في الحرب العالمية الثانية من أعداء أية دولة موقعة على هذا الميثاق.

كما ورد أيضا في نص المادة (54) من ميثاق الأمم المتحدة على ضرورة أن يكون مجلس الأمن على علم تام بما يجري من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي بمقتضى التنظيمات أو بواسطة وكالات إقليمية أو ما يزعم إجراؤه منها.

✓ علاقة المنظمات الإقليمية بالأمم المتحدة:

وفيما يخص أيضا علاقة هذه المنظمات الإقليمية بالأمم المتحدة فإن هذه الأخيرة قد خصصت في ميثاقها الفصل الثامن منه لتنظيم هذه العلاقة ووضع الضوابط العامة لها، واشترطت إحدى مواد (المادة 52) في فقرتها الأولى ضرورة تماشي أهداف التنظيمات الإقليمية ومبادئها مع أهداف الأمم المتحدة. ولقد أدرك واضعو ميثاق الأمم المتحدة أهمية الدور الذي تلعبه المنظمات الإقليمية في مجال تسوية وإدارة النزاعات وحفظ السلم والأمن الدوليين، على اعتبار أن دورها مكمل لدور الأمم المتحدة وليس متعارض معها خاصة وأنها تظل صاحبة الاختصاص الأصيل من خلال مجلس الأمن في التدخل في عملية إدارة النزاعات التي قد تنشب في أي دولة عضو ولذا فقد نظم ميثاق الأمم المتحدة العلاقة بين المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية بشقيها الإقليمي القاري والإقليمي الفرعي فاستقر الإطار القانوني المنظم للعلاقات بين المنظمات الإقليمية والدولية، بل وأصبحت جزء من النظام الدولي⁽¹⁾.

¹ - معمر بوزنادة ، مرجع سابق، ص ص 63 - 64.

وتبين من دراسة نصوص الفصل الثامن أن العلاقة بين المنظمات الإقليمية والمنظمة العالمية تتحدد في مجالين رئيسيين هما مجال الحل السلمي للمنازعات الدولية ومجال الإجراءات الإكراهية، ونجد أن الربط بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية يصل إلى أقصاه في مجال الإجراءات الإكراهية ذلك أن الحل السلمي للمنازعات الدولية هو من الإجراءات الوقائية، وإن الجانب العلاجي يحتاج دائما إلى قدر أكبر من الإشراف بالنسبة للجانب الوقائي.¹

¹ معمر بوزنادة ، مرجع نفسه، ص 64.

المبحث الثاني: مفهوم النزاع الدولي والمفاهيم المتقاربة.

المطلب الأول: تعريف النزاع الدولي وأركانه وخصائصه.

1- النزاع:

مصطلح يشبه كثيرا من المصطلحات الأخرى التي تتميز بعدم الوضوح، فإذا أخذناه بالمعنى الضيق يعني النزاع أن أحد الأطراف يتقدم بإدعاء خاص يقوم على أساس خرق القانون في الوقت الذي يرفض فيه الطرف الأخرى هذا الإدعاء، أما إذا أخذناه في معناه الواسع نجده يعني في القانون الدولي عدم الاتفاق أو الخلاف بين مصالح الأطراف المتنازعة. إن فكرة النزاع صعبة ومعقدة تحتاج إلى توضيح، فالنزاع ينشأ عقب تضارب وجهات النظر، حيث تعبر دولة ما عن إدعاء ضد دولة أخرى كأن تطلب منها إصلاح ضرر، أو تبني سلوكا معيناً ويصطدم هذا الإدعاء بالرفض والمقاومة من جانب الدولة الأخرى⁽¹⁾.

النزاع الدولي:

يقصد بالنزاع الدولي "خلاف بين دولتين على مسألة قانونية أو حادث معين"، أو بسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية أو مصالحهما.

عرفت المحكمة الدائمة للعدل الدولي، النزاع الدولي على أنه خلاف حول نقطة قانونية، أو واقعية، أو تناقض وتعارض للطروحات القانونية أو المنافع بين دولتين⁽²⁾.

¹ - صالح يحيى الشاعري، *تسوية النزاعات الدولية سلمياً*، (مصر، مكتبة مدبولي، ط 1، 2006)، ص 21.

² - كمال حماد، *النزاعات الدولية دراسة قانونية دولية في علم النزاعات*، (بيروت: الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 1، س.م.م، 1998)، ص 17.

كما يعرف أيضا النزاع الدولي على أنه الوضع الناشئ عن اصطدام وجهات النظر بين دولتين أو أكثر وتعارض مصالحها حول موضوع أو مسألة ما، وبدت هذه الأمور للوهلة الأولى متناقضة بينهما ولكن في حالة التقارب بين الطرفين يمكن معالجة هذا الخلاف وحله حلا سلميا بالطرق الودية والدبلوماسية⁽¹⁾.

كما يعرف كل من جيمس دورتي وروبرت بالاستغراف النزاع الدولي من ناحية الاصطلاحية بقولهما: «يستخدم مصطلح النزاع عادة للإشارة إلى وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد أو أي شيء أخرى تتخبط في تعارض واع مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة، لأن كل من هذه المجموعات تسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلا أو تبدو أنها كذلك»⁽²⁾.

ويرى "غائتمان" أن النزاع يمر خلال تطوره بستة (06) مراحل، وتكون أولى هذه المراحل في شكل حالة أو موقف يعبر عنه بشكل تنازعي، فيما يخص المرحلة الثانية للنزاع فهي تتمثل في شكل نزاع سياسي أو قانوني، أما المرحلة الثالثة فتتمثل في انجرار الأطراف إلى تعقيد العلاقات المباشرة وغير المباشرة حين ينشأ شكل من النزاع طابعه سياسي إعلامي دعائي، وهنا يدور الكلام عن قابلية هذا النزاع لتهديد السلم والأمن الدوليين، والمرحلة الرابعة تكون في شكل أزمة سياسية دولية، وتستخدم فيها الأطراف المتنازعة كل ما تملك من وسائل إيديولوجية واقتصادية وسياسية، وتمثل المرحلة الخامسة انتقال أحد الأطراف إلى استعمال القوة المسلحة أو التهديد باستعمال القوة، أما المرحلة السادسة والأخيرة فتتمثل في النزاع المسلح، أي لجوء الأطراف إلى استعمال القوة ضد بعضها البعض⁽³⁾.

¹- صالح يحي الشاعري، مرجع سابق، ص 21.

²- جيمس، دورتي وروبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: د. وليد عبد الحي، (بيروت:

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 1، 1985)، ص 140.

³- حماد كمال، مرجع سابق، ص 55-58.

النزاع يعرف عدة أشكال وصور، فقد يبدأ على شكل توتر بين الأطراف ويتطور لأزمة التي قد تتطور بدورها إذا استمر وجود إدراك لدى الأطراف بحتمية الصراع والمواجهة إلى حرب.

2. أركان النزاع الدولي:

للنزاع الدولي ثلاث أركان رئيسية هي:

أ-الأطراف.

ب-الدولية (البعد الدولي)

ج-المنازعة.

أ-الأطراف:

حيث يشترط أن يكون النزاع الدولي بين طرفين على الأقل لأن النزاع الدولي لا يقوم بين عناصر طرف واحد، كأن يكون نزاعا داخليا، دون إخلال بحق مجلس الأمن في مراقبة ما يهدد السلم والأمن الدوليين، من أخطار وفقا لميثاق الأمم المتحدة، ولكن من دون تدخل في الشؤون الداخلية للدول المستقلة ذات السيادة، فينبغي أن يتم النزاع بين طرفين على الأقل.

ب- الدولية (البعد الدولي):

أن يكون أطراف النزاع من أشخاص القانون الدولي العام (أي دولا بالدرجة الأولى)، ولا يغفل ما للشركات والأفراد من دور في التسبب بمثل هذه النزاعات وإن لم ترتدي هذه الأخيرة صفتها الدولية¹، إلا بعد أن تتعهدوا الدول عموما عن طريق مقولة الحماية.

¹ حماد كمال، مرجع سابق، ص 17

الدبلوماسية، كما أن شرط الدولية يعني أن النزاع بين أعضاء الاتحاد الفيدرالي هو نزاع داخلي لا يمكن أن يعد نزاعاً دولياً مما ينطبق عليه أحكام النزاع الدولي.

ج- المنازعة:

وتعني المعارضة أو إبداء الرأي المناقض لوجهة نظر الدولة الأولى في المسألة محل النزاع، أو إنكارها أصلاً أو تفسيرها تفسيراً يعاكس أو يغير أو ينقص أو يزيد على تفسير الدولة الأولى، (أو استعمال الوسائل المادية أو القانونية أو كلاهما لإثبات ذلك).

3. خصائص النزاع:

يعرف ماك وسنايدر "Mack and Snyder" خصائص النزاع على الشكل الآتي:

- 1- ينشأ النزاع من أهمية الموقع وندرة الموارد.
 - 2- يتورط في النزاع طرفين على الأقل.
 - 3- تشابك الأطراف في تفاعلات تتألف من أعمال مقاومة وأعمال مضادة.
 - 4- سلوك وتصرف الأطراف يهدف إلى تعطيل الأضرار وإبادت الطرف الآخر، أو ضبط المعارضة.
 - 5- يشمل النزاع أيضاً امتلاك السلطة أو ممارستها أو محاولة امتلاك السلطة أو ممارستها.
 - 6- للنزاع نتائج اجتماعية مهمة.
- وللنزاع مستويات عدة بحسب حدته وتدرج من الاختلاف البسيط في الرأي إلى الخلاف الجدي، فالنزاع المزمّن ثم النزاع العنيف⁽¹⁾.

¹ - كمال حماد، نفس المرجع، ص ص 17-18

المطلب الثاني: النزاع والمفاهيم المتقاربة

بعد تعريف النزاع يمكننا التمييز بينه وبين المفاهيم الأخرى وهي التوتر، الأزمة، الحرب والصراع، وذلك من خلال تعريفها وتحديد أهم الفروق بينها وبين النزاع.

التوتر:

يعود التوتر Tensions إلى مجموعة من المواقف والميول Predis Positions نتيجة الشك وعدم الثقة⁽¹⁾. والتوتر حسب مارسيل ميرل هو «مواقف صراعية لا تؤدي مرحليا على الأقل إلى اللجوء إلى القوات المسلحة»⁽²⁾. وإنما يعود إلى ميل الأطراف لاستخدام أو إظهار سلوك الصراع، فالتوتر إذا ليس كالنزاع، لأن الأخير يشير إلى تعارض فعلي وصريح وجهود متبادلة بين الأطراف للتأثير على بعضهم البعض، في حين يعد التوتر حالة عداة وتخوف وشكوك وتصور بتباين المصالح، وعلى هذا يعد التوتر مرحلة سابقة على النزاع وكثيرا ما ترتبط أسبابه ارتباطا وثيقا بأسباب النزاع⁽³⁾.

الأزمة:

غالبا ما تستعمل كلمة أزمة للدلالة إما على مشكلة معينة أو على نقاش أو مجموعة نقاشات بين الدول، ففي العلاقات الدولية اتخذ هذا المفهوم معنى محدد بدقة وأصبح موضوع نظرية مهمة، والأزمة في العلاقات الدولية هي عبارة عن مدة وجيزة من الوقت عندما يدرك طرف أو أكثر، في حالة نزاع أن خطرا كبيرا يحدق بمصالحه الحياتية وأن لديه فترة قصيرة

¹ - مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي تسوية المنازعات الدولية (مع دراسة لبعض مشكلات الشرق الأوسط)، (القاهرة، مكتبة غريب، ب ط، 1993)، ص 8.

² - ميرل مارسيل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسب نافعة، القاهرة: المستقبل العربي، ط 1، 1986)، ص 506-507.

³ - جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، مرجع سابق، ص 140-141.

من الوقت ليرد على هذا الخطر، فالأزمات بين الدول هي فترات تزداد خلالها إمكانية الحرب ازديادا حادا، والأزمات هي تحول مفاجئ يطرأ على العلاقات الطبيعية بين الدول⁽¹⁾.

ومن بين التعاريف التي أعطيت للأزمة نجد "ماكلياند" الذي اعتبر فيه أن الأزمات الدولية هي عبارة عن تفجيرات قصيرة تتميز بكثرة وكثافة الأحداث فيها⁽²⁾.

ويرى "كارل سلايكي" أن الأزمة هي حالة مؤقتة من الاضطراب واختلال التنظيم، ويمكن النظر إلى الأزمة على أنها وضع أو حالة تحتمل أن يؤدي فيها التغيير في الأسباب إلى تغيير فجائي وحاد في النتائج⁽³⁾.

فالأزمة هي تحول فجائي عن السلوك المعتاد بمعنى تداعي سلسلة من التفاعلات يترتب عليها نشوب موقف مفاجئ ينطوي على تهديد مباشر للقيم أو المصالح الجوهرية للدولة، مما يستلزم ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق وفي ظروف عدم التأكد وذلك حتى لا تتفجر الأزمة في شكل صدام عسكري أو مواجهة.

مما سبق يمكن القول أن الأزمة هي تعبير عن وضع نزاعي مؤقت يحمل طابع التهديد والمفاجأة، بالإضافة إلى كثرة الأحداث التي قد توصل الأزمة إلى الحرب إذا لم يتم إدارتها بشكل عقلاني، ويقترب مفهوم الأزمة من مفهوم النزاع، الذي يجسد إرادتين وتضاد مصالحهما، إلا أن تأثيره لا يبلغ مستوى تأثيرها الذي يصل إلى درجة التدمير، كما أن النزاع يمكن تحديد أبعاده واتجاهاته وأطرافه وأهدافه، التي يستحيل تحديدها في الأزمة، وتتصف العلاقة النزاعية دائما بالاستمرارية وهو ما يختلف عن الأزمة التي تنتهي بعد تحقيق نتائجها السلبية أو التمكن من مواجهتها.

¹ - دورتي جيمس، بالتسغراف، روبرت، مرجع سابق، ص 120.

² - عثمان فاروق السيد، *التفاوض وإدارة الأزمات*، (مصر: دار الأمين للنشر والتوزيع، ط 1، 2004)، ص 123.

³ حماد كمال، مرجع سابق، ص 12.

الحرب:

تعني الحرب استخدام القوات المسلحة في النزاع ما، وبخاصة بين البلدان⁽¹⁾.

ويرتبط مفهوم الحرب باستعمال العنف، ولهذا جاءت أغلب التعاريف على أنها عنف منظم باستعمال القوة المسلحة ويعرفها "كوينسي راين" كـ «اتصال عنيف بين وحدات متميزة ولكن متشابهة»⁽²⁾.

ثمة عدد من النظريات التي تسعى إلى شرح أنماط الحرب والسلام بين الدول في النظام العالمي، فيقول بعض المفكرين أن الأسباب الكامنة وراء الحرب قد تكون موجودة في هيكل السلطة والتحالفات في النظام العالمي، أو في طريقة تغيير هذه الهيكلية مع الزمن، ويقول البعض الآخر أن جذور الحرب ترجع إلى العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية الداخلية في الدولة.

ويرى بعض المفكرين الآخرين أيضا أن الدول الديمقراطية الليبرالية دول مسالمة بطبيعتها، بينما الدول المستبدة أكثر ميلا للحرب.

كما قيل إن جذور حروب معينة ترجع إلى محاولات يقوم بها قادة سياسيون لحل مشكلاتهم الداخلية عبر إتباع سياسة خارجية عدائية على فرضية أن النزاع الخارجي سيعزز التناغم الداخلي، وقد جرى شرح الحرب أيضا بوصفها محصلة سوء إدراك ونتيجة الضغط النفسي الذي تمارسه الأزمة على مركز صنع القرار⁽³⁾.

¹ - مارتن غريفش وتيري أوكلاهان، *المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية*، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2002)، ص168.

² - حتي ناصيف يوسف، *مرجع سابق*، ص294.

³ - مارتن غريفش وتيري أوكلاهان، *مرجع سابق*، ص167.

فالحرب هي حالة قيام صدام عسكري بين قوتين أو دولتين أو جماعتين باستخدام أي نوع من أنواع الأسلحة سواء أكانت تقليدية أم متطورة أو نووية.

والحرب هي صدام ومواجهة بين القوات المسلحة، كل من الطرفين يرمي عن طريقها إلى صيانة حقوقه ومصالحه في مواجهة الطرف الأخرى الحرب هي نتيجة صراع المصالح، تعرف من الناحية القانونية بأنها نضال مسلح بين الدول بقصد تحقيق غرض سياسي.

الصراع:

الصراع سمة من سمات الحياة، فالحياة ككل بطبيعتها صراع مختلف الدرجات والطبيعة، بين الأفراد وبين السياسات الداخلية للأمم حيث الرأي ضد الرأي والمصلحة ضد المصلحة، فإننا نجد أن السياسات الدولية تتقاسم هذه الصفات في كل مكان وزمان، حيث أنه ليست العلاقات بين الدول دائما مستقرة وهادئة⁽¹⁾. ومن بين التعريفات الشائعة عن الصراع هو كونه تصادما لإرادات وقوى خصمين أو أكثر، حيث يكون هدف كل طرف من الأطراف تحطيم الآخر جزئيا أو كليا، بحيث تتحكم إراداته في إرادة الخصم، ومن ثم يمكنه أن ينهي الصراع، مما يحقق أهدافه وأغراضه، يختلف البعض مع هذا التعريف حيث يرون أن تحطيم إرادة طرف كليا أو جزئيا أصبح أمر مستحيلا في ظل الوضع الحالي بسبب تداخل المصالح الإقليمية، بحيث أصبحت معظم الصراعات الإقليمية صراعات إقليمية عالمية في حقيقتها وإن كانت إقليمية في ظاهرها، كما أن الصراع في كل القوانين التي تنظمه لا يمكن أن ينتهي بتحقيق الأغراض الكاملة لأي طرف بل يحقق أغراض ناقصة، بعض الانتصارات و بعض الهزائم يتنازل كل طرف عن جزء مما يريد تحقيقه والاكتفاء بالممكن، لذا يصبح التعريف الأدق هو استخدام تعبير تليين إرادة الطرف الآخر بدلا عن

¹ - مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، مرجع سابق، ص ص 49 - 50.

تخطيط حتى ينتهي الصراع بما يحقق الأغراض الرئيسية للأطراف المتصارعة⁽¹⁾. تضارب لمصالح في نظام فوضوي يؤدي إلى صراع. تعريف آخر قدمه "لويس كوسر" (وجد قبولاً من عدد كبير من العلماء الدارسين) يرى الصراع بأنه "النضال المرتبط بالقيم والمطالبات بتحقيق الوضعيات النادرة المميزة بالقوة والموارد. حيث تكون أهداف الفرقاء تحييد أو إيذاء أو القضاء على الخصوم⁽²⁾". فالصراع البشري إذاً هو عملية تفاعل بين البشر ولا يتضمن صراع الإنسان ضد بيئته الطبيعية.

والصراع يتكون من ثلاثة عناصر وهي: التحرك (Action) والخلافات (Incompatibility)، والمحركين (Actors) وإذا ما دمنا هذه العناصر الثلاثة فإننا سنصل إلى تعريف الصراع على أنه وضع اجتماعي يكافح فيه ما لا يقل عن اثنين من المحركين أو الأطراف، للحصول على مجموعة متوفرة من الموارد المحدودة في اللحظة نفسها في فترة زمنية معينة⁽³⁾.

وعليه يمكن القول بأن الصراع هو تنازع الإرادات القومية، وهو التنازع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وتصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكانياتها، مما يؤدي إلى تعارض الأحداث والمواقف ويؤدي في التحليل الأخير إلى اتخاذ وانتهاج سياسيات خارجية تختلف أكثر مما تتفق، والصراع يمكن أن تتنوع مظاهره وأشكاله: فقد يكون سياسياً،

¹ - أمين حامد هويدي، الصراع العربي الإسرائيلي بين الردع التقليدي والردع النووي، (بيروت: إصدارات مركز دراسات الوحدة العربية، ب ط، 1987)، ص 15.

² - أحمد فؤاد رسلان، الصراع الدولي، دراسة وتطور الأسرة الدولية المعاصرة، (القاهرة: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 1، 1986)، ص 28.

³ - بيتر فالنستين، ترجمة سعد السعد، محمد دبور، مدخل إلى فهم تسوية النزاعات، الحرب والسلام والنظام العالمي، (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، ط 1، 2005)، ص 35.

أو اقتصاديا أو إيديولوجيا إلى أكثرها سلبية مثل: الضغط، الحصر، الاحتواء، العقاب، التفاوض، التساوم، الإغراء، التنازل... (1).

أسباب النزاع الدولي:

باستقراء أسباب النزاع بين الدول نجد أن ترسيم الحدود والخلاف حول مناطق معينة هي أكثر الأسباب إثارة للنزاعات، وكما يعد الصراع حول مناطق النفوذ من الأسباب المحركة للنزاع.

مثال: النزاع الليبي-التشادي حول شريط أوزو الحدودي والنزاع الكاميروني-النيجيري حول ترسيم الحدود على بحيرة التشاد (2). وكما يبقى التحدي المباشر للمصالح المشتركة للدول هو السبب الاعتباري الرئيسي للنزاع والخلافات السياسية والإيديولوجية (3).

وعادة ما يبدأ النزاع على شكل صراع على الموارد ولكنه يتطور ليأخذ شكل الصراع السياسي، ثم صراع ثقافي، ثم نزاع على الهوية ومن مسببات النزاع الأساسية نجد أيضا العوامل السياسية والاقتصادية، والاستخدام السيئ للموارد والتدهور البيئي وخاصة الخلافات على الموارد المائية يمكن أن تكون من أسباب النزاعات كما حدث في دارفور (4).

كما تشكل النزاعات الأثنية 90% في العالم الثالث، ومعظم هذه النزاعات طويلة الأمد نتيجة لاندلاع أزمات اجتماعية وصراعات أثنية، بحيث أن هذه التناقضات الإيديولوجية بين القوى العظمى الكائنة في المجتمع الدولي وكذا داخل الدولة بحد ذاتها تمثل

¹ - مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، مرجع سابق، ص 09.

² - صالح يحيى الشاعري، مرجع سابق، ص 421.

³ - مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، مرجع سابق، ص 6.

⁴ - "مدونة ود الماحي، أسباب النزاعات حول العالم"،

. <http://waddelmahe.blogspot.com/2011/12/blog.post4716.html>

(15:45، 2018/07/22)

الحقيقة الكبرى التي تتبع منها وتدور في خلفيتها أشكال النزاعات والصراعات الدولية المعاصرة.⁽¹⁾

كما يعد الاختلاف في طريقة الفهم بين البشر سببا رئيسيا في حدوث النزاع وكذا الاختلاف الثقافي وأيضا اختلاف المصالح فكل يتناول المصلحة من الزاوية التي تناسبه⁽²⁾. وعليه يمكننا تقسيم الأسباب التي تؤدي إلى النزاعات والحروب الحالية إلى أسباب داخلية وأسباب خارجية كما يلي:

الأسباب الداخلية:

1- النزاع حول اقتسام الموارد وكيفية توزيعها، شعور يعطى المجموعات بأنها لا تتال نصيبها من إمكانيات دولها وتسعى للحصول عليه بالقوة.

2- النزاع حول السلطة وأسلوب المشاركة في الحكم وتسلب بعض الأنظمة الحاكمة على قدرات الشعوب، وسيطرة أقاليم عرقية على مصالح الأغلبية، كما حصل في بورندي ورواندا. كل ذلك يؤدي إلى استياء عام لدى الشعوب وظهور حركات مسلحة معارضة لأنظمة الحكم، وتصادم بين الشعب والحكومة تنتهي بحروب أهلية.³

3- نزاعات الهوية والتباين الثقافي والاجتماعي والسياسي وظهور المشكلات الطائفية والعرقية كبواعث أساسية للصراعات حيث تعاني بعض الدول من تركيبة سكانية معقدة، تختلط فيها الأعراق والطوائف، مما يترتب عليه العديد من المشكلات السياسية والاجتماعية، التي سرعان ما تتطور إلى توتر بين الطوائف وبعضها أو بين

¹ - حماد كمال، النزاعات الدولية دراسة قانونية، مرجع سابق، ص. 31

² - إبراهيم العيد، "مفهوم النزاعات، في: [ما معنى اختلاف الثقافات/](https://mawdoo3.com/ما_معنى_اختلاف_الثقافات/)

(16:20، 2018/07/22)

³ مدونة ود الما جي مرجع سابق.

<http://waddelmahe.blogspot.com/2011/12/blag.post4716.html>

الطوائف والحكومة. ومن ثم تتقلب إلى حروب أهلية ونزاعات عرقية ودينية وإيديولوجية (رواندا الجزائر نيجيريا).

4- قلة الموارد: وهي النزاعات الطبيعية وتحدث نتيجة لبعض العوامل الطبيعية كنقص الأمطار وقلة مصادر المياه مما يؤدي إلى ظاهرة الجفاف والتصحر، وبالتالي حدوث النزاعات حول مصادر المياه ومناطق الرعي كما حدث في دارفور، فيتحول الخلاف الذي يحدث بين هذه المجموعات من نزاع داخلي إلى نزاع عالمي نتيجة لتداخل مصالح إقليمية ودولية أخرى تساعد على تأجيج هذه الصراعات لتحقيق مصالحها.

5- تدني مستوى المعيشة وتباين الإمكانات المادية وتغيرات التركيبة السكانية للمجتمع كالهجرة والنزوح والتأثر بالأفكار الأجنبية وتوافر الأسلحة بكميات كبيرة في القرى والأرياف، إضافة إلى التحولات التكنولوجية التي غيرت كثيرا من المفاهيم والعلاقات بين السكان كوسائل الاتصال وغيرها⁽¹⁾. كما يعد الفقر والتخلف والتبعية وعدم الاستقرار مصدر وسبب من أسباب النزاعات بحيث أنه علينا التسليم بأن معظم النزاعات التي يتعين على المجتمع الدولي والأمم المتحدة تسويتها ليست بنزاعات محتدمة بين الدول بل هي ناشئة في حد ذاتها من حروب أهلية إلى عمليات التسلح والتجزئة إلى الانقسامات الأثنية والحروب القبلية (مثال: ليبيريا، كمبوديا... إلخ)⁽²⁾.

6- كما يعد الميراث التاريخي سببا من الأسباب التي أثرت سلبا على أوضاع الدول الإفريقية التي ورثت استقلال لحدود مصطنعة وضعها لها الاستعمار فما كان أمام هذه الدول الإفريقية إلا تحديان، أولهما الأرض، وثانيهما تحقيق الوحدة الوطنية، وهذان التحديان ترافقا مع حقيقة ثابتة وهي أن الدول التي ورثت الأنظمة القانونية والمؤسسية الاستعمارية، إنما ورثت أنظمة صممت لاستغلال الانقسامات الداخلية

¹ - مدونة ود الماحي مرجع سابق.

<http://waddelmahe.blagspat.com/2011/12/blag.post4716.html>

² - كمال حماد، مرجع سابق، ص 35.

والمحلية. وهذا الميراث التاريخي يمكننا أن نعهده سببا داخليا وخارجيا في نفس الوقت.⁽¹⁾

الأسباب الخارجية:

ومن الأسباب الخارجية التي يمكن أن نشير إليها:

1- قيام الدول الكبرى بتقسيم العالم إلى مستعمرات وترسيم حدود هذه المستعمرات دون مراعاة للتركيبة الإثنية والقبلية لتلك الشعوب، مما أدى إلى تشتيت القبائل بين أكثر من دولة خاصة في إفريقيا، هذا مما يسبب نزاع إقليمي حول الحدود ومحاولة تعديل بين الدول ما يؤدي لنشوب خلافات حدودية مثل الخلاف الحدودي بين الصومال وإثيوبيا على منطقة الأوجادين، والحرب الحدودية بين إريتريا وإثيوبيا، والخلاف الحدودي بين السودان ومصر حول مثلث حلايب. وغيرها من النزاعات الحدودية الأخرى.⁽²⁾

2- ضعف المنظمات الدولية والإقليمية وخضوعها لرغبات وتوجهات الدول الكبرى وعدم قدرتها على تحقيق التوازن والمساواة القانونية بين الدول.

3- الصراع العقائدي العالمي بين العقائد والمجموعات الدينية، كالحرب الصليبية ضد المسلمين في أفغانستان وفلسطين والسودان بدعوة مكافحة الإرهاب. وهناك الحروب الأهلية التي تنشأ بين المجموعات المسيحية مع بعضها.

4- الفجوة الاقتصادية بين الدول الكبرى ودول العالم الثالث والصراع الاقتصادي بين هذه الدول لإيجاد موارد اقتصادية جديدة لها كالتنافس الاقتصادي بين أمريكا والصين حول القرن الأفريقي.

¹ - كمال حماد، مرجع سابق، ص 38.

² - "مدونة ود المايجي، مرجع سابق

<http://waddelmahe.blogspot.com/2011/12/blag.post4716.html>

- 5- احتكار الدول الكبرى لوسائل القوة والتقانة والتكنولوجية وحرمان الدول الفقيرة منها.
- 6- التنافس الشديد بين الدول في صناعة وتطور الأسلحة والتكنولوجيا والسباق نحو التسليح، وجعل دول العالم الثالث كمسرح التجارب لأسلحتها الجديدة بحجة التدخل العسكري ومكافحة الإرهاب.
- 7- الأطماع الدولية في السيطرة على المواقع الإستراتيجية العالمية كالقرن الإفريقي ومنطقة البحيرات العظمى ومعظم المضائق في البحار والمحيطات والجزر العالمية لضمان حرية التجارة ولتسهيل التحركات العسكرية للأساطيل البحرية.
- 8- الأطماع الدولية للسيطرة على الثروات الطبيعية كالنفط والموارد الصناعية والثروات التي تزخر بها القارة الإفريقية.
- 9- حروب المياه التي يشهدها العالم ومحاولة الدول الكبرى السيطرة على منابع المياه العذبة في العالم⁽¹⁾.
- 10- الموروث الاستعماري ومخلفاته، مثل الصومال المقسمة إلى خمسة أجزاء، صومال كبيرة وبريطاني وإيطالي وفرنسي وإثيوبي وهو ما طمس الهوية الصومالية ووضع الحواجز بين العلاقات⁽²⁾.

¹ - مدونة ود الماحي، مرجع سابق

<http://waddelmahe.blogspot.com/2011/12/blog.post4716.html>

² - الفاتح الحسين المهدي، النزاعات والحروب الأهلية في إفريقيا دراسة في أسباب الظاهرة وآثارها (السودان، الكونغو، رواندا، بورندي، الصومال) نموذجا، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا: كلية الدراسات العليا، 2014)، ص102.

11- النظام السياسي الدولي بين النظامين الاشتراكي والرأسمالي يمثل في حد ذاته مصدرا لصراعات فرعية أخرى ترتبط برغبة الدولتين القائمتين في توسيع رقعة نفوذها عالميا، وعليه ينتج صدام المصالح و تنافس دولي حول مناطق النفوذ مثل الصين و الولايات المتحدة الأمريكية على القرن الأفريقي.⁽¹⁾

¹ - كمال حماد، مرجع سابق، الصفحة 33.

المبحث الثالث: انعكاسات النزاعات على مستوى الدولة و المستوى القاري

المطلب الأول: انعكاسات النزاعات على مستوى الدولة

شهدت النزاعات انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان وكذا الانهيار المادي لمؤسسات الدولة وانهيار الأسس والركائز القانونية لها، بحيث يعتبر انهيار الدولة بمثابة التأثير الأبرز والأكثر خطورة على الإطلاق للنزاعات عموماً وفي إفريقيا خصوصاً. كما نجم عن هذه النزاعات أيضاً انعكاسات اقتصادية بالغة الحدة. بحيث أن الدولة في إفريقيا تعاني من خطر الانهيار نظراً لغياب أو ضعف الأمة في إطار عجز الدول عن بنائها.

وهذه النزاعات التي تجرى داخل الدول نفسها تمس في المقام الأول السكان والمدنيين وتدمر المدن والأرياف، وتقوض المؤسسات وتخرب الهياكل الأساسية للدول وتهدم الاقتصاديات الوطنية⁽¹⁾. ما ينجم عنه:

1- انهيار الدولة: يتخذ انهيار الدولة في إفريقيا شكلين رئيسيين هما:

أ-الانهيار الشامل:

هي حالة من الفوضى الشاملة والنزاع بين جماعات متنازعة متعددة أين تم فيها الإطاحة بنظام الحكم القائم أين لا يستطيع أي من هذه الجماعات المتنازعة أن يسيطر فيها بصورة كاملة على السلطة السياسية في الدولة، وبالتالي ينعدم وجود أي سلطة مركزية مما يؤدي إلى تفاقم مستويات العنف بدرجة كبيرة. وتنقسم الدولة إلى مناطق بين الجماعات المتنازعة بحيث كل جماعة تسيطر على منطقة معينة، والحالة الأكثر بروزاً للانهيار الشامل للدولة تحت تأثير النزاعات في إفريقيا تمثلت أساساً في الصومال، أين لم تؤدي الإطاحة بنظام ساد بري في عام 1991م إلى وصول نظام حكم جديد للممارسة نفس السلطات

¹ - كمال حماد، مرجع سابق، ص 35.

والصلاحيات، وإنما نشأت عقب ذلك حالة من الفراغ السياسي، وعجزت جميع الأطراف المتنازعة عن السيطرة على السلطة السياسية كما شاعت حالة من الفوضى العارمة.

ب-الانهيار الجزئي:

يقتصر النزاع الجزئي على فترة محددة من النزاع، ولاسيما الفترة التي ينهار فيها النظام القديم على أيدي جماعة أو جماعات معارضة، ثم تحتاج هذه الأخيرة إلى فترة من الوقت حتى تستعيد النظام والأمن والقانون في معظم أو كل أرجاء الدولة. ويحدث الانهيار الجزئي أيضا عندما تنتظر جماعات المعارضة في النزاع لكنها تعجز عن فرض سيطرتها على جميع أقاليم الدولة بسبب المقاومة التي تمارسها القوات الحكومية، أو بسبب انقسام جماعات المعارضة ذاتها.

فالنزاعات الإفريقية شهدت نهايات مختلفة لهذا الوضع، فبعضها خرج من هذه الحالة عقب هيمنة جماعة معينة على كل أو معظم أراضي الدول مثل ليبيريا عام 1997م، في حين أن البعض الأخرى منها شهد انتصار جماعات المعارضة على الحكومة مثل حالتي أوغندا في 1946م وإثيوبيا 1991م⁽¹⁾.

2-انتهاكات لحقوق الإنسان:

كما شهدت أيضا النزاعات الإفريقية أشكالا متعددة من انتهاكات حقوق الإنسان، بحيث كانت الانتهاكات خاصة ملازمة لها، أين تمثلت في الإبادة الجماعية واستنادا لتعريف الأمم المتحدة للإبادة الذي ينص على أن "الإبادة الجماعية هي أعمال ترتكب بهدف تدمير جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية كلياً أو جزئياً".

¹ - زياني كلثوم، الاتحاد الإفريقي وتسوية النزاعات، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة الجزائر (03): كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011-2012)، ص ص 90-91.

وتعتبر حالة الإبادة الجماعية في روندا أبرز نموذج إفريقي على العنف القبلي، ولاسيما أن المحرضين على الإبادة كانوا عبارة عن جماعة صغيرة من الشخصيات السياسية والفكرية في البلاد، وقامت بالتنفيذ قوات الحرس الرئاسي والميليشيات القبلية، واشتملت على تنفيذ عمليات إبادة شاملة ضد جميع الأحياء من التوتسي في المناطق التي كانت ما تزال تحت سيطرة الهوتو، كما شهدت إفريقيا أيضا انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان الأساسية أين تصل أحيانا هذه الانتهاكات إلى درجة أن كثيرا من أطراف تلجأ إلى التعذيب والاختطاف والاعتصاب والعقوبات غير الإنسانية والأعمال الوحشية، وكذا تزايد التمييز الإثني والاجتماعي في حالات الحروب الأهلية، ولقد تسببت انتهاكات حقوق الإنسان في نتائج بالغة الخطورة في الدول الإفريقية المعنية على كافة المستويات، وتتمثل الآثار الأكثر خطورة لهذه الانتهاكات في أنها تؤدي حتما إلى إطالة النزاع لأنها تخلق رغبة قوية في الثأر بين أطراف النزاع كما تتسبب في خسائر بشرية مروعة وتخلق حالات لجوء ونزوح داخلي متعددة، وتؤدي إلى انتشار ثقافة العنف المسلح وتضاؤل قيمة الإنسان كفرد كما تؤثر سلبا على التنمية وتخلق رواسب نفسية يصعب تجاوزها في فترة ما بعد النزاع في الدولة المعنية. كما تؤثر سلبا على مستوى التعليم، بحيث 35% من الأطفال المتسربين من المدارس يعيشون في بلدان متأثرة بالنزاع⁽¹⁾، أضف إلى ذلك أن الانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان الحادثة في النزاعات الإفريقية كانت سببا للعديد من التدخلات الدولية والإقليمية بهدف وقفها ووضع حد نهائي لها.

¹ - مركز دراسات السلام:

<http://www.web.ac.UODentre-for-peace-and-conflict.Rosolution/studies>

(15:15، 2018/02/29)

3-انعكاسات اقتصادية:

كما نجم عن هذه النزاعات انعكاسات اقتصادية بالغة الحدة على اقتصاديات الدول المعنية وعلى اقتصاديات المنطقة التي تقع فيها عموماً، أين تكون أثار النزاعات فيها على اقتصاد الدول من بين الآثار والنتائج الأكثر خطورة، ويمكن حصر الانعكاسات الاقتصادية للنزاعات في إفريقيا في النقاط التالية:

. الخسائر المادية والتدهور الحاد في الأداء الاقتصادي الكلي، بحيث تتسبب النزاعات إضافة إلى الخسائر البشرية الكبيرة تدمير المنشآت العامة وتخریب البنية الأساسية⁽¹⁾. وهدم الاقتصاد القومي وتسبب في انكماش القوة العاملة وتوقف عجلة الإنتاج في معظم القطاعات وتتسبب في هجرة الكفاءات إلى الخارج. وتبدو الانعكاسات الاقتصادية للنزاعات واضحة في حالة أنجولا أين أدت الحرب الأهلية إلى إلحاق أضرار بالغة بالاقتصاد الأنجولي، فبالرغم من أن أنجولا كانت تتدرج عقب استقلالها في مقدمة الدول الإفريقية المرشحة للنمو الاقتصادي السريع بفعل الثروات الطبيعية التي تمتلكها، إلا أن الحرب الأهلية فيها تسببت في تدمير ما يفوق 50% من القاعدة الصناعية والبنية الأساسية في البلاد، وفضلاً عن أن الثروات الطبيعية وفي مقدمتها الألماس أصبحت عرضة للتهب المنظم من جانب العناصر المتصارعة، وجرى توجيهها نحو خدمة المجهود العسكري للطرفين وبالذات من حيث توفير التمويل اللازم لشراء الأسلحة والمعدات ودفع رواتب القوات التابعة للطرف المتنازعة، بالإضافة إلى تكوين ثروات شخصية لقادة تلك الأطراف.

¹ - مركز دراسات السلام، مرجع سابق، في:

<http://web.uod.ac/abut/pxesi.ent-university-and-conflict-Resolution-studies-center/>

كما أدت هذه النزاعات إلى نشوء اقتصاديات الحرب في مناطق النزاع، ويتسم هذا النمط الاقتصادي بهيمنة أمراء الحرب على الشؤون الاقتصادية في المناطق التي يسيطرون عليها، وكذا عسكرة الاقتصاديات بحيث تؤدي النزاعات في الدول الإفريقية إلى عسكرة للاقتصاديات في تلك الدول، أي أن الاقتصاد والمجتمع وكافة الأنشطة المختلفة تتجه نحو خدمة المتطلبات العسكرية في الدول المعنية بالنزاع⁽¹⁾.

4- اجتماعيا:

على الصعيد الاجتماعي نجد من بين الانعكاسات التي يخلفها النزاع ما يصيب الأسرة من عمليات التهجير والتدمير للبنى التحتية وما تتركه من آثار على الظروف المعيشية وخاصة أثارها على دخل الأسرة والبطالة، وكذا تدني الظروف الصحية والتعليمية للأسرة، وتراجع مستوى الدخل وقطع سبل المعيشية وارتفاع معدلات البطالة وكذا تراجع مؤشرات التنمية البشرية، دون أن ننسى أن آثار النزاعات تمتد أيضا إلى الجانب النفسي كذلك للأفراد وما تتركه من طباع وسلوك غير سليم لأبناء المجتمع في تعاملهم مع بعضهم البعض حتى بعد انتهاء النزاع فإن الكثير من الأحقاد تبقى والكثير منهم غير مستعد لكي يعمل من أجل خدمة وبناء المجتمع من جديد⁽²⁾.

المطلب الثاني: انعكاسات النزاعات على المستوى القاري

إن النتائج والانعكاسات السلبية للنزاعات في إفريقيا لم تقتصر فقط على المستوى الداخلي للدول المتضررة وإنما امتدت أيضا إلى المستوى الإقليمي والدولي، فقد تسببت في آثار سلبية كبيرة على البيئة الإقليمية المحيطة بها، أين اشتدت حدة التوتر في والتوسع إلى

¹ - زياني كلثوم، مرجع سابق، ص 99.

² - مركز الدراسات السلام، مرجع سابق، في:

<http://web.uod.ac/about/president-university/peace-and.conflict-Resolution-studies.center/>

الأقاليم المجاورة وكذا تفاقم مشكل اللاجئين مما دفع بالقوى الدولية الفاعلة للتدخل لاحتواء النزاعات في إفريقيا بسبب تعقيداتها الشديدة وكذلك بسبب إخفاق المحاولات القليلة للمنظمات الإقليمية في التدخل وحل النزاعات وعليه فمن أبرز وأهم الانعكاسات الإقليمية والدولية للنزاعات في إفريقيا نجد:

أ- تفاقم مشكلة اللاجئين في إفريقيا حيث تعد مشكلة اللاجئين إحدى المشكلات الرئيسية وقاسما مشتركا بين معظم الدول الإفريقية، فظاهرة اللاجئين واحدة من الظواهر الرئيسية الناتجة عن النزاعات في إفريقيا بسبب ما ينجم عنها من مخاطر جسيمة على حياة الأفراد في مناطق النزاع، وأيضا بسبب ما تؤدي إليه من تدمير للموارد الاقتصادية في الدولة ونزيف للعقول وهروب المثقفين والمتعلمين إلى الخارج للنجاة بأنفسهم وبحثا عن مصادر رزق جديدة⁽¹⁾.

تزايدت أعداد اللاجئين في إفريقيا بشكل سريع فقد عددهم عام 2003 بحوالي 3.2 ملايين لاجئ، وبرغم أن سكان إفريقيا لا يمثلون سوى حوالي 12% من سكان العالم، فإنهم يمثلون حوالي 32% من لاجئ العالم البالغ عددهم حوالي 9.7 مليون لاجئ، فلا شك أن حركة اللاجئين إلى دول الملجأ تؤثر في التكوين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لتلك الدول، وقد تمثل في النهاية تهديدا لاستقرارها، كما أن وجود هؤلاء اللاجئين في دول الملجأ وخاصة بالدول النامية، يشكل ضغطا حادا على تلك الدول التي تحاول بقدر الإمكان الموازنة بين الاعتبارات الاقتصادية واعتبارات أمنها القومي من ناحية، والاعتبارات الإنسانية من ناحية أخرى، فاللاجئون يشكلون عبئا اقتصاديا على دول الملجأ لاحتياجهم لوظائف وخدمات اجتماعية في الوقت الذي يحتاج فيه سكان دول الملجأ أيضا إلى هذه الخدمات،

¹ - مشكلة اللاجئين في إفريقيا، الأبعاد الملامح وسبل المواجهة"، في:

www.qiraatafrican.com/home/new/Sthash.V2 QLTXQn.dqbs

(14:30، 2018/07/29)

وقد يخلف ذلك شعورا بالرفض وعدم القبول تجاه اللاجئين وضغوطا على حكومات دول الملجأ للتضييق على "الهجرة" و"حق اللجوء".

ب- الانتشار الإقليمي للنزاعات وتتجم عن النزاعات آثار سلبية على البيئة الإقليمية المحيطة بالدول المتضررة منها، وتتراوح هذه الآثار ما بين نشوء مناخ من عدم الاستقرار الإقليمي وصولا إلى تورط الدول المجاورة مباشرة في النزاع، ويعتبر مناخ عدم الاستقرار الإقليمي التأثير الأقل حدة للنزاعات، حيث تستقطب هذه الأخيرة الاهتمام الإقليمي والدولي وتصرف الانتباه من قضايا التنمية الاقتصادية والتعاون السياسي بين الدول، وهو ما يؤثر سلبا على مصالح كل دولة من الدول المعنية ويخلق فرصة ملائمة لانتقل عدوى النزاع، والمقصود بالعدوى هو انتقال النزاع فيما بين الدول المتجاورة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بحيث يؤدي اندلاع نزاع في دولة ما إلى التأثير بصورة على الأوضاع الداخلية للدول المجاورة⁽¹⁾.

ويمكن أن يكون اللاجئين سببا في انتقال وانتشار النزاعات عبر الدول المجاورة، لأنهم يكونون محملين بمشاعر انتقامية شديدة. كما أن ظروفهم المعيشية في الدول المضيفة تكون سيئة، ففي حركة اللاجئين عبر الحدود تتحمل دول الجوار أعباء اقتصادية إضافية لتوفير الحاجات الضرورية لهؤلاء اللاجئين، كما أن فيه إمكانية تسرب بعض الفئات المعادية للدولة المستقبلية للاجئين، مما يؤثر سلبا على حفظ النظام وحدث أعمال فوضي في الدولة المجاورة⁽²⁾، كما تتسبب النزاعات أيضا في انتشار الأسواق غير الشرعية لبيع الأسلحة، حيث تخلق تجارة عابرة للحدود في مجال الأسلحة الخفيفة، وهو ما يتسبب في زيادة عدم الاستقرار السياسي بعدة طرق ففي الدول المنهارة مثل الصومال، كان من السهل الحصول

¹ - زياني كلثوم، مرجع سابق، ص 104.

² - مركز الدراسات السلام، مرجع سابق، في:

<http://web.uod.ac/about/president-university/peace-and.conflict-Resolution-studies.center/>

على الأسلحة وهو ما كان سبب في تفكك الدول وزيادة الصعوبات أمام الجهود المبذولة للوصول إلى تسويات سلمية.

ج-التراجع النسبي في الاهتمام الدولي بإفريقيا:

تعتبر النزاعات الإفريقية واحدة من الأسباب الرئيسية وراء تهميش القارة الإفريقية على الساحة الدولية رغم أن لهذه الظاهرة أيضا أسبابها الاقتصادية و يتمثل تاثير النزاع هنا في أنها تخلق بيئة سياسية مهددة ومضطربة على مستوى الدول المعنية وهو ما يدفع الدول الكبرى إلى التقليل من التدخلات العسكرية فيها. (1)

¹ - مركز الدراسات السلام، مرجع سابق، في:

<http://web.uod.ac/about/president-university/peace-and.conflict-Resolution-studies.center/>

ملخص الفصل:

مما سبق يمكن القول أن المنظمات الإقليمية حقيقة قائمة في العلاقات الدولية، وهي من المفاهيم النظرية التي لا تتخذ معياراً واحداً في تعريفها، وإن كان هناك اتفاق على أن المنظمة الإقليمية هي هيئة دائمة تتمتع بالشخصية القانونية، وتتميز بعدة خصائص، منها أنها تنشأ بموجب معاهدة دولية، وهدفها توثيق العلاقات بين الدول المتجاورة، والعضوية فيها محدودة على الدول المتقاربة جغرافياً، وتقسم المنظمات الدولية إلى ثلاث مجموعات على أساس توجه المنظمة أو طبيعة دورها الرئيسي إلى منظمات السياسة العامة، المنظمات الوظيفية والمنظمات ذات الطابع الأمني العسكري التي تلتزم الدول الداخلة فيها تسوية النزاعات التي بينها بالطرق السلمية.

أصبحت المنظمات الإقليمية تعتبر من بين النظم المهمة بتسوية النزاعات المعاصرة، وهذا تماشياً مع بنود الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة الذي أطلق الحرية للمنظمات الإقليمية في مجال ما ينشأ من النزاعات بين أعضائها بالطرق السلمية.

الفصل الثاني:

الاتحاد الإفريقي كفاعل قاري

في تسوية النزاعات.

المبحث الأول : نشأة وتطور الاتحاد الإفريقي.

أعلن الرؤساء الأفارقة أن منظمة الوحدة الإفريقية التي لعبت أدوارا مهمة في تحرير بلدانهم لم تعد هي الوعاء المناسب لتحقيق طموحات القارة والاستقرار والتنمية، أين ظهرت عدة دوافع لإنشاء اتحادا بديلا أطلقوا عليه الاتحاد الإفريقي، وذلك من أجل جعل منظمة الوحدة الإفريقية أكثر مواكبة للتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية والخارجية، وأخذوا استلهم مبادئ الوحدة والانتماء الإفريقي التي أسسها الرعيل الأول من الزعماء الأفارقة لتجسيد التضامن والالتحام والوصول إلى معرفة وإدراك كافة التحديات التي تواجه القارة الإفريقية (1) والتصدي لها ومعالجتها وتعزيز متطلعات شعوبها نحو الاندماج.

المطلب الأول: من الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي.

تعود فكرة توحيد دول إفريقيا إلى عام 1957م عندما نادي بها الزعيم الغاني "كوامي نكروما" حتى قبل أن تستقل الكثير منها، وبرغم الحماس الثوري الذي كان يشتعل في جنبات القارة الإفريقية ضد الاستعمار، وبساطة الهدف المشترك في ذلك الوقت وهو التحرر من الاحتلال والقضاء على العنصرية، استغرق تحويل الفكرة إلى واقع ملموس وقتا ولكن في أدنى صورة للوحدة وهو منظمة الوحدة الإفريقية والتي أنشأت بعد اجتماع قمة إفريقيا حضره اثنان وثلثون (32) زعيما إفريقيا بأديس أبابا بإثيوبيا وتم التوقيع على ميثاقها في 25 ماي 1963م بوصفها منظمة دولية إقليمية حكومية، فنجحت هذه الأخيرة إلى حد ما في تحقيق الأهداف المرجوة منها، أين تأتي في مقدمة هذه الأهداف القضاء على أسباب

النزاعات الحدودية.¹

¹ مهند النداوي، الاتحاد الإفريقي وتسوية النزاعات "دراسة حالة الصومال"، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط1،

فاعتمدت على مبدأ أساسي في القانون الدولي الذي يقوم على المحافظة على الحدود القائمة "كل ما لديه"، بمعنى إقفال باب المطالبات والتعديلات الحدودية، ونجحت بذلك منظمة الوحدة الإفريقية في القضاء على سبب أساسي من أسباب النزاع وعدم الثقة، ونضيف أن المنظمة وبالمقارنة مع غيرها من المنظمات الإقليمية والدولية حافظت على استقرار العمل وأجهزتها وانتظام عقد اجتماعاتها بمستوى القمة. (1)

إلا أن إفريقيا فشلت في وضع حد للصراعات العرقية والحروب الأهلية، كما أن منظمة الوحدة الإفريقية لم تتمكن من مواجهة حدة الأزمات الاقتصادية وما أفرزته من مشكلات عانت منها معظم الدول الإفريقية، (2) الأمر الذي دفع بعدد من القادة لتقديم مقترحات جادة لتطوير المنظمة وإخراجها من حالة الركود التي بلغتها وانغماسها في موجة الصراعات الأتنية فكانت البداية في قمة سرت بالجمهورية الليبية عام 2000 عندما طرح الرئيس الليبي **معمر القذافي** رؤيته لتطوير المنظمة وجعلها اتجاها يأخذ بنموذج الاتحاد الأوروبي قدوة وينطلق للارتقاء بإفريقيا سياسيا واقتصاديا، تلك الرؤية التي نظر إليها المحللين الأوروبيين نظرة غير جادة، تمت إعادة مناقشتها بشكل أكثر جدية في قمة لوساكا في زامبيا في **جويلية 2001** ووضعت خطة أو مشروع واضح المعالم للاتحاد الإفريقي

¹ عبد الرحمان إبراهيم الجوبير، *المنظمات الدولية والإسلامية والتنظيم الدولي*، (بيروت، الدار العربية للموسوعات، ب ط، 2011)، ص 241.

² رامز محمد عمار، *الوجيز من المنظمات الدولية*، (بيروت: مطبعة بريستول، ط 1، 2003)، ص 184.

ومشروع ميثاق للاتحاد وحددت أجهزته واتفق على أن يتم العمل على التصديق على مشروع الميثاق في الدول الإفريقية خلال عام من ذلك التاريخ.

وبالفعل في اجتماع قمة ديربان في جنوب إفريقيا وبحضور القادة الأفارقة تم إعلان المنظمة الإقليمية الدولية الجديدة وهي "الاتحاد الإفريقي" ليحل محل "منظمة الوحدة الإفريقية"، والتي جمعت شمل الدول الأفريقية لمدة 39 عاما تقريبا، وفي ديربان وبالتحديد يوم 9 جويلية 2002 وضع الزعماء الأفارقة الممثلين لـ 35 دولة الاتحاد الإفريقي على طريق العمل كمنظمة دولية تهدف إلى إخراج القارة من دوامة الفقر والاضطهاد وعدم الاستقرار، وجعل المبادئ التي يقوم عليها الاتحاد حقيقة على أرض الواقع.¹

*دوافع التحول من الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي:

كانت للأبعاد الأمنية أبرز الدوافع التي أدت إلى انتقال منظمة الوحدة الإفريقية إلى اتحاد إفريقي، كما كانت هذه الأبعاد هي الأكثر وضوحا في بنية الوحدة الإفريقية والتعامل مع النزاعات الإقليمية والداخلية في إفريقيا، الأمر الذي جعل التعامل مع هذه النزاعات يتم من خلال منظمات دولية أو قوى خارجية، بينما كانت المنظمة القارية الأم في إفريقيا تقف عاجزة أمامها، ليس بسبب القصور في الموارد والقدرات فقط ولكن بسبب القيود السياسية التابعة من ميثاق المنظمة ذاته، حيث عجزت هذه الأخيرة عن صياغته أطر تعاون قاري جاد في مجال الأمن والدفاع المشترك، مما جعل الدول الأعضاء تتجه لإقامة علاقات أمنية

¹ رامز محمد عمار، مرجع سابق، ص 185.

مع الدول الاستعمارية القديمة أو مع القوى العظمى⁽¹⁾. الأمر الذي أدخل القارة الإفريقية إلى دوامة من الاستقطاب بين الكتلتين العظيمنتين إبان الحرب الباردة، والأهم في ذلك يتمثل في أن منظمة الوحدة الإفريقية عجزت بشكل يكاد يكون كاملاً على التعامل مع النزاعات الداخلية والتي تعتبر بمثابة النسبة الكبرى على الإطلاق من النزاعات الجارية على الساحة الإفريقية، وكان هذا العجز بدوره ناجم عن الالتزام الصارم من جانب الدول الأعضاء والأمانة العامة للمنظمة بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الأعضاء وقد أدى هذا العجز إلى استفحال وتفاقم النزاعات الداخلية في القارة الإفريقية بصورة تدريجية ثم انفجارها على نطاق واسع مع بداية التسعينات وعقب انتهاء الحرب الباردة، وبدأت الدول الإفريقية تدرك منذ ذلك الحين أهمية تفعيل دورها في قضايا الأمن وتسوية النزاعات، لاسيما عقب فشل تجربة التدخل الدولي في الصومال وعجز آلية منع وإدارة حل النزاعات في إفريقيا، وإضافة إلى البعد الأمني فالبعد الاقتصادي يمثل أيضاً أحد أهم دوافع الانتقال من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي، فعلى الرغم من القرارات الاقتصادية المهمة التي اتخذتها المنظمة إلا أن إنجازات المنظمة في الميدان الاقتصادي ظلت دون الحد الأدنى من طموحات الشعوب الإفريقية، فرغم الوفرة في الموارد الطبيعية إلا أن اقتصاديات الدول الإفريقية في أغلبها ضعيفة ولا تحتل مكانة متميزة في الاقتصاد العالمي، فالقارة الإفريقية في

¹ - زياني كلثوم، مرجع سابق، ص 111 - 112.

أواخر التسعينات كانت تضم 12.5% من مجموع سكان العالم، ولا يتعدى نصيبها من الناتج العالمي 1.6% كما تساهم سوى بـ2% من التجارة العالمية.

هذه الفجوة ناتجة من عدم القدرة على استغلال الموارد الاقتصادية رغم كثرتها، حيث أن العديد من الدول الإفريقية تعتمد على تصدير المواد الخام أو سلعة أولية واحدة للحصول على النفط الأجنبي، وبذلك فهي تواجه مشكلة التنوع التي يصعب حلها في ظل وضع التبعية الذي تتميز بها هذه الدول، والذي عملت الدول الاستعمارية السابقة على دعمه بعد حصول هذه الدول على الاستقلال⁽¹⁾.

المطلب الثاني: الإطار الأمني والمؤسساتي للاتحاد الإفريقي

أولا : أهداف و مبادئ الاتحاد الإفريقي.

أ- أهداف الاتحاد الإفريقي:

نص القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي يتكون من ديباجة و33 مادة، بلورت مواد هذا القانون،² إذ حددت المادة الثالثة طبيعة الأهداف التي يسعى الاتحاد للوصول إليها، وتأتي في مقدمتها:

1. إشاعة قدر أكبر من الوحدة والتضامن بين دول القارة، وبين الشعوب الإفريقية.

2. ترسيخ القيم الديمقراطية والمشاركة الشعبية.

1-زياني كلثوم، مرجع سابق، ص ص 112-113.

² مهند النداوي، مرجع سابق ص 23.

3. ترسيخ وحماية حقوق الإنسان وحقوق الشعوب بما يتوافق مع الوثيقة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب وغيرها من المواثيق القائمة المتعلقة بحقوق الإنسان.
4. العمل على ترسيخ التنمية المستدامة على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية⁽¹⁾.
5. الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها.
6. التعجيل بتكامل القارة السياسي والاجتماعي والاقتصادي.
7. تشجيع التعاون الدولي مع مراعاة ميثاق منظمة الامم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
8. تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة⁽²⁾.
9. العمل على تحقيق المزيد من الاندماج الاقتصادي بين دول القارة.
10. تنسيق ومواءمة السياسات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة والمستقبلية من أجل التحقيق التدريجي لأهداف الاتحاد⁽³⁾.

¹- عبد الرزاق عادل، إفريقيا في إطار الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة لكتاب، ب ط، 2007)، ص 72.

²- رامز محمد عمار، مرجع سابق، ص 186.

³- صلاح الدين حسن السيسي، المنظم والمنظمات الإقليمية الدولية " الواقع ... مبادرات ومقترحات التطور والتفعيل"، (مصر: دار الفكر العربي، ب ط، 2007)، ص ص 242-243.

11. التعجيل بتنمية القارة عن طريق تعزيز البحث في كافة المجالات وخاصة المجال

العلمي والتكنولوجي⁽¹⁾.

12. العمل مع الشركاء الدوليين ذو الصلة للقضاء على الأوبئة التي يمكن الوقاية

منها⁽²⁾.

ب- مبادئ الاتحاد الإفريقي:

أشارت وثيقة الاتحاد الإفريقي إلى المبادئ التالية لتحقيق أهدافها:

1. مبدأ المساواة والترابط بين الدول وأعضاء الاتحاد.
2. احترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال.
3. وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الإفريقية.
4. تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء في الاتحاد بوسائل مناسبة يقررها الاتحاد نفسه.
5. حق الدول الأعضاء في طلب التدخل من الاتحاد لإعادة السلام والأمن⁽³⁾.
6. تعزيز الاعتماد على الذات في إطار الاتحاد.
7. تعزيز المساواة بين الجنسين.
8. تعزيز العدالة الاجتماعية لضمان تنمية اقتصادية متوازنة.

¹- عادل عبد الرزاق، إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي دراسة وثائقية وتحليلية في إطار

العلاقات السياسية الدولية، (القاهرة: الهيئة المقربة العامة للكتاب، ب ط، 2007)، ص 61.

²- إيمان أحمد علام، مرجع سابق ذكره، ص 187.

³- صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص 242-243.

9. احترام قدسية الحياة البشرية، وإدانة ورفض الإفلات من العقوبة والاعتقالات

السياسية والأعمال الإرهابية والتخريبية.

10. احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد⁽¹⁾.

11. منع التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

12. مشاركة الشعوب الإفريقية في نشاطات الاتحاد.

13. حق الاتحاد كمنظمة إقليمية في التدخل في دولة عضو طبقا لقرار المؤتمر في ظل

ظروف خطيرة متمثلة في جرائم الحرب والإبادة والجرائم ضد الإنسانية.

14. إدانة ورفض التغييرات غير الدستورية للحكومات⁽²⁾.

لقد نصت الفترة (د) من المادة الرابعة والمتعلقة بمبادئ الاتحاد على وضع سياسة

دفاعية مشتركة للقارة الإفريقية الأمر الذي يعني تعزيز جانب مهم وهو الجانب الدفاعي.

أما الفقرة (هـ) فقد نصت على تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء بوسائل مناسبة

يقررها المؤتمر، فإذا كان ميثاق المنظمة يحدد في مسألة تسوية الخلافات بين الدول ووسائل

التسوية وهي التفاوض والوساطة والتوفيق والتحكيم أين أن القانون التأسيس للاتحاد في هذه

القضية لم ينص على هذه الوسائل، أي فتح الباب أمام أية وسيلة لفض النزاعات أو التسوية

كالقوة العسكرية.

¹ - عادل عبد الرزاق، مرجع سابق ذكره، ص 61.

² - إيمان أحمد علام، برنامج الدراسات القانونية التنظيم الدولي، (مصر، جامعة بنها: كلية الحقوق، مركز التعليم المفتوح، 2011-2012)، ص 188.

ولقد نصت الفقرة (ز) على حق الاتحاد في التدخل في دول الأعضاء طبقاً لما يقرره المؤتمر في ظل الظروف الخطيرة جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية أين تجاوز مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء الوارد في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية.

وتنص الفقرة (ي) على حق الدول الأعضاء في طلب التدخل من الاتحاد لإعادة السلام والأمن وذلك إذ استدعى الأمر طلب المساعدة من الدول الأخرى في الاتحاد من قبل الحكومة الشرعية وهذا لإمكانية حدوث صراعات داخلية.

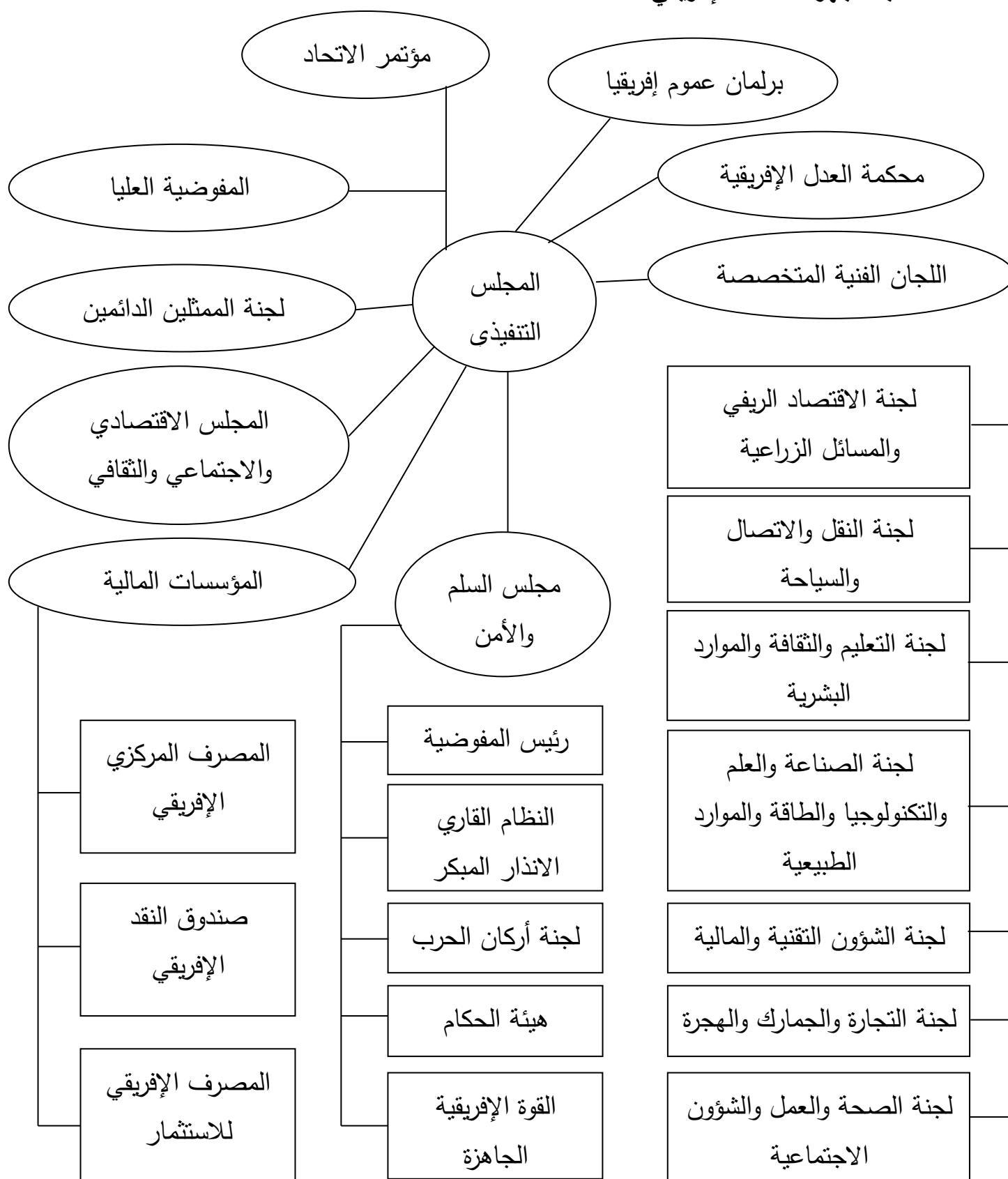
وتنص الفقرة (ع) على إدانة ورفض التغييرات غير الدستورية للحكومات، ويأتي ذلك

لمواجهة الانقلابات العسكرية والتغييرات بوسائل غير دستورية التي عرفتھا القارة.¹

¹ - القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، ص 10، في: <https://au.int/ar/constitutive-act>

(18:30، 2018/05/22)

ب- أجهزة الاتحاد الإفريقي: ¹



¹ جمال عبد الناصر مانع، *التنظيم الدولي*، (الإسكندرية: دار الفكرة الجامعي، ب ط، 2008)، ص 327.

نص في الميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي الفقرة الأولى حددت الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون التأسيسي الأجهزة التي يتشكل منها الاتحاد وهي تسعة:

1-مؤتمر الاتحاد:

وهو الجهاز الأعلى للاتحاد يتكون من رؤساء الدول والحكومات الأعضاء بالاتحاد أو من ممثليهم المعتمدين، ويجتمع المؤتمر مرة على الأقل في السنة في جلسة عادية، كما يمكن أن يعقد جلسة استثنائية بناء على طلب دولة من الدول الأعضاء وموافقة ثلثي الدول الأعضاء، يترأس جلسات المؤتمر لمدة سنة أحد رؤساء الدول أو الحكومات بعد انتخابات تسبقها مشاورات بين الدول الأعضاء. فيتخذ المؤتمر قراراته بالتوافق، وإذا تعذر ذلك فأغلبية الثلثين للدول الأعضاء والنصاب القانوني للجلسات هو ثلثي الدول الأعضاء،¹ ومن صلاحيات المؤتمر وضع السياسات المشتركة للاتحاد، كما أنه يقوم بتلقي ودرس التقارير الواردة من أجهزة الاتحاد ويتخذ القرارات بشأنها و يدرس طلبات الانتساب إلى الاتحاد،و يعد الميزانية، تسمية قضاة محكمة العدل الإفريقي وإنهاء خدماتهم، تسمية رئيس المفوضية ونوابه ومفوضي اللجنة وتحديد مهامهم ومدتها. ويمكن للمؤتمر أن يحيل بعض صلاحياته ومهامه إلى هذا أو ذاك من الأجهزة، غير أن الجديد هنا هو حق المؤتمر بالتدخل في أية دولة عضو في حال حدوث انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان أو الجرائم ضد الإنسانية.

¹ صلاح الدين السيسي، مرجع سابق، ص 245.

أضف إلى ذلك إطلاق آلية المراقبة الجديدة المرتبطة بالشراكة من أجل التنمية في إفريقيا "تيباد" التي دعت إليها جنوب إفريقيا.

2-المجلس التنفيذي:

يتشكل هذا المجلس من وزراء الخارجية أو أي وزراء آخرين أو من ينوب عنهم، يجتمع المجلس التنفيذي مرتين في السنة على الأقل، ويمكن أن يجتمع في جلسات استثنائية بناء لطلب إحدى الدول الأعضاء وموافقة ثلثي الدول المنضوين في الاتحاد. ويتخذ المجلس قراراته بالتوافق وإذا تعذر ذلك فبأغلبية الثلثين من الدول الأعضاء في الاتحاد. والنصاب القانوني للجلسات في المجلس التنفيذي وهو ثلثي الدول الأعضاء فيه.

ومن المهام الموكوبة إلى المجلس التنفيذي تأمين التنسيق بين الدول الأعضاء وتنسيق السياسات ذات المصلحة المشتركة للدول الأعضاء في مجالات التجارة الخارجية، والطاقة والزراعة والنقل والتأمين والتربية والثقافة وغيرها من المواضيع المرتبطة بحياة المواطن الإفريقي والتي أشارت إليها المادة 13 من القانون الأساسي، والمجلس التنفيذي مسؤول أمام المؤتمر، وهو يجتمع لدراسة المواضيع المحالة إليه، ويراقب تنفيذ السياسات المقررة من قبل المؤتمر، ويمكن للمجلس التنفيذي أن يحيل جميع الصلاحيات الممنوحة إليه أو بعض منها إلى اللجان الفنية المنصوص عنها في المادة 14 من الدستور الأساسي⁽¹⁾.

¹ - رامز محمد عمار، مرجع سابق ذكره، ص 188-190.

3-المفوضية العليا:

حلت هذه المفوضية محل الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية ومقرها أديس أبابا، والمؤتمر هو الذي ينتخب رئيس المفوضية كما كانوا ينتخبون الأمين العام، وتضم المفوضية 10 أشخاص من بينهم رئيس ونائب رئيس وثمانية مفوضين يساعدهم عدد من المفوضين ومن أجل حسن سير عمل المفوضية، وسوف تكلف بتنفيذ برامج وقرارات الاتحاد.

4-لجنة الممثلين الدائمين: تتألف هذه اللجنة من المندوبين الدائمين لدى دولة المقر

أو غيرهم من المفوضين من قبل دول الأعضاء، ومن المهام الموكلة إلى هذه اللجنة هو تحضير أعمال المجلس التنفيذي والعمل على تنفيذ التوصيات التي يصدرها، ويجوز لها أن تشكل لجانا فرعية أو مجموعات عمل عند الاقتضاء.

5-اللجان الفنية المتخصصة: وهي مسؤولة أمام المجلس التنفيذي، وتشمل لجنة

الاقتصاد الريفي والمسائل الزراعية- لجنة الشؤون التقديم والمالية- لجنة التجارة والجمارك والهجرة- لجنة الصناعة والعلم والتكنولوجيا والطاقة والموارد الطبيعية والبيئية- لجنة النقل والمواصلات والسياحة- لجنة الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية- لجنة التعليم والثقافة والموارد البشرية،¹ وتتكون اللجان الفنية المتخصصة من الوزراء أو كبار المسؤولين المعنيين

¹ مهند النداوي، مرجع سابق ص 25.

بالقطاعات التي تقع ضمن اختصاصاتهم وتضطلع كل لجنة في حدود اختصاصها بالمهام الآتية:

- إعداد مشاريع وبرامج الاتحاد وتقديمها للمجلس للتنفيذ.
- رصد ومتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن أجهزة الاتحاد.
- كفالة تنسيق وموائمة مشاريع وبرامج الاتحاد⁽¹⁾.

6- برلمان عموم إفريقيا:

تم إنشائه لضمان مشاركة كاملة للشعوب الإفريقية وتنمية وتعامل القارة اقتصاديا، وتم تحديد تشكيله وسلطاته ومهامه وتنظيمه في بروتوكول خاص به.

7- محكمة عدل الاتحاد الإفريقي:

تم إنشائها وتحديد نظامها الأساسي وتشكيلها ومهامها في بروتوكول خاص بها.

8- المؤسسات المالية:

تحدد نظامها ولوائحها بروتوكولات خاصة بها (المصرف المركزي الإفريقي - صندوق النقد الإفريقي - المصرف الإفريقي للاستثمار).

9- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي:

يعتبر هيئة استشارية مكونة من مختلف المجموعات المهنية والاجتماعية للدول الأعضاء في الاتحاد، ويحدد المؤتمر مهام المجلس وسلطاته وتشكيله وتنظيمه.

¹ - صلاح الدين حسن السياسي، مرجع سابق، ص 247-248.

ويحدد المؤتمر العقوبات المناسبة التي تفرض على أي دولة عضو تتخلف عن سداد مساهمتها في ميزانية الاتحاد، أو لا تلتزم بقرارات وسياسات الاتحاد. كذلك فإن قانون الاتحاد يكون مفتوحا للتوقيع والتصديق عليه من قبل الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية والانضمام إليه طبقا للإجراءات الدستورية المتبعة في كل دولة وتودع وثائق التصديق لدى الأمين، ويجوز لأي دولة عضو بعد دخول هذا القانون حيز التنفيذ وفي أي وقت أن تخطر رئيس اللجنة بنيتها في الانضمام وقبول عضويتها في الاتحاد، وتتم عملية القبول بأغلبية بسيطة للدول الأعضاء، ويحال قرار كل دولة عضو إلى رئيس اللجنة الذي يقوم بدوره عند استلام العدد المطلوب من الأصوات بإبلاغ الدولة المعنية بالقرار. وعلى أي دولة ترغب في التخلي عن العضوية أن تقدم إخطارا كتابيا إلى رئيس اللجنة الذي يقوم بإخطار الدول الأعضاء بالأمر، وبعد مرور عام واحد من تاريخ انتهاء مثل هذا الإخطار إذا لم يسحب، يتوقف تطبيق القانون فيما يتعلق بالدولة المعنية التي تنتهي عضويتها بالتالي في الاتحاد. وخلال فترة السنة المشار إليها تلتزم هذه الدولة بأحكام هذا القانون وتظل ملتزمة بتنفيذ التزاماتها المنصوص عليها في القانون إلى يوم انسحابها وفور دخول هذا القانون حيز التنفيذ تتخذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ أحكامها وضمان إنشاء الأجهزة المنصوص عليها بموجبها⁽¹⁾.

¹ - صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص 247-249.

المبحث الثاني: آليات تسوية النزاعات في إطار الاتحاد الإفريقي.

أسهمت المتغيرات التي حدثت في النظام السياسي الدولي منذ العقد الأخير من القرن العشرين وما تبعها من تطورات على الساحة الإفريقي في إنشاء الاتحاد الإفريقي وما رافق ذلك من المطالبة بإنشاء آلية جديدة تكون معنية بتسوية المنازعات الإفريقية ذات الطابع الدولي والداخلي. إذ احتلت مسألة تحقيق الأمن والاستقرار في القارة الإفريقية، الأولوية أثناء المراحل التي سبقت تأسيس الاتحاد الإفريقي، كما عنى القانون التأسيسي للاتحاد بمسألة تحقيق الأمن والاستقرار في إفريقيا.

المطلب الأول: مجلس السلم والأمن الإفريقي:

طبقا للمادة 02/05 من القانون التأسيس للاتحاد الإفريقي تم إنشاء مجلس للسلم والأمن كجهاز دائم لصنع القرارات بشأن منع النزاعات وإدارتها وتسويتها داخل الاتحاد، ويكون هذا المجلس ترتيبا من ترتيبات الأمن الجماعي والإنذار المبكر لتسهيل الاستجابة الفعالة وفي الوقت المناسب لأوضاع النزاعات والأزمات في إفريقيا، وتدعمه المفوضية وهيئة للحكماء وكذلك نظام قاري للإنذار المبكر، وقوة إفريقية جاهزة وصندوق خاص.

يتكون مجلس السلم والأمن من 15 عضوا يتم انتخابهم على أساس الحقوق المتساوية 10 منهم يتم انتخابهم لمدة سنتين و05 يتم انتخابهم لفترة ثلاث سنوات، وذلك لضمان الاستمرارية ويؤخذ بعين الاعتبار مبدأ التمثيل الإقليمي العادل والتناوب.¹

¹ جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص 317

أ- أهداف مجلس السلم والأمن:

- لقد حددت المادة 03 من بروتوكول المجلس الأهداف التي أنشئ من أجلها وهي:
- * تعزيز السلام والأمن والاستقرار في إفريقيا من أجل ضمان وحماية وحفظ السلام وضمان حياة وممتلكات ورفاهية الشعوب الإفريقية.
 - * العمل على التنبؤ بالنزاعات في حالة وقوعها وتحمل مجلس السلم والأمن مسؤولية القيام بصنع السلام
 - * ترقب ومنع النزاعات، وفي حالة وقوعها تكون مسؤولية المجلس هي تولي مهام إحلال السلام.
 - * تعزيز وتنفيذ الأنشطة المتعلقة بإحلال السلام وإعادة التعمير في فترة ما بعد النزاعات وذلك لتعزيز السلام والحيلولة دون تجدد أعمال العنف⁽¹⁾.
 - * وضع سياسية دفاع مشترك للاتحاد الإفريقي⁽²⁾.
 - * مكافحة الإرهاب الدولي بكافة جوانبه وأشكاله⁽³⁾.
 - * تشجيع الممارسات الديمقراطية والحكم الرشيد وحماية حقوق الإنسان وحياته الأساسية وسيادة القانون واحترام قدسيته الحياة البشرية.

¹- جمال عبد الناصر مرجع سابق، ص 317-318.

²- العايب سليم، *الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي*، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2010-2011)، ص 138.

³- مهند النداوي، *الاتحاد الإفريقي وشركة النزاعات*، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2014)، ص 46.

ب- مبادئ مجلس السلم والأمن الإفريقي:

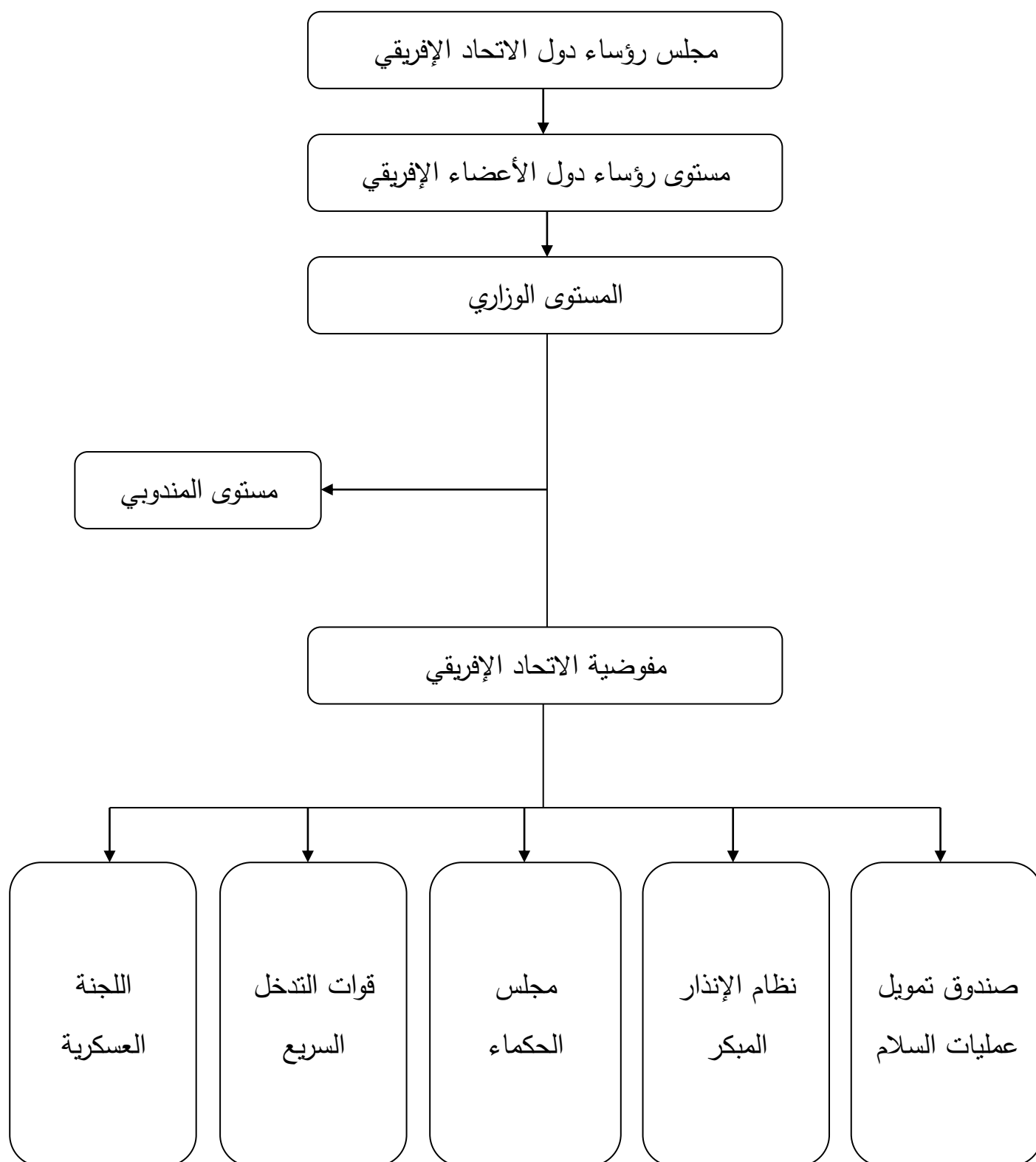
إن المبادئ التي يقوم عليها المجلس، بجانب المبادئ المنصوص عليها في القانون

التأسيسي للاتحاد الإفريقي وميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان هي:

- * التسوية السلمية للنزاعات والخلافات.
- * الاستجابة المبكرة لاحتواء أوضاع الأزمات للحيلولة دون تفاقمها.
- * احترام سيادة القانون والحقوق والحريات الأساسية للإنسان.
- * احترام سيادة ووحدة أراضي الدول الأعضاء.
- * عدم التدخل من جانب أية دولة عضو في الشؤون الداخلية لدولة أخرى.
- * المساواة المطلقة والترابط بين الدول الأعضاء.
- * احترام الحدود الموروثة عن نيل الاستقلال⁽¹⁾.

¹ - زرو نعيمة، خالد العالية، دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل النزاعات الإفريقية، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015)، ص 27.

الهيكل التنظيمي لمجلس السلم والأمن الإفريقي:¹



¹ أحمد إبراهيم محمود، الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية "دراسة في آليات تسوية الصراعات في إفريقيا"، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ب ط، 2005)، ص 93.

يتألف مجلس السلم والأمن الإفريقي من مفوضية وخمس لجان، حيث تقوم مفوضية الاتحاد الإفريقي (اللجنة) بأعمال الأمانة العامة للمجلس، ويقوم رئيسها بكافة الجهود والمبادرات اللازمة لمنع وإدارة وتسوية النزاعات بما في ذلك:

- لفت انتباه مجلس الحكماء لأي وضع يرى أنه يستحق ذلك.
- القيام بالمساعي الحميدة بمبادرة منه أو يطلب من مجلس السلم والأمن الإفريقي، وذلك سواء بشخصه أو عن طريق موفدين وممثلين خاصين، أو عن طريق مجلس الحكماء أو آليات إقليمية لدرء نزاع محتمل أو فض نزاع قائم أو دعم عملية بناء السلام وإعادة الإعمار بعد نهاية النزاع.

كما يتمتع رئيس المفوضية بسلطات تتمثل في:

- . متابعة إنقاذ قرارات مجلس السلم والأمن الإفريقي وله في ذلك أن يكون ويبعث بعثات دعم السلام بتفويض من المجلس، وفي أدائه لمهامه يعمل رئيس المفوضية على إطلاع المجلس بالتطورات التي تتعلق بأداء بعثات دعم السلام لمهامها، وعليه الرجوع لمجلس الأمن والسلم الإفريقي في حالة مواجهة لأي مشاكل تعيق أداء هذه البعثات لمهامها وذلك لأخذ رأيه واتخاذ الإجراء المناسب⁽¹⁾.

¹ - زياني كلثوم، مرجع سابق، ص 19.

. العمل على إنقاذ ومتابعة القرارات التي يتخذها المؤتمر وفقا لما نصت عليه أحكام

المادة (04) فقرة (و) من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي والمتعلقة بحق الدول الأعضاء في طلب تدخل الاتحاد الإفريقي لديها لاستعادة السلام والأمن.

. إعداد تقارير دورية ووثائق على النحو المطلوب لتمكين مجلس السلم والأمن

الإفريقي والأجهزة التابعة له من أداء مهامها بكفاءة.

. في ممارسة لمهامه وسلطاته يحق لرئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي أن يتلقى

مساعدة مفوض مجلس السلم والأمن الإفريقي المكلف بقضايا السلم والأمن، كما يمكن له أن

يعول على الموارد البشرية والمادية التي تتبع و تتيحها له مفوضية الاتحاد لدعم المجلس،

وفي هذا الصدد تنشأ سكرتارية لمجلس السلم والأمن الإفريقي في إطار مفوضية الاتحاد

للتعامل مع درء النزاعات وإدارتها وتسويتها⁽¹⁾.

***لجان مجلس السلم والأمن الإفريقي:**

1-مجلس الحكماء:

يتألف من خمس شخصيات لها مكانتها وذات إسهام في مجالات الأمن والسلم

والتنمية في إفريقيا، يقوم رئيس المفوضية باختيارهم بالتشاور مع الدول الأعضاء على أساس

التمثيل الإقليمي، ويتولى مؤتمر الاتحاد تعيينهم لمدة ثلاث سنوات ويتمثل دور هذا المجلس

في تقديم المشورة بشأن كافة المسائل ذات الصلة بتحقيق السلم والأمن والاستقرار في

¹ - زياني كلثوم، مرجع سابق، ص 21.

إفريقيا،¹ وقد أقر الاتحاد في الدورة الثامنة في أديس أبابا التي عقدت في الفترة الممتدة من

29-30 جانفي 2017.

2-نظام إنذار قاري مبكر:

يهدف إلى تسهيل عملية توقع النزاعات بما يتيح التحرك السريع من أجل منعها ويتكون من وحدة مركزية في أديس أبابا بإثيوبيا ووحدات فرعية منتشرة في أقاليم القارة الخمس داخل الآليات الأمنية للتجمعات الإقليمية، ويتم ربط الوحدات بالمركز للتنبؤ بالنزاعات ولم يتم اكتمال إنشاء نظام إنذار.

3-قوات التدخل السريع:

ترجع ضرورة إنشائها إلى عدة عوامل تتضمن:

- زيادة إمكانية ردع النزاعات الداخلية والحدودية في الدول الإفريقية قبل وقوعها.
- التعامل مع الحروب الأهلية أو النزاعات الحدودية فور وقوعها ودون انتظار تفاقمها.
- الحيلولة دون تدويل النزاعات الإفريقية كما كان يحدث فيما مضى قبل إنشاء مجلس السلم والأمن.
- تمثل أولوية قصوى المساعدة على بسط الأمن وتحقيق الاستقرار في القارة والذي يعتبر شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة في القارة.⁽²⁾

¹ مهند النداوي، مرجع سابق ص 26.

² - زياني كلثوم، مرجع سابق، ص 131.

4- اللجنة العسكرية:

تتشكل من ضباط كبار من الدول الأعضاء في مجلس السلم والأمن لتقديم النصح والمشورة بشأن القضايا محل الاهتمام.

5- صندوق السلم:

تعد مسألة التمويل نقطة الضعف الأساسية في عمل المجلس، الأمر الذي يمكن معه أن يؤثر على مصادر التمويل المختلفة مثل الأمم المتحدة والقطاع الخاص والمصادر الأخرى من خارج الاتحاد سلباً على استقلالية المجلس في ممارسة مهامه. لمعالجة هذا الأمر أنشئ صندوق السلم لتوفير الموارد المالية اللازمة لمهام دعم السلم والأمن والأنشطة الأخرى المتعلقة بهما، ويتم تجميع موارد هذا الصندوق من مصادر متعددة تتمثل في:

. مساهمة الأعضاء والمساهمات من مصادر داخل إفريقيا وخارجها بشرط أن لا يتعارض ذلك مع أهداف ومبادئ الاتحاد. من ثم، فإن مجلس السلم والأمن الإفريقي يركز بالدرجة الأولى. على تسوية النزاعات الداخلية في الدول الأعضاء أكثر من التعامل مع النزاعات بين الدول الإفريقية، لأن هذه النوعية الأخيرة من النزاعات تعتبر قليلة للغاية.⁽¹⁾ وكانت هذه المسألة موضوعاً رئيسياً في الاجتماعات الدورية لرؤساء الأركان ووزراء الدفاع الأفارقة، وهي آلية جديدة استحدثها الاتحاد للتنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء في

¹ - أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص 94.

مختلف مجالات الأمن والسلم والاستقرار في القارة الإفريقية، وأثناء الاجتماع الثالث لرؤساء الأركان الأفارقة في أديس أبابا يومي 15-16 ماي 2003 جرى الاتفاق على إقرار وثيقة الإطار الخاص بإنشاء قوة طوارئ إفريقية ولجنة للأركان العسكرية وجرى التأكيد بصورة إضافية على هذه الوثيقة في الاجتماع الأول لوزراء الدفاع والأمن الأفارقة يومي 20-21 جانفي 2004.

ج- مهام مجلس السلم والأمن:

وفقا للمهام المنوطة بالمجلس وبموجب بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، يتولى المجلس مهامه في المجالات التالية:

- تعزيز السلم والأمن في إفريقيا.
- الدبلوماسية الوقائية والإنذار المبكر.
- صنع السلام ودعمه والتدخل طبقا للمادة 4 الفقرة (ح) من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي وإعادة التعمير في الفترة ما بعد النزاعات.
- إدارة الكوارث والعمل الإنساني⁽¹⁾.
- وضع سياسات للدفاع المشترك.
- إعادة بناء وتأسيس السلام بعد انتهاء الصراعات منع وإدارة وتسوية الصراعات⁽²⁾.
- استخدام الوساطة والمسااعي الحميدة والمصالحة والتحقيق وعمليات دعم السلم.

¹ - جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص 319.

² - نزيه رعد، المنظمات الدولية والإقليمية، (لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، ط1، 2013)، ص 127.

- التدخل في أية دولة عضو في أحكام صادرة عن مؤتمر الاتحاد فيما يتعلق بظروف خطيرة كالجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب.
- يقوم بأية مهام أخرى يقرها الاتحاد الإفريقي.⁽¹⁾

المطلب الثاني: برلمان عموم إفريقيا.

نص القانون التأسيس على إنشاء برلمان عموم إفريقيا وذلك لمشاركة الشعوب الإفريقية في تنمية وتكامل القارة وفي قمة سرت الاستثنائية في ليبيا في مارس 2001، تم إقرار البروتوكول الخاص بإنشاء برلمان عموم إفريقيا، الذي دخل حيز التنفيذ في 14 ديسمبر 2003.

أ-تشكل برلمان عموم إفريقيا:

نص البروتوكول، أنه خلال المدة الانتقالية يتألف البرلمان من عدد متساوي من البرلمانيين من الدول الأعضاء على أن يمثل كل دولة خمسة أعضاء من بينهم امرأة واحدة على الأقل، وأن يعكس التمثيل البرلماني تنوع الآراء السياسية في كل برلمان وطني أو أي جهاز تداولي آخر، وينتخب أعضاء البرلمان أو يعينون من بين أعضاء البرلمانات الوطنية أو أية أجهزة تداولية أخرى للدول الأعضاء، ومدة ولاية أعضاء البرلمان تتزامن مع مدة ولايته في البرلمان الوطني في بلاده أو أي جهاز تداولي آخر، ويتم انتخاب رئيس البرلمان ونواب الرئيس يمثلون مناطق إفريقيا، بالاقتراع السري، ويشترط حصوله على

¹ - زرو نعيمة وخالد العالية، مرجع سابق، ص 43-44.

الأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين المصوتين، وتكون مدة ولاية الرئيس والنواب هو نفس مدة ولاية البرلمان الوطني أو أي جهاز تداولي آخر وتكمن طبيعة البرلمان في أنه يمثل كافة الشعوب الإفريقية ويملك سلطة تشريعية كاملة⁽¹⁾.

ب- انعقاد برلمان عموم إفريقيا:

ينعقد البرلمان في دورة عادية مرتين على الأقل في السنة. وينعقد في دورة غير عادية بناء على طلب ثلثي أعضاء البرلمان أو مؤتمر الاتحاد أو المجلس التنفيذي، بموجب إشعار خطي موجه إلى رئيس البرلمان، ويكون النصاب القانوني لصحة انعقاد البرلمان من الأغلبية البسيطة، ويكون لكل عضو صوت واحد ويتم اتخاذ القرارات بالإجماع، فإن تعذر ذلك فبمواقفه أغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمصوتين وذلك في المسائل الموضوعية. أما البحث في المسائل الإجرائية، بما في ذلك إذا كانت مسألة ما تعد إجرائية أم لا، فيتم اتخاذ القرارات بالأغلبية البسيطة وفي حالة وجود عدد متساوي من الأصوات، فإن صوت الرئيس هو المرجع.

*مهام وسلطات برلمان عموم إفريقيا:

من ناحية سلطات واختصاصات برلمان عموم إفريقيا، فإنه من المفترض أن يقوم برلمان عموم إفريقيا بأداء مهام وسلطات تشريعية تحددها له هيئة مؤتمر رؤساء الدول

¹ - مهند عبد الواحد النداوي، مرجع سابق، ص ص 29-31.

والحكومات، وخلال الفترة الأولى من إنشائه يتولى وظائف وسلطات استشارية فقط ومن ذلك:

- 1- مراجعة ومناقشة وإبداء الرأي في أية مسألة سواء بمبادرة منه أو بناء على طلب مؤتمر رؤساء الدول والحكومات أو الجهاز سياسي آخر، واتخاذ توصيات تبدو ملائمة من أجل العمل على احترام حقوق الإنسان وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وثقافة الديمقراطية، بالإضافة إلى تعزيز لحكم الراشد وحكم القانون⁽¹⁾.
- 2- منافسة ميزانية الجماعة الاقتصادية وتدعيم توصيات لموافقة المؤتمر عليها.
- 3- العمل من أجل تحقيق التجانس والتنسيق بين قوانين الدول الأعضاء⁽²⁾.
- 4- تقديم توصيات تهدف إلى المساهمة في تحقيق أهداف منظمة الوحدة الإفريقية والجماعة الاقتصادية الإفريقية وتوجيه الاهتمام للتحديات التي تواجه العمليات التكاملية في إفريقيا وكذلك وضع إستراتيجية لمواجهة هذه التحديات.
- 5- دعوة المسؤولين في المنظمة لحضور اجتماعات البرلمان الإفريقي وتقديم الوثائق والمساعدة في أداء مهامه.
- 6- دعم برامج وأهداف الاتحاد في إقليم الدول الأعضاء.
- 7- تشجيع التنسيق والتجانس في السياسات والإجراءات والبرامج والأنشطة الخاصة بالتجمعات الاقتصادية والهيئات البرلمانية في إفريقيا.

¹- عادل عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 62.

²- مهند عبد الواحد النداوي، مرجع سابق، ص 32.

8- وضع القواعد والإجراءات التي تسير عليها بما في ذلك انتخاب رئيس له وتقديم

الاقتراح لكل من مؤتمر الرؤساء ومجلس الوزراء بحجم وطبيعة فريق المساعدة اللازمة

لبرلمان عموم إفريقيا.

9- إنجاز أية وظائف أخرى تبدو ملائمة لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في المادة

الثالثة من البروتوكول المنشئ لهذا البرلمان.

10- توجيه الانتباه إلى التحديات التي ينبغي مواجهتها في عملية التكامل في إفريقيا

لمواجهة وتعزيز برامج وأهداف الاتحاد الإفريقي في الدوائر الانتخابية للدول الأعضاء

وتعزيز وتنسيق ومواءمة سياسات وإجراءات برامج وأنشطة المجموعات الاقتصادية

والإقليمية في المحافل البرلمانية لإفريقيا.

11- تقديم التوصيات التي تهدف إلى تعزيز السلم والأمن والاستقرار في إفريقيا والإشارة

للتحديات التي تواجه عملية التكامل في إفريقيا.

ووظيفة التشريع هي أبرز ما يقوم به البرلمان، ورغم أن المبادرة باقتراح القوانين في

صورة مشروعات تأتي غالبا من السلطة التنفيذية، فإن ذلك لا يلغي دور البرلمان في مناقشة

المشروعات وتعديلها قبل الموافقة عليها وكذلك اقتراح قوانين جديدة، وتعتبر عملية التشريع

تجسيدا لإرادة المجتمع وأولوياته سواء كان مجتمعا وطنيا أو إقليميا أو قاريا.¹

¹ إيمان أحمد علام، مرجع سابق، ص 191.

أهداف برلمان عموم إفريقيا:

- 1- ضمان مشاركة كاملة للشعوب الإفريقية في تحقيق التنمية.
- 2- ضمان التكامل الاقتصادي في القارة الإفريقية⁽¹⁾.
- 3- الترويج لبرنامج الاتحاد الإفريقي.
- 4- تحقيق التنسيق والتجانس بين قوانين الدول الأعضاء.
- 5- ضمان تعزيز السلم والأمن والاستقرار في إفريقيا.
- 6- تنسيق التعاون بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية وبرلمانها.
- 7- تعزيز مبادئ حقوق الإنسان
- 8- الترويج للأهداف والسياسيات التي ترمي إلى تكامل القارة في إطار الإتحاد الإفريقي⁽²⁾.

¹ - إيمان أحمد علام، مرجع سابق، ص 192.

² - مهند عبد الواحد النداوي، مرجع سابق، ص 32.

ملخص الفصل:

لقد كانت مسيرة الوحدة الإفريقية شاقة في سبيل التوحد في ظل الاستعمار والاستغلال التي سادت القارة الإفريقية، مما ساهم في خلق فكرة التعاون المشترك بين الدول، أين وافقت 23 دولة إفريقية لتأسيس منظمة الوحدة الإفريقية تحت أهداف منصوص عليها في ميثاق الوحدة الإفريقية تسعى من خلالها لمساعدة البلدان المستعمرة لتحقيق الاستقلال، وتكثيف التعاون بين دول الأعضاء، والحفاظ على السيادة والسلامة الإقليمية، وتخليص القارة من التمييز العنصري. لكن في ظل التغيرات في الساحة الدولية وبروز مشاكل أخرى ناقش قادة الدول خلال تسعينات القرن الماضي تعديل مبادئ وهياكل منظمة الوحدة الإفريقية لتعكس التحديات الجديدة للقارة أين دعوا إلى إنشاء منظمة جديدة تسمى بالاتحاد الإفريقي، التي يمكن من خلالها تسريع عملية التكامل في إفريقيا ومعالجة المشاكل التي تعاني منها القارة، وعليه فلقد أنشئ القانون التأسيسي للاتحاد الذي تضمن عددا كبيرا من الهياكل الجديدة سواء على مستوى الأجهزة الرئيسية أو من خلال المبادئ والأهداف التي يسعى لتحقيقها. قام الاتحاد بوضع آليات مهمة تساهم في إدارة وحل النزاعات الإفريقية والمتمثلة في مجلس السلم و الأمن الذي يعتبر بمثابة جهاز إقليمي يضع القرارات بشأن النزاعات ومن مبادئه السوية السلمية للنزاعات والصراعات، ونجد أيضا من جهة أخرى برلمان عموم إفريقيا الذي اتخذته الاتحاد الإفريقي كآلية تساهم في حل النزاعات والذي يضمن المشاركة الكاملة للشعوب الإفريقية في تنمية القارة ولضمان التكامل الاقتصادي فيها.

الفصل الثالث:

دور الاتحاد الإفريقي في ضوء التكتلات
الإقليمية الحالية

المبحث الأول: حالات تدخل الاتحاد الإفريقي لتسوية النزاعات

المطلب الأول: مساعي الاتحاد الإفريقي لحل الأزمة الليبية

1- نشأة وتطور الأزمة الليبية:

في خطاب ألقاه القائد الليبي معمر القذافي في قمة جامعة الدول العربية عام 2008، كان يعلم ما سوف يحدث وقال لي زملائه رؤساء الدول تحتل قوة أجنبية دولة عربية ويعدم قائدها شنقا.¹

ثلاث سنوات بعد ذلك عرفت ليبيا احتجاجات شعبية انطلقت في 15 فيفري 2011، تأثر بالحراك الذي شاهده المنطقة العربية الذي بدأت من تونس ثم مصر، حيث نجحت هاتين الأخيرتين بإسقاط رموز الحكم فيها، كان سبب هذه الاحتجاجات هو المطالبة بالإفراج عن المعتقلين السياسيين سجن أبو سليم وكان هذا أمام مديرية الأمن مدينة بنغازي، أين ردد المتظاهرون شعارات سلمية تطالب بالإصلاح والتغيير.²

بعد ذلك بدأت دعوات على مواقع التواصل الاجتماعي لمواصلة التظاهرات في 17 فيفري 2011 خرج الليبيون في مظاهرات عارمة وكانت البداية الحقيقية الثورة الليبية والتي بدأت من بنغازي ثم انتشرت إلى باقي المدن الليبية على غرار البيضاء ودرنة وصولاً إلى طرابلس، بداية ظهور الانشقاقات في صفوف النظام وكذلك إعلان العديد من القبائل دعمها

¹ مالك العبدية، "بعد ثورات الربيع ماذا يريد العرب"، مجلة العرب الدولية، العدد 1586، العدد 1586، (آب 2013)، الرياض، حي المؤتمرات، طريق مكة، ص 20.

² رمزي سلامة، "رياح التغيير في العالم العربي (2010-2011 الثورة الليبية)"، إعداد محلل اقتصادي وصايف الشهري، (الكويت: إدارة الدراسات والبحوث، قسم شؤون الباحثين، أكتوبر 2012)، ص 7.

للمتظاهرين قبائل ورفلة، التوارق وغيرها ما أدى بالنظام إلى مواجهة هذه المظاهرات باستخدام العنف المسلح وبالتالي تطور الوضع إلى مواجهات مسلحة ما ادخل ليبيا في مأزق كبير.¹

2-أسباب قيام الأزمة الليبية

أ- الأسباب السياسية والتاريخية:

الطبيعة الفريدة للنظام السياسي الذي أوجده القذافي في سبعينات القرن العشرين، فلقد أسس ما يسمى بدولة الجماهير والتي تشكل إلى حد كبير كيانا شخصيا يعتمد بشكل أساسي على حكمة ويتمثل احد المبادئ التأسيسية للجماهيرية الليبية في المقولة التي يعلنها الكتاب الأخضر والتي تقول أن " التمثيل تدجيل" وبدعم السماح بأي تمثيل سياسي رسمي، ولا بأي أحزاب سياسية على الإطلاق، وكانت محاولات تأسيس هذه الأخيرة تعتبر خيانة، وقد ترتب على هذا الرفض الجذري لمبدأ التمثيل إعاقا التطور أي شيء يشبه مؤسسات المجتمع المدني الرسمية والفعالة، فقد كان نظام يعتمد على التضامات القبلية في بناء سلطته، وقد كانت المناصب الإستراتيجية داخل هيكل السلطة خصوصا قيادة الوحدات

¹ جمال عبد اللطيف، انعكاسات الأزمة الليبية على الأمن المغربي، مذكرة ماستر غير منشورة، (جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016)، ص 62.

الأكثر ولاء في قوات الأمن في يد أعضاء أسرة القذافي وعشيرته وقبيلته وغيرها من القبائل المتحالفة معه.¹

الطبيعة التسلطية للنظام السياسي القائم، فلقد تولى العقيد معمر القذافي الحكم في ليبيا بعد انقلاب عام 1969، حيث ألغى الحكم الملكي وإنشاء الجمهورية العربية الليبية واستمر في حكم البلاد لمدة 42 عاما، وخلال فترة تواجده في السلطة اختزل الحكم في شخصه ولم يسعى إلى إنشاء مؤسسات حقيقية في ليبيا، فهذه الأخيرة منذ الاستقلال لم تشهد حراكا سياسيا وحزبيا حقيقيا، باستثناء فترة قصيرة في عهد الملكية ولذلك توصف ثورة 17 فيفري 2011 بأنها ثورة شعبية عامة أكثر من كونها حراكا سياسيا.²

النظام السياسي كان يتشكل من القذافي وحاشيته وأتباعه، بحيث دأب النظام الليبي على كل الأصوات التي نادى بالإصلاح السياسي، فالدولة الليبية كانت تفتقر إلى المرجعية القانونية التي تسمح بإنشاء مؤسسات للدولة وتتيح تنظيم إطار سياسي وتشريعي واضح المعالم لتسيير أمور البلاد. اين استند في حكمة على ثلاث آليات:

¹ تقرير الشرق الأوسط رقم 107، *الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط (V)*، فهم الصراع في ليبيا، (6 حزيران يونيو 2011)، ص 44.

² "الأزمة الليبية إلى أين، مركز دراسات الشرق الأوسط"، *مجلة فريق الأزمات العربية*، الأردن، العدد 13، مارس 2017، ص 17.

شراء الولاءات العشائرية واستثمار الربيع النفطي واستبدال المؤسسات العسكرية بالمليشيات العائلية الحامية للنظام وإغلاق كل منافذ الحراك السياسي في المدن التي يمكن أن تشكل دوائر وسطية للمواطنة.¹

ب. الأسباب الاجتماعية:

استغلال التركيبة القبلية للمجتمع الليبي: تعد ليبيا من المجتمعات العربية القليلة التي تؤثر فيها القبيلة تأثيراً كبيراً على نظامها الاجتماعي وتلعب دوراً في توجيه الأحداث السياسية للجماعات والعناصر السياسية، وقد تم تأسيس العديد من الهياكل القبلية التي شكلت قيوداً وحصاراً على حرية الشعب الليبي، نذكر منها:

- تأسيس ما يسمى بالنوادي القبلية تعمل على محاصرة المطالب المحلية ومراقبة تحركات الشبان في المناطق القبلية اكتشاف بؤر التوتر واستئصاله
- إنشاء القيادات الشعبية والاجتماعية منها "روابط الشبان" و "الحرس الشعبي"، وهي عبارة عن هياكل قبلية لمراقبة المعارضات ومواجهتها، وكل هذه الهياكل القبلية أفضت إلى فوضى وحساسيات بين القبائل، وبهذا تحولت ليبيا إلى جغرافيا شاسعة من العداوات والنأر.²

¹ سليم بوسكين، *تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014*، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة محمد خيضر، بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015)، ص 151.

² حبشي أم هاني، حنافي فايزة، *تأثيرات الأزمة الليبية على منطقة الساحل الإفريقي (الجزائر نموذجا)*، مذكرة ماستر غير منشورة، (جامعة زيان عاشور، الجلفة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016-2017)، ص 91-93

ج. الأسباب الاقتصادية:

تعد من الدول المهمة المصدرة للنفط والغاز وتملك واحدا من ابرز احتياطات النفط في إفريقيا، إلا أن هذه الثروة لم يستفد منها الشعب الليبي في بناء اقتصاد قوي وبنية تحتية قوية ضرورية لتنمية البلاد بسبب سيطرة النظام الحاكم على ثروات البلاد، مما أدى إلى تعميق الفساد والاستبداد.

التفاوت الكبير في توزيع الثروة: فالحاكم الشخصي التسلطي الذي اعتمد على عائلة القذافي وحاشية من المقربين والإتباع، أدى إلى حرمان الشعب من فوائد الثروة التي تزخر بها ليبيا، بل نجد أن النظام استخدم تلك الثروة شراء الأنصار وترويض المعارضة وقمعها.

انتشار الفساد والتهميش للذان شمالا كافة مجالات الحياة في ليبيا.¹

د. الأسباب الأمنية:

هشاشة تركيبة الجيش الليبي: فقد حرص النظام الليبي على تأسيس جيش منعدم القوة والاحتراف وفضل الحفاظ على أمن النظام بمليشيات قبلية.

دور المرتزقة في هشاشة الجهاز الأمني: أهم مميزات المنظومة العسكرية للقذافي هي استخدام مجموعة من المرتزقة ينحدر معظمهم من الدول الإفريقية المجاورة، وقد تم

¹ سليم بوسكين، مرجع سابق، ص 152.

استخدامهم لأنهم لم يتردد عن استهداف المتظاهرين المدنيين عكس أفراد الجيش الذين يترددون في استهداف مواطني بلادهم.¹

وهناك أسباب أخرى أدت إلى اندلاع الأزمة الليبية منها:

- تكس السلاح في البلاد وتهريبه وانتشاره ما أدى إلى نشوء تنظيمات جماعات مسلحة على امتداد الجغرافيا الليبية وتعدد الولاءات.
- تزايد البعد القبلي والعشائري وانخراطه في سياسة العمل المسلح وذلك على حساب الدور الذي كان من المفترض أن تلعبه الأحزاب السياسية التي تم حظرها طوال فترة حكم القذافي في ليبيا.²

أطراف النزاع في الأزمة الليبية:

الأطراف الداخلية: التي تتضمن قوات النظام معمر القذافي وقوات المعارضة

1. قوات نظام القذافي: اعتمد معمر القذافي على:

أ. الكتائب الأمنية: التي هي عبارة عن وحدات عسكرية ارتبط دورها بحفظ الأمن الداخلي يقودها أشخاص تابعين له من أبنائه ومقربيه، إذ أحسن تجهيزها مقارنة بالقوات النظامية، باعتبار أنها كتائب تأسست لحماية النظام من الانقلابات العسكرية، ومن أهمها كتيبة نجله خميس قائد كتيبة اللواء 82، وهي من أقواها ويفوق ترسانتها من الأسلحة والإمكانات القتالية عتاد الجيش والقوات المسلحة، حيث تتكون من 4 آلاف شخص،

¹ حبشي أم هاني، حناني فايزة، مرجع سابق، ص 97.

² فريق الأزمات العربي، مرجع سابق، ص 14

ومجهزة بـ 5 دبابة من نوع T-62، T-55، T-72، وناقلات الجنود المدرعة، 100 مدفعية مدرعة، والمتواجدة في غرب ليبيا وتحديدا في مصراتة، زلتين، طرابلس والزاوية، أما كتيبة المعتصم متواجدة في مدن الشرق كاجدابيا و برقة وسرت

ب. **المليشيات القبلية:** التي قام بتشكيلها وتدريبها، مما يبين أن معمر القذافي حرصا على عدم تكوين جيش منظم وقوي ومنها القوة للمليشيات والكتائب باعتبارها الأكثر ولاء له، إذ وصل عدد الجيش الليبي 50 ألفا مجند مدرب، و25 ألف مجند غير مدرب جيدا، أين أثبتت الانتفاضة صحة تخوفه من الجيش النظامي وولائه له إذا حدثت انشقاقات والتحق أغلبيتهم بالثورة.

ج. **المرتزقة:** يتهم الثوار النظام باستخدامهم للقضاء على الانتفاضة، وذلك أين تم استخدامهم بشكل كبير في الفترة الممتدة بين 17 و19 فيفري 2011، فهم متواجدون منذ القدم نتيجة استعمالهم من قبل القذافي في حرب التشاد 1987، وهم تابعون للمليشيات المسلحة الوحدات العسكرية، رغم هذا لا توجد أدلة قاطعة تثبت تورطهم في قتل المحتجين الليبيين، وذلك بالاعتقاد الموجود أن النظام لجا لهم في عملية قمع انتفاضتهم، أين تحدث علي زيدان باسم رابطة الليبية لحقوق الإنسان أين قال أن هنالك حوالي 25 ألف مرتزق، وبغض النظر عن العدد فإنهم اتهموا بارتكاب الجرائم وذلك بإطلاق النار على المتظاهرين.¹

¹ نور الهدى بن بركة، إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي (2012-2016)، أطروحة دكتوراه دكتوراه غير منشورة، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016-2017، ص 179

د. القوات البحرية والجوية الليبية:

إذ شاركت القوات البحرية وسلاح الجو في بداية الانتفاضة في قفص مواقع المعارضة في المدن الساحلية.

2. **قوات المعارضة:** تضم مجموعة من الأطراف التي ستلعب دورا في بناء مستقبل ليبيا رغم أن القذافي رفض تكوين المعارضة، فرغم ذلك ظهرت معارضة التيار الإصلاحي الذي تبناه نجله سيف الإسلام، تتسم بالانشقاق وغياب التنظيم والتنسيق بين أطرافها، ويمكن تحديدها في:

أ. **المعارضة القديمة:** تضم جماعات تنشط في المهجر، أين قامت هذه الأخيرة بدعم الانتفاضة وساهمت في المعارك وهذا للعداء الموجود بينها وبين القذافي نظرا لقمعها ونفي أعضائها.

ب. الثوار الجدد:

***المجلس الوطني الانتقالي:** تم تشكيلة في 27 فيفري 2011 ليصبح ممثل ليبيا الشرعي والوحيد في 5 مارس 2011، كلف مصطفى عبد الجليل برئاسة محمد جبريل بالشؤون الدولية،⁽¹⁾ يتميز هذا المجلس بأنة لجنة لإدارة الأزمات وليس حكومة لفقدانه لهيكل السلطة التنفيذية، يتألف من ممثلي المدن الكبرى، وأطراف معارضة المهجر، الشباب المنقذين، ضباط الجيش منشقون عن النظام، ويسيطر عليه لبيبو الشمال الشرقي، ويتكون

¹ نور الهدى بن بركة، مرجع سابق، ص 180

من مجلس التنفيذي معني بتسيير القطاعات المختلفة الشؤون الدولية، أما عسكريا فتم الاتفاق على وضع لجنة عسكرية مكونة من 15 عضو ومن بين أهم أهداف تأسيسه:

- بناء دولة ديمقراطية
- إجراء انتخابات حرة ونزيهة
- إرساء الدولة الموحدة حرة وحديثه
- ضمان التعددية وكفل الحريات
- تطبيق المادة الأولى من الميثاق الوطني الانتقالي والتي تنص أن الشعب مصدر السلطة والإسلام والعربية دين ولغة الدولة التساوي أمام القانون
- تقليص دور القبائل في الحياة السياسية¹

المنشقون عن نظام معمر القذافي:

لقد انشق العديد من الشخصيات في حكومة القذافي منذ بداية الانتفاضة كالمسلك الدبلوماسي وأعضاء من الجيش وقوات الأمن اتجهت نحو معسكر المعارضة، وتبني خيار مساندة الانتفاضة مع تبني قبيلتي الورفلة والمقارحة المواليين له، خيار دعم الانتفاضة والانشقاق عنه، لعب دور الجنود المنشقون من الجيش النظامي دورا فعالا في العديد من معارك المناطق الشرقية ضد قوات القذافي من ناحية تدريب الشباب المنتفض علي حمل السلاح والقتال، بالإضافة للتخطيط والتنسيق بين مختلف المقاتلين.

المدنيين: مثلوا القوة القتالية، حيث اعتبروا نواة الانتفاضة وأساس الاحتجاجات، ويتكونون من البطالين، الجامعيين، العمال، التجار وأصحاب المحلات، فرغم قلة خبرتهم في

¹ نور الهدى بن بركة، مرجع سابق، ص 181

ميدان القتال التدريب العسكري والتكتيك، إلا أن حماسهم جعلهم ينتصرون في عديد المعارك

ضد قوات النظام ذات الخبرة، خاصة بعد انضمام المنشقين منها إلى الانتفاضة.¹

الجهاديون: يتمثل في قدامى المحاربين الليبيين الذين شاركوا في أفغانستان، أفراد

الجماعة الإسلامية الليبية المقاومة التي تمثل أكبر مجموعة جهادية، التي قمعها معمر

القذافي بعد عودتها لليبيا بسجن قادتها، ليجدوا في الانتفاضة الفرصة للانتقام من نظامه.

الأطراف الخارجية:

كان لقرار مجلس الأمن 1973، الصادر في 17 مارس 2011 الدور الكبير في

تدويل القضية وحمل أطراف أجنبية تحت قيادة الحلف الأطلسي للتدخل في ليبيا عبر حملة

جوية ضد القذافي، مما ساهم في إسقاط النظام في 20 أكتوبر 2011 بعد مقتلة، فقد كان

هذا التدخل بمشاركة أعضاء الحلف وآخرون غير منتمين إليه، وهذا رغم انتقادات روسيا

والصين وبعض الدول التي اعتبرت أنه تجاوز للتفويض الممنوح له أمميا، فلقد تضمنت

مهمة الحلف حظر الأسلحة، الحظر الجوي، اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المدنيين من

الهجوم أو التهديد بالهجوم باعتبار أنه يهدف لتعزيز تواجد في الشرق الأوسط دفاعا عن

مصالحة الأمنية النفطية ومصالح أعضاءه، كما كان هناك تواجد ميداني لقوات التحالف

لتوفير الدعم اللوجستي، العمل كموجهين لاستهداف مناطق تواجد معمر القذافي، بالإضافة

¹ Jean Ping : "African Union Role in the libyan crisis", Dec 15. 2011, Papambazuka news,

<http://www.pambazuka.org/governant.union.role-libyan-crisis>

(17:00، 2018/08/28)

لمهمة التنسيق المعلوماتي . والملاحظ أن قصف التحالف أودى بحياة المدنيين وأضر
بأماكن تواجدهم.¹

خلفيات مشاركة دول التحالف في عملية التدخل ضد القذافي:

أ. الولايات المتحدة الأمريكية:

إن أهمية ليبيا النفطية إنتاجا واحتياطاً ونوعية جعل مصلحة الولايات المتحدة تتمحور
في الرغبة في التواجد في المنطقة للمراقبة وكبح جماح التقدم والتغلغل الصيني في القارة
الإفريقية. فليبيا تمثل مورد مالي معتبر لأمريكا من خلال صفقات السلاح، المشاركة في
إعادة إعمار ليبيا وضمان المزيد من الاستثمارات فيها، أيضا يعتبر عامل النفط عاملا
حاسما للمشاركة الأمريكية، ليس فقط من أجل السيطرة وإنما لضمان استمرار مصالح
شركاتها وضمان التعويض نتيجة الدعم العسكري للقيادة الجديدة، وهذا مهم لها نظرا للزمة
المالية العالمية.²

ب. الاتحاد الأوروبي: شهد اختلافا في المواقف حيث رفضت ألمانيا التدخل باعتبار

أن ما يحدث فيها لا يهدد أمن الدول الغربية، وأن هذه العملية ستستنزف أموال وأوروبا
تعيش حالة التقشف بفعل الأزمة المالية، أما إيطاليا فشاركت في التدخل بعد أن فقد معمر
القذافي شرعيته بفعل ممارساته اللاإنسانية ضد المدنيين، أما فرنسا فقد لعبت دور المحرض
والمعبي للرأي العام الدولي بضرورة التدخل، معتمدة في ذلك على قرار الجامعة العربية

¹ نور الهدى بن بقة، مرجع سابق، ص ص 181-182.

² نور الهدى بن بقة، مرجع سابق، ص 182

7360 الذي صدر في 12 مارس 2011، والذي يطالب مجلس الأمن بتحمل مسؤوليته إزاء تدهور الأوضاع الإنسانية في ليبيا واتخاذ الإجراءات الكفيلة لفرض حظر جوي على حركات الطيران العسكري الليبي فوراً وإقامة أماكن آمنة لحماية المدنيين مع مراعاة السيادة والسلامة الإقليمية لدول الجوار، وبالرجوع لأسباب التحرك الفرنسي يمكن اختصارها في أن فرنسا تعاني من أزمة داخلية اقتصادية وسياسية، فكان لابد من توجيه الأنظار نحو الخارج. استخدم ساركوزي الوضع الإنساني في ليبيا لتفعيل الدبلوماسية الفرنسية بعد فشل مشروعة في المتوسطي وفشل في تحسين الوضع الاقتصادي الداخلي، كذلك تصفية حسابات تاريخية مع معمر القذافي نتيجة أزمة الطائرة يوتا وحرب تشاد ورفض مشروعة المتوسطي، بالإضافة إلى عدم التزامه بالصفقات التي عقدت بين الطرفين.

الحلف الأطلسي: تعديل الحلف من بعض مواده التي تسمح له بالتدخل العسكري حتى لأغراض إنسانية تكييفاً لأوضاع ما بعد الحرب الباردة وإنهيار حلف وارسو، وتضمنت التهديدات التي تنتجها الأزمة الليبية بالنسبة للحلف في: الدولة الفاشلة ومخاطر الهجرة غير الشرعية، الإرهاب وتنامي نشاطه القاعدي، تهديدات أمن الطاقة.¹

الجامعة العربية: على غرار ما حدث في تونس ومصر أين كان موقف الجامعة العربية موقف الحياد السلبي فإن موقفها اتجاه الأزمة الليبية يعتبر أمراً غير مسبوق، مما جعلها تتخذ موقفاً صريحاً مدعماً للثورة ضد النظام القائم من خلال إصدار قرار 7360

¹ نور الهدى بركة، مرجع سابق، ص 183.

الذي ساهم في إصدار القرار الأممي 1973،¹ ويعود موقفها لأسباب أهمها: تدارك الخطأ الذي ارتكبته مع ثوار مصر وتونس، فانهازت مبكرا لثوار ليبيا، وإدراكها أن المجتمع الدولي متفق على التدخل في ليبيا لإسقاط النظام القائم تحت المبرر الإنساني، للدول مجلس التعاون الخليجي في الجامعة العربية خاصة قطر التي نجحت في تأييد أغلبية دول الجامعة العربية باعتبار أن علاقات معمر القذافي مع الدول العربية كانت متوترة، فقد كانت دول الخليج السبابة لتقديم المساعدات الإنسانية لسكان بنغازي، بل دعم الانتفاضة من خلال المشاركة العسكرية في الحظر الجوي الذي طبقته دول التحالف على حركة السلاح الجوي الليبي.²

* مواقف الاتحاد الإفريقي من الأزمة الليبية

تمثل ليبيا ثقلا كبيرا للاتحاد الإفريقي، وذلك نظرا للخصوصيات في العلاقة التي ربطت معمر القذافي بالاتحاد والعديد من القادة الأفارقة، الأمر الذي دفع به بالاهتمام بالثورة الليبية اهتماما كبيرا وملحوظا، فكان الموقف الإفريقي منذ بداية الأزمة رافضا لأي تدخل عسكري خارجي في ليبيا، حتى أنه امتنع في البداية عن توجيه أي إدانة مباشرة للقذافي، كما أنه لم يعلق عضوية اجتماعاته الرسمية كما فعلت الجامعة العربية، أين القى الاتحاد الإفريقي الذي لعب القذافي دورا بارزا في تأسيسه بإدانة ما وصفه بأسلوب القمع العنيف ضد

¹ أو شريف يسرى، *تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري*، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة محمد خيضر،

بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016)، ص 155.

² نور الهدى بنتقة، *مرجع سابق*، ص 184.

المظاهرات في ليبيا اثر صدور القرار الأممي رقم 1973 وتدخل قوات حلف الناتو، اتخذ الاتحاد الإفريقي موقف رافض العمليات لاستهدافها المواطنين، كما شدد على ضرورة تطبيق حظر الطيران بالقوانين الدولية وبنود قرار مجلس الأمن الدولي، حيث نرى أن قرار الأمم المتحدة 1973 المتعلق بالشأن الإنساني الذي يقضي بحماية المدنيين، وقد انتهك عمليا في نصه وروحه من قبل حلف الناتو، زيادة على إعاقته مساعي السلام التي باشرها الاتحاد الإفريقي ولقبول الدول الإفريقية لحل الأزمة الليبية سلميا، وقد احتوت خريطة طريق الاتحاد الإفريقي تجاه الملف الليبي خمسة نقاط وهي: وقف إطلاق النار، حماية المدنيين، مساعدات إنسانية من دول الجوار وضمان مرحلة انتقالية للتعاطف مع طموحات الشعب الليبي، إضافة إلى محاولات الوساطة من طرف الاتحاد الإفريقي في 12 أبريل 2011 والتي قوبلت بالرفض من المعارضة الليبية التي ألحّت على مغادرة القذافي.¹

اصدر الاتحاد الإفريقي بيانا بشأن ليبيا أدان فيه أعمال العنف في البلاد بعد أسبوع من اندلاع الثورة وما قارب الشهر من بدء الأحداث (12 مارس 2011) اتخذ مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد موقفا يرفض التدخل العسكري الدولي في ليبيا، وأعلن عن تشكيل لجنة من خمس رؤساء أفارقة للتشاور مع جميع الأطراف في ليبيا بشأن الأزمة، وعقد الاتحاد قمة طارئة في أديس أبابا في 25 مارس 2011، نتج عنها خارطة طريق لحل الأزمة سياسيا، ثم جاءت القمة السابعة عشر في غينيا الاستوائية في جوان 2011، لتبحث سبل الوصول

¹ أحمد الفقيه وآخرون، *إلى أين يذهب العرب؟*، (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، ب ط، 2012)، ص 211.

لحل الأزمة في ليبيا، وبالرغم من كل هذا الاهتمام النشاط الرامي لحل الأزمة لم تتضمن بيانات الاتحاد الإفريقي بشأن ليبيا واجتماعاته حول ما يجري بها من أحداث أية إدانة لمعمر القذافي وما يرتكبه من جرائم بحق شعبه، وكان العالم اجمع شاهدا عليها بأديس أبابا في 25 مارس 2011، أين وضعت خمسة خطوات في سياق خارطة الطريق لحل الأزمة، شملت: حماية المدنيين والأجانب وخاصة الأفارقة، وبدء حوار سياسي في ليبيا للتواصل لتوافق حول سبل لإنهاء الأزمة ووقف الأعمال العدائية، وتوصيل المساعدات الإنسانية لسكان المتضررين، وبدء حوار سياسي بين الأطراف في ليبيا للتواصل لتوافق حول سبل إنهاء الأزمة والبدء في مرحلة انتقالية شاملة، وتطبيق إصلاحات سياسية لتلبية متطلبات الشعب الليبي، وبالنظر لبنود الحل السياسي الذي طرحة الاتحاد الإفريقي وثنمه ودافع عنها مرارا وتكرارا، نجد أنه شديد التحيز لمعمر القذافي وشديد الحرص على عدم أدانته، البند الأول من خارطة الطريق طالب وقف الأعمال العدائية ولكنة لم يوجه مطالبة لجهة محددة، مما يعني أن الاتحاد ساوى في النهاية بين ما يفعله القذافي من عدوان وجرائم وما ينتهجه الثوار من نهج عسكري دفاعا عن أنفسهم وردا عن التصعيد العنيف الذي بدأ به القذافي منذ اليوم الأول للثورة، بمعنى آخر، فقد تساوى الاتحاد بين القوة المنظمة التي تتحرك تحت لواء الدولة وبين تشكيلات الثوار الدفاعية (آنذاك) التي تبلورت كرد فعل لعنف الأجهزة الأمنية الليبية، ثم تطرقت الخارطة بعد ذلك لبدء حوار سياسي بين الأطراف المتنازعة في ليبيا، أي بين معمر القذافي والثوار دون النظر لموقف معمر القذافي الغير معترف بمشروعية مطالب

الثوار، بل غير المعترف بكون الثوار مواطنون ليبيون يتمتعون بحقوق، القذافي حتى في نفسه الأخير ينظر للثورة على أنها مؤامرة على حكمة ومدبرة من قبل مجموعة من البلطجية والمدمنين و " الجرذان " على حد تعبيره.¹

مبادرات الاتحاد الإفريقي لتسوية الأزمة الليبية:

لقد تبنى الاتحاد الإفريقي بعض التحركات للعمل على استعادة الاستقرار في ليبيا، في 23 فيفري 2011 أعرب مجلس السلم والأمن عن بالغ قلقه إزاء تطورات الداخل الليبي، وأدان بشدة الاستخدام العشوائي والمفرط للقوة ضد المتظاهرين السلميين، كما شدد على شرعية تطلعات الشعب الليبي. وعقد المجلس في 10 مارس 2011 اجتماعه رقم (265) على مستوى رؤساء الدول والحكومات ووافق خلاله على خريطة طريق لحل الأزمة الليبية، تضمنت هذه الخريطة العناصر التالية:

- 1- الإيقاف الفوري لجميع الأعمال القتالية
- 2- التعاون مع السلطات الليبية المختصة لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية في الوقت المناسب لمستحقيها من الأهالي
- 3- حماية الرعايا الأجانب بما في ذلك المهاجرون الأفارقة المقيمون في ليبيا
- 4- اعتماد وتنفيذ الإصلاحات السياسية اللازمة للقضاء على أسباب الأزمة

¹ أو شريف يسرى، مرجع سابق، ص ص 155-156.

كما قرر المجلس إنشاء لجنة مختصة رفيعة المستوى بشأن ليبيا، تضم خمسة من رؤساء الدول والحكومات وهي: مالي وأوغندا، موريتانيا، جمهورية الكونغو، جنوب إفريقيا، إلى جانب رئيس مفوضية الاتحاد تتولى ثلاث مهام أساسية وهي:

1. التعامل مع جميع الأطراف في ليبيا إجراء تقييم مستمر لتطور الموقف على

الصعيد الميداني

2. تسهيل حوار شامل بين الأطراف الليبية حول الإصلاحات الملائمة

3. إشراك شركاء الاتحاد الإفريقي، وعلى الأخص جامعة الدول العربية ومنظمة

المؤتمر الإسلامي الاتحاد الأوروبي الأمم المتحدة لسيير تنسيق الجهود والتماس

دعمهم للتذكير و تسوية الأزمة.¹

وبعد أسبوع واحد من تبني الاتحاد الإفريقي لخارطة الطريق المشار إليه سابقا،

إصدار مجلس الأمن 1973 (2011) والذي أعطى السلطة للدول الأعضاء بالعمل على

الصعيد الوطني أو من خلال المنظمات الإقليمية باتخاذ جميع التدابير الضرورية لحماية

المدنيين في المناطق الآهلة بالسكان تحت تهديد الهجوم بما في ذلك إنشاء منطقة حظر

الطيران فوق ليبيا، وشدد القرار على ضرورة تكثيف الجهود لإيجاد حل للأزمة، وفي هذا

الإطار اعترف القرار رسميا بدور اللجنة المشكلة من قبل مجلس السلم والأمن (الاتحاد

الإفريقي) وتجدر الإشارة هنا أيضا إلى القرار الأممي الذي حظي بتأييد جميع الأعضاء

¹ "تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته وعن وضع السلم والأمن في إفريقيا"، مؤتمر الاتحاد الإفريقي، الدورة العادية

السابعة عشر، مالابو، غينيا الاستوائية، (30 يونيو، 1 يونيو 2011)، ص 14.

الأفارقة غير الدائمين في مجلس الأمن، وفي ذلك الوقت (الغابون، نيجيريا، جنوب إفريقيا) الذين أكدوا على ضرورة حماية المدنيين في ليبيا، وبدونهم لم يكن القرار ليمر، وقد أشارت جنوب إفريقيا إلى الجنة رفيعة المستوى للاتحاد الإفريقي وعزمها زيارة ليبيا بهدف تسهيل الحوار حول الإصلاحات السياسية الضرورية لإيجاد حلول سلمية ومستدامة. لكن الفقرة الخامسة من القرار الأممي إشارة إلى جامعة الدول العربية فقط ودورها المهم في هذا الإطار، حيث طالبت فقط الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وليست تلك التابعة للاتحاد الإفريقي والتعاون مع الدول الأخرى في حماية المدنيين، وهكذا كان واضحا أن الاتحاد الإفريقي لم يكن مخاطبا من جانب القرار الأممي، ولم يكن هناك تصور لدور محدد للاتحاد ووفق منطق القرار.

مجلس السلم والأمن في نواكشوط في 19 مارس 2011، وكانوا يخططون للسفر إلى ليبيا في اليوم التالي للتواصل مع أطراف الأزمة، والتزاما بالقرار 1973 (2011) طلبت الجنة إذن بالرحلات الجوية إلى ليبيا، لكن تم رفض هذا الطلب، حيث بدأت الحملة العسكرية لتنفيذ القرار 1973،¹ وخلال الاجتماع الاستشاري الذي عقده الاتحاد الإفريقي في أديس أبابا في 25 - 26 مارس 2011، أبدى ممثلو العقيد القذافي استعدادهم لتطبيق خطة الاتحاد الإفريقي للسلام التي اقترحت وفقا فوريا للمعارك، وبدء حوار بين الليبيين يسبق

¹ Jean Ping : "African Union Role in the libyan crisis", Dec 15. 2011, Papambazuka news,

<http://www.pambazuka.org/governant.union.role-libyan-crisis>

(17:00، 2018/08/28)

عملية الانتقال الديمقراطي. إلا أن أعضاء المجلس الوطني الانتقالي (الليبي) لم يقبلوا دعوة الاتحاد لحضور قمة أديس أبابا. وعندها اجتمعت اللجنة المختصة مع القذافي في طرابلس في 10 ابريل 2011، قبل القذافي خارطة الطريق للاتحاد الإفريقي من حيث المبدأ، في حين رفضها المجلس الوطني الانتقالي بشكل صريح استنادا إلى أنها لم تدعو صراحة إلى رحيل القذافي.

وفي حين قدم الاتحاد الإفريقي إطار للاتفاق على الحل السياسي لازمة في ليبيا في جوان 2011، واعتبر هذا الإطار غير فعال في ظل رفض القذافي التفاوض مع القوى المعارضة، كما طالبت المعارضة أن تتم التسوية عقب رحيل القذافي من السلطة، مما أدى إلى حالة من جمود دور الاتحاد الإفريقي، بعد أن رفض ثوار ليبيا لوساطة الاتحاد لأنها لم تتضمن الإصرار على تنحي القذافي، كما أكد المجلس الوطني الانتقالي أن اقتراح وقف إطلاق النار المقدم من الاتحاد الإفريقي يعني تقسيم ليبيا ووفقا للخطوط الخاضعة لسيطرة كل طرف، وهذا غير مقبول، وشعر الليبيون أن الاتحاد الإفريقي متكون من المتعاطفين مع القذافي.¹

¹ في : The role of the African Union in Libya. Student guide to intelligent analysis. 05 dec

2017. Available at :

http://comprehdv.cluster011.ovh.net/role_of_the_african_union_in_libya/

(21:30، 2018/08/22)

المطلب الثاني: تقييم دور الاتحاد الإفريقي في حل الأزمة الليبية

الملفت للنظر من موقف الاتحاد الإفريقي الرسمي كان موقف الدول الإفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن بالأمم المتحدة من القرارين 1970 و 1973 بشأن ليبيا، فبعد أن رفض الاتحاد الإفريقي التدخل في ليبيا، جاءت كل من نيجيريا وجنوب إفريقيا والغابون متوافقة على قرارات مجلس الأمن بشأن فرض عقوبات على ليبيا وإقامة منطقة حظر جوي لحماية المدنيين في ليبيا، ففي حين امتنعت كل من الصين وروسيا والبرازيل والهند ألمانيا عن التصويت على القرار 1973، وافقت علىية الدول الإفريقية الثلاث ، فهذا التباين بين موقف الاتحاد الإفريقي كمنظمة وموقف دولة الأعضاء كفاعلين مستقلين يكشف عيوباً في الية اتخاذ القرار داخل الاتحاد، ويعبر عن سوء التواصل بين قادة الاتحاد وبين الدول الأعضاء، تصويت الدول الثلاثة على القرار 1973 اضعف من مصداقية الاتحاد كمنظمة واطهر أن الحل السياسي الذي طرحة الاتحاد لم يكن حفاظاً على مبادئه بقدر ما كان على مصالحه، ولعلّ الدليل الأكبر على ذلك هو ما جاء في خارطة الطريق من تأكيدات على ضرورة حماية المدنيين توصيل المساعدات الإنسانية، فكلها ادت لاقتناع الاتحاد بتردي الأوضاع الإنسانية في ليبيا، فإذا ما وضعنا جنباً إلى جنب ذلك مع موقف الدول الإفريقية الأعضاء في مجلس الأمن وافقت على قرار التدخل العسكري نجد أن الاتحاد الإفريقي لديه في بروتوكولاته ما يسمح له في التدخل في شؤون الدول الأعضاء في حالة تردي الحالة الإنسانية دون اللجوء للأمم المتحدة.

فكان من الممكن أن يتدخل الاتحاد الإفريقي عسكريا في ليبيا استنادا لما جاء في بيانه التأسيسي في الفقرة "هـ" من البند الرابع والتي تعطي للاتحاد الحق للتدخل في أي من الدول الأعضاء في حال موافقة الجمعية العمومية للاتحاد على اعتبار ما يحدث في هذه الدولة استثنائيا مثل جرائم الحرب جرائم الإبادة وجرائم ضد الإنسانية، فمنة كان على الاتحاد إرسال قوات عسكرية لليبيا مثلما فعل في دول إفريقية أخرى.

ونستنتج أن الاتحاد الإفريقي لم يبني موقفة من الثورة الليبية على ما جاء بروتوكولاته ومواثيقه، لأنها في الحقيقة تسمح له بأكثر مما قدم بكثير، بلد الأقرب إلى المنطق أن الاتحاد الإفريقي بني مواقفه من الثورة الليبية ووفقا للإرادة السياسية لقادة الاتحاد الذين رأوا في القذافي حليفا لا يمكن الاستغناء عنه ولم يستطيعوا فصل الأدوار التي لعبها القذافي في دعم المنطقة ماديا ومعنويا ولوجستيكا وإيديولوجيا، الأمر الذي دفع موقف الاتحاد الإفريقي بجعل المبادئ في خدمة المصالح السياسية المباشرة.¹

وبشكل عام لم تتغير مواقف الاتحاد الإفريقي تجاه الأزمة الليبية منذ اندلاعها وحتى الآن ولم يكن له دور يذكر على المستوى العملي سواء في مرحلة ما قبل سقوط القذافي أو في المراحل المختلفة سقوط القذافي وشهدت صراعات سياسية وعسكرية بين الفاعلين المختلفين في الأزمة الليبية، والأمر الذي لا شك فيه هو أن الاتحاد الإفريقي كان أكثر

¹ في: The role of the African Union in Libya. Student guide to intelligent analysis. 05 dec

2017. Available at: مرجع سابق، في:

http://comprehdv.clusterO11.ovh.net.role_of_the_african_union_in_libya/

نشاطا في المرحلة التي سبقت سقوط القذافي وخاصة أثناء عمل المجتمع الدولي على تحديد تشكل التدخل في ليبيا لوقف أعمال العنف والإبادة التي كان يمارسها القذافي في نظامه ضد المدنيين.

وحسب ما جاء في تقرير شهر فيفري 2017 فإن الاتحاد الإفريقي لازال يواصل جهوده الرامية للمساعدة في إيجاد حل سياسي للزمة الليبية، أين لقيت نتائج اجتماع اللجنة الإفريقية رفيعة المستوى حول ليبيا، والتي عقدت آخر أعمالها خلال شهر جانفي دعما من الاتحاد الإفريقي في أديس أبابا .

المبحث الثاني: الاتحاد الإفريقي في ضوء لتكتلات الإقليمية

المطلب الأول: الاتحاد الإفريقي وعلاقته بالمنظمات الإقليمية في القارة الإفريقية

إن الاتحاد الإفريقي في سعيه لحل الأزمات وتسوية النزاعات في القارة عمد إلى إقامة علاقات تعاونية مع المنظمات الإقليمية داخل القارة، وهذا من أجل خلق تعاون وتكامل ما بينها، وبين هذه المنظمات من أجل الحد والتخفيف من حدة الأزمات وإيجاد تسويات للنزاعات والصراعات التي تعاني منها القارة، وعليه نجد الاتحاد الإفريقي في علاقته مع هذه المنظمات عمل على خلق روابط فيما بينها.¹

من بين أهم المنظمات التي للاتحاد الإفريقي علاقة معها نذكر:

* علاقة الاتحاد الإفريقي بالسوق الإفريقية المشتركة عليها اسم الكوميسا، أين يلاحظ أنه بعد أن حل الاتحاد الإفريقي محل منظمة الوحدة الإفريقية بعد إنشائه في 2002، فإن العلاقة بين الكوميسا ومنظمة الوحدة الإفريقية تحل محلها العلاقة مع الاتحاد الإفريقي، حيث يعد الأخير المنظمة القارية التي ترعى مصالح وأهداف الدول الإفريقية في المجالات المتنوعة والعلاقات بينها وبين المنظمات شبة الإقليمية أو الجزئية، وتتحدد العلاقة بين الكوميسا والاتحاد الإفريقي على أساس أنه ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية إشارة إلى أن تحقيق أهداف المنظمة يقتضي تنسيق السياسة والاقتصاد والتربية وثقافة والصحة والتغذية والدفاع والأمن وغيرها.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، *السوق الإفريقية المشتركة للاتحاد الإفريقي*، (القاهرة: دار النشر مجموعة النيل العربية، ط

تجدر الإشارة إلى أن الكوميسا في علاقاتها مع منظمة الوحدة الإفريقية وبالتالي مع الاتحاد الإفريقي الذي حل محلها، لم تخرج عن القواعد والإجراءات التي تم تحديدها من جانب المنظمة القارية، بل اعتبرت الكوميسا نفسها إليه لوضع أهداف المنظمة وبالتالي أهداف الاتحاد الإفريقي موضع التنفيذ الفعلي في حيزها الإقليمي المحدد جغرافيا في منطقتي شرقي وجنوبي إفريقيا، وقد أكدت اتفاقية الكوميسا هذا المعنى في أكثر من موضع، ومنها المواد 178 و 180 و 190.¹

ومن بين المنظمات الإقليمية الأخرى في القارة التي لها علاقة بالاتحاد الإفريقي نجد أيضا:

تجمع تنمية الجنوب الإفريقي سادك SADC سمي التجمع مؤتمر تنسيق تطور الجنوب الإفريقي، واستبدل به في أوت 1992 باسم سادك، ويبلغ عدد الأعضاء فيها 14 دولة وتهدف الجماعة لتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة في الدول الأعضاء، وكذا تأكيد التكامل في السياسات والبرامج المحلية، وتعزيز وسائل الحماية الدفاع والأمن.

كما نجد أيضا الهيئة الحكومية للتنمية إيجاد IGAD، أسست عام 1996، وقد حلت محل الهيئة غير الحكومية للتنمية لمواجهة الجفاف، وتشمل سبع دول الأعضاء، وتهدف إلى تنسيق السياسات الخاصة بالتجارة والجمارك والنقل والمواصلات والزراعة، وتحقيق

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 62.

الأمن الغذائي الإقليمي، ومكافحة الجفاف والكوارث الطبيعية، وبسط السلام والاستقرار وتسوية النزاعات جنبا إلى جنب مع الاتحاد الإفريقي، فلمنظمة لإيجاد ادوار فاعلة في تسوية النزاعات المسلحة في كل من السودان عبر مبادراتها المتعددة ورعايتها لمفاوضات السلام، التي أفضت إلى اتفاقية السلام الشامل (نيفاشا) 2005، أيضا تدخلها الواضح وجودها المضنية من اجل الوصول للسلام في دولة جنوب السودان، كما نجد أيضا تجمع (دول الساحل والصحراء) قد أضاف أهداف الجديدة لميثاقه تتعلق بحماية الأمن حفظ السلام، وإنشاء آليات تحقق بها أهدافها.¹

كما نجد أيضا الجماعة الاقتصادية دول وسط إفريقيا الإيكاس ECCAS التي تضم 11 دولة من إقليم وسط إفريقيا، وتعد من اضعف منظمات القارة وأشدّها تعرضا للصراعات، وتستهدف الجماعة إلى إنشاء اتحاد جمركي بين الدول الأعضاء وتحرير التجارة بين دولها، إزالة معوقات التجارة البينية.²

إلى جانب هذه المنظمات أيضا نجد منظمة الايكواس ECOWAS، التي لها أيضا علاقة بالاتحاد الإفريقي، بحيث تعتبر أيضا الايكواس كمنظمة إقليمية اقرب إلى الدول في تعاملها المباشر أكثر من الاتحاد الإفريقي، لذا يحاول الاتحاد الإفريقي التعامل مع هذه

¹ "دور المنظمات الدولية والإقليمية في تحقيق السلم والأمن في إفريقيا"،

في <https://www.politicdz.com/community/threads/-aldul-u--alyalmi-u-fi-m> 6464-
(18:15، 2018/08/11).

² انتصار رزوقي وهيب، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الواقع - المعوقات - الآفاق)، في :

<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=32430>

(13:00، 2018/05/12)

المنظمات في المجالات المتعلقة بالتنمية والسلام والأمن. في حالة الايكواس يعتبر التكامل الاقتصادي والتنمية المستدامة المبادئ الأساسية للجمع، يسعى إلى تحرير التجارة البينية والتي تتحقق بإلغاء جميع العوائق الجمركية وغير الجمركية، وإلغاء كل العوائق أمام متنقل عوامل الإنتاج بين الدول الأعضاء، والتنسيق المباشر مع الاتحاد الإفريقي في المبادرات التنموية، بالإضافة إلى الالتزام بسياسة تجارية مشتركة تجاه باقي الدول الإفريقية، تعاون الاتحاد مع الايكواس في كثير من المبادرات التي تقوم بعمل خطط إستراتيجية وبرامج تنفيذية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التعاون بين الاتحاد والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا الايكواس في برنامج النيباد، فركز على مجالات الزراعة وتصنيع الأدوية، والصناعة، والعلوم النووية والاتصالات والمعلومات.

تفعيل أنشطة وبرامج النيباد على المستوى الوطني، قامت " إيكواس " بتشجيع ومساندة الدول الأعضاء فيها بإنشاء وحدات تابعة للبرنامج لتنفيذ أنشطته محليا وتسمى مراكز التميز، وتعتمد فكرة هذه المركز على استغلال قدرات ومهارات بحثية متميزة في دولة معينة وتنميتها لتكون مركزا إشعاعيا على المستوى الإقليمي والقاري، ويمكن القول أن الايكواس تتعاون وما زال تتعاون مع الاتحاد الإفريقي في المجالات التنموية والأمنية التي تصب في صالح الدول الأعضاء في الايكواس،¹ ومن بين الاتفاقيات التي كانت بين الاتحاد الإفريقي والايكواس الاتفاق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية البنية التحتية، وكذا الاتفاق في مجال

¹ حمدي عبد الرحمن حسين، " الاتحاد الإفريقي والنظام الأمني الجديد في إفريقيا"، مجلة دراسات إستراتيجية، أبو ضبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ع162، 2011، ص 67.

إدارة النزاعات والصراعات القائمة في منطقة غرب إفريقيا، والاتفاق في المساعدات الإنسانية عند الكوارث الطبيعية وغيرها من الاتفاقيات، ويمكن القول أن الايكواس حقق نجاحا نسبيا في مواجهة الحروب الأهلية داخل الإقليم كما حدث في توغو 2005، فضلا عن ذلك إنشائه لقوة عسكرية مشتركة (إيكوموج) لتساعد في تحقيق الاستقرار الأمني لدولها.¹

المطلب الثاني: تقييم دور الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات في ضوء التكتلات

الإقليمية الحالية

بذل الاتحاد الإفريقي مجهودات عدة لتحقيق السلم والأمن في القارة الإفريقية أين كان له دور هام في إخماد الصراعات والنزاعات فيها، رغم الصعوبات والعراقيل والتحديات التي يواجهها من ضعف في التمويل إلى الضعف الهيكلي والمؤسساتي فيها، وكذا الخلافات بين أعضائها، ما يقلل من فعاليتها كمنظمة، لكن رغم ذلك نجد الاتحاد الإفريقي قد تدخل في عدة حالات أبرزها حالتي دارفور والصومال، كما عمل على إيجاد حلول لعدة من الأزمات على غرار الأزمة الليبية والإفوارية، كم عمل جنبا إلى جنب مع بعض المنظمات الإقليمية كالكوميسا التي عملت على الحفاظ على مصالح وأهداف الدول الإفريقية في مجالات متنوعة، كما نجد أيضا تجمع تنمية الجنوب الإفريقي سادك، وأيضا الهيئة الحكومية للتنمية

¹ مادي إبراهيم كانتى، "دور الاكواس في تنفيذ أجندة الاتحاد الإفريقي 2023"، جامعة القاهرة، في:

<http://sis.gov.eg/UP/10-45>

(15:00، 2018/06/29)

إيجاد، وتجمع دول الساحل والصحراء، وغيرها كالايكواس التي تعامل معها في المجالات المتعلقة بالتنمية والسلام والأمن، أين حققت الايكواس نجاحا نسبيا في مواجهة الحروب الأهلية داخل الإقليم إلى جانب الاتحاد الإفريقي، كما حدث في "توغو 2005"،¹ كما سعي الاتحاد الإفريقي أيضا لإيجاد حلول سياسية لحل بعض الأزمات تباينت مواقفه بسبب الاختلاف في الآراء بين الدول الأعضاء فيها تجاه بعض المواقف والأزمات، ما جعل الاتحاد في بعض الحالات يتخذ قرارات متأخرة تكشف عن عيوب وسوء التواصل بين قادة الاتحاد، مما يقلل من مصداقية الاتحاد كمنظمة تسعى للحفاظ على مبادئها أين وجدت نفسها تعمل على تحقيق مصالحها بالدرجة الأولى وتجاهلت بعضا من مبادئها، رغم ما ورد في بروتوكولاتها بما يسمح لها بالتدخل في شؤون الدول الأعضاء في حال تردي الحالة الإنسانية فيها دون اللجوء للأمم المتحدة، إلا أنها في بعض الحالات فقد توانت وتماطلت في التدخل فيها سياسيا وعسكريا، أين قامت بإرسال قوات عسكرية في بعض الحالات لحل النزاعات والأزمات دون غيرها، كما فعلت في الأزمة الليبية أين لم تتدخل عسكريا بحيث لم يكن لها دور يذكر على المستوى العملي في ليبيا، كما واجهة الاتحاد الإفريقي أيضا فشلا ذريعا في السودان.²

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 63-67.

² عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 68.

المطلب الثالث: التحديات التي يواجهها الاتحاد الإفريقي

تواجه الاتحاد الإفريقي العديد من التحديات الراهنة بدا من قضايا الصحة ومكافحة الملاريا فيروس نقص المناعة البشرية متلازمات العجز المناعي المكتسب، والقضايا السياسية مثل المحاربة السلمية للأنظمة غير الديمقراطية وانتشار الحروب الأهلية، بالإضافة للمسائل القانونية المتعلقة بالصحة الغربية، القضايا والتحديات الاقتصادية والاجتماعية في رفع مستوى معيشة الأفارقة الفقراء الأميين، هذا عدا عن مشاكل المجاعات المتطورة وقضايا البيئة ومشاكلها من التصحر وعدم استخدامه بيئة وغيرها.¹

من اخطر القضايا التي تواجه إفريقيا في الفترة القادمة الانتشار السريع فيروس نقص المناعة البشرية (HIV)، وباء الايدز (AIDS). كما تعد أيضا الصراعات الإقليمية والتدخلات العسكرية من القضايا والتحديات التي تواجه الاتحاد الإفريقي، بحيث أن تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة هو من احد أهم أهدافه. وكذا صعوبة التحكم أو ترسيخ واحترام حقوق الإنسان التي تنتهك بأبشع الطرق والوسائل لمصلحة فئة معينة من الحكام ووحاشتهم.

كما تعد الجغرافيا القارة من بين التحديات، بحيث أن الاتحاد الإفريقي كمنظمة إقليمية في سعيها لتحقيق السلم والأمن والاستقرار على مستوى كافة القارة صراعات قبلية واثنية وعرقية يصعب عليها احتوائها لكبر المساحة وكذا احتوائها على جزر.

¹ نزيه رعد، المنظمات الدولية والإقليمية، مرجع سابق، ص 132.

ومن التحديات الأخرى التي تواجه الاتحاد الإفريقي كمنظمة إقليمية نجد الخلاف بين أعضاء المنظمة.

استئصال الفساد المتفشي في القارة الذي يخسرها (150) مليار دولار كل عام، الأمر الذي لا يشجع على قدوم الاستثمارات الأجنبية ولا تقديم المنح والقروض.¹

وقف الحروب الأهلية الإقليمية التي ترجع في كثير منها إلى الظلم الواقع على الكثير من العرقيات والقبائل لحساب قبيلة الحاكم وحاشيته، وكذلك لمغامرات بعض الحكام الذين يزجون بلادهم في حروب مع الجيران لتحقيق مجد شخصي.² وإفريقيا لا تزال تواجه استمرار للصراعات وانعدام الأمن في عدة مناطق مختلفة، مما جعل الاتحاد الإفريقي يواجه عدة تحديات وعوائق لتحقيق عملية التكامل لتعزيز الأمن والسلم والاستقرار في إفريقيا، ويمكن الإشارة إلى أهم هذه التحديات التالي:

1. التحديات الأمنية:

تتمثل الصراعات والحروب الأهلية النمط الغالب الذي يعصف بكيان الدول الإفريقية، وهو يمثل التهديد الأكبر للتنمية والاستقرار في إفريقيا، هذا ما يجعل الاتحاد الإفريقي بموارده وإمكاناته المحدودة غير قادر على التعامل بفاعلية مع هذه الصراعات، ويرى بعض النقاد

¹ صلاح الدين حسين السيسي، مرجع سابق، ص ص 250 - 251.

أن الاتحاد الإفريقي قد ورث من منظمة الوحدة الإفريقية قصورا هيكليا نتيجة بمبادئ السيادة والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء.¹

وبعد عدم الاستقرار الأمني والسياسي سواء كان ذلك بسبب الحروب الأهلية أو بسبب الصراع على السلطة هما اكبر خطر يهدد الأمن القومي للبلدان الإفريقية، فالصراعات الداخلية التمرد المسلح والانقلابات والثورات تعد سمة رئيسية في القارة الإفريقية، كما تعد أيضا ضعف الإرادة السياسية لدى معظم دول القارة عائقا أمام جعل الدول الإفريقية غير متحمسة لفكرة الاتحاد.²

كم يعاني الاتحاد أيضا من تحديات حدودية، بعد رحيل المستعمر الأوروبي على القارة الإفريقية ترك وراءه مشكلات عديدة أهمها مشكلات الحدود المصطنعة التي تسببت في حدوث صدمات خلافات بين الدول الإفريقية المتجاورة، نزاع بين موريتانيا والسنغال الجزيرة (اندوندي خوري) والنزاع بين إثيوبيا واريتريا...الخ.³

2. التحديات المالية والمؤسسات للاتحاد:

إن تحقيق الأهداف والغايات التي يطمح إليها الاتحاد الإفريقي ولاسيما في مجال تعزيز الأمن والاستقرار وتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا يحتاج إلى موارد وإمكانيات ضخمة قد لا تقوى على توفيرها الدول الأعضاء، إذ يلاحظ أن الاتحاد قد ورث عن منظمة

¹ حمدي عبد الرحمن حسين، مرجع سابق، ص 71

² جاسم خيرى عبد الرزاق، "الاتحاد الإفريقي (النشأة- الهيكلية- التحديات)"، مجلة دراسات دولية، وكالة جامعة بغداد:

مركز الدراسات الإستراتيجية الدولية، عدد مزدوج 31-32، 2006، ص 51.

³ جاسم خيرى عبد الرزاق، نفس المرجع، ص 53.

الوحدة الإفريقية العجز الشديد في الموارد المالية التي تعتمد أساسا على اشتراكات الدول الأعضاء، ومن الملفت للانتباه هو أن خمس دول فقط وهي: مصر وليبيا وجنوب إفريقيا ونيجيريا الجزائر، تسهم وحدها بنحو 75 % من ميزانية الاتحاد، ولا تقوم باقي الدول بسداد حصتها إلا بعد إلحاح من قبل مفوضية الاتحاد.¹

وهذا ما سبب مشاكل في تمويل المنظمة وعرقلتها على القيام بمهامها على أكمل وجه.

وعلى الصعيد المؤسسي للاتحاد يلاحظ أن البنية المؤسسية له لم تكتمل بعد ولاسيما المؤسسات المالية، البنك المركزي وصندوق النقد وبنك الاستثمار لم يقدر لها التأسيس وممارسة الأعمال المنوطة بها، ويشمل هذا التحدي المؤسسي بعض المؤسسات القائمة بالفعل برلمان عموم إفريقيا، ومحكمة العدل وحقوق الإنسان الإفريقية، بالإضافة إلى تحويل المفوضية لتكون سلطة عليا للاتحاد، وثمة بعد ينال من الكفاءة المؤسسة للاتحاد الإفريقي وهو طبيعة العلاقة بين المنظمات الإقليمية الفرعية، حيث يوجد داخل بين عضوية الدول، وهو ما قد يعني تعارض الالتزامات بالنسبة لهذه الدول مع الاتحاد الإفريقي.²

¹ قضايا الاتحاد الإفريقي ومشاكله، في:

http://www.moqatel.com/openshare/behath/monzmat3/african_un/sec07.doc.cvt.htm

(19:30، 2018/07/25)

² حمدي عبد الرحمن حسين، مرجع سابق، ص 82.

3. التحديات السياسية:

أن مدى نجاح الاتحاد الإفريقي مرهون بوحدة دولة وتضامنها النوعي وإيجاد توازن فيما بينها، وأهم النقاط التي يجب السعي إلى تحقيقها هي القضاء على الأزمات الداخلية والخلافات والحروب التي تسود الدول الإفريقية، علاقتها بالاتحاد، مثل أنغولا، الصحراء الغربية، سيراليون، بروندي، ليبيا ... وغيرها، ومما لا شك فيه أن معالجة هذه الموضوعات مدى فاعلية الاتحاد ومقدراته على الصمود، ويعد تحقيق الديمقراطية والشفافية من أهم التحديات السياسية للاتحاد الإفريقي، الذي يسعى إلى تكوين نظام ديمقراطي فعال، يعتمد على مؤسساته التي أضيفت إلى هيكله التنظيمي، مثل برلمان عموم إفريقيا ومحكمة العدل الإفريقية، وهو ما يستوجب وجود أنظمة إفريقية ديمقراطية تحترم المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.¹

4. التحديات الاقتصادية:

للقارة الإفريقية ثروات وخيارات وافرة تعينها على التكامل الاقتصادي، ولكنها غير مستغلة، وأصبحت الدول الإفريقية عاجزة عن تطوير اقتصادياتها، وكالة التعاون فيما بينها لخلق اقتصاد متين، يدعم العلاقة والروابط الاقتصادية بينها، التبادل التجاري مع الدول الأوروبية، وخاصة التي كانت تستعمر دول إفريقيا يفرضان على أنفسهما فرضا حادا على

¹ منتديات طموحنا، " بحث شامل حول الاتحاد الإفريقي"،

<https://www.tomohna.net/vb/tomohna10820>

(19:15، 2018/08/22)

اقتصاديات الدول الإفريقية، كما أن الاتحاد الإفريقي مازال يعاني من المشاكل المالية الناجمة عن عدم دفع العديد من الدول الإفريقية اشتراكات العضوية، وهذه المشاكل وحدها تعرقل بطبيعة الحال نشاط الاتحاد لاحقاً، فتوافر السيولة أو نقصها يشير إلى إمكانية تطور الاتحاد من جماعة تضم حكومات منفردة إلى الهيئة تتمتع بسلطة تنفيذية كالتى يتمتع بها الاتحاد الأوروبي، وكذلك ستؤثر قلة الموارد المالية في أحد أهداف الاتحاد وهو إنشاء البنك المركزي الإفريقي.

يسعى الاتحاد الإفريقي إلى تهيئة الظروف الملائمة التي تمكنه من الإسهام في الاقتصاد العالمي وتعزيز التنمية وتكامل الاقتصاديات الإفريقية، والتعجيل بتنمية القارة، لقد اعتمدت الدول الإفريقية خطة تنمية اقتصادية هي حصيلة إدماج خطتين معا: الأولى تسمى " اوميجا" قدمتها السنغال، والثانية تسمى "نهضة إفريقيا خلال الألفية" وقدمتها جنوب إفريقيا، وقد وحدت الخطتان في صفة واحدة، تضمنت فاعلية الاتحاد واستمراره في أداء دوره، وقضت بتقديم معونات مكثفة لإعادة البناء والتنمية بطريقة تضمن التخلص من العراقيل التي استمرار الاتحاد.¹

¹ حمدي عبد الرحمن حسين، مرجع سابق ص 84.

ملخص الفصل:

الاتحاد الإفريقي في سعيه لحل وتسوية النزاعات في القارة الإفريقية تدخل في عدة حالات أين عمل جاهدا على حفظ السلم والأمن والاستقرار، رغم اتساع دائرة النزاعات والحروب الأهلية داخل القارة الإفريقية التي شكلت اختبارا حقيقيا لجهود المنظمات الإقليمية الإفريقية في عملية حفظ السلام والأمن داخل دولها، رغم تعقد مستويات الأزمات والصراعات وتشابكها، وتفاوتها من دولة إلى أخرى في مقابل حدودية الإمكانيات وضعف القدرات لدى أغلب المنظمات الإفريقية، هذه المعادلة تشكل القاعدة الأساسية والمحدد الفعلي لاتجاهات النجاح أو الفشل في كل الأدوار والعمليات التي قامت ولا تزال تقوم بها المنظمات الإقليمية في مجال حفظ السلم والأمن في الإطار الإفريقي.

خاتمة

خاتمة

أن الاستقرار الذي وصل إليه العالم بعد الحرب العالمية الثانية والنزاعات التي مازالت قائمة بين معظم الدول، والمخاطر التي أصبحت تحيط ببعض الدول خاصة الضعيفة منها دفع إلى إنشاء منظمات إقليمية تسعى إلى تنظيم العلاقات الدولية وتبحث لإيجاد حلول للنزاعات بين هذه الدول، أين أعطي لها الحرية في مجال الحل ما ينشأ من النزاعات بين أعضائها بالطرق السلمية وبدون استخدام القوة، إلا بإذن من مجلس الأمن، فطور هذه النزاعات أدى إلى ظهور انعكاسات كثيرة أصبحت تهدد الأمن والسلم العالمي، ففي الآونة الأخيرة أصبحت القارة الإفريقية مسرحاً للنزاعات والصراعات، أين شاهدة هذه الأخيرة عدة أشكال من انتهاكات لحقوق الإنسان كالإبادة الجماعية وغيرها، الأمر الذي دفع بالمنطقة إلى إنشاء اتحاد إفريقي يسعى إلى إيجاد حلول لهذه الأزمات التعجيل بتكامل القارة السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ولكن رغم الجهود الكبيرة التي يبذلها الاتحاد إلا أن الأزمات تفاقم في القارة منذ السبعينات، أين أصبحت تعيش منحنى حقيقياً وأوضاعها تزداد سوءاً بسبب ما تعرض إليه من صراعات وحروب أهلية وغيرها، الأمر الذي جعلها نموذجاً للتخلف ورمزاً للمعاناة، حيث ضلت أكثر من نصف دول القارة تعاني من صراعات مريعة لدرجة أن أسماء عدد من الدول أصبحت تثير الرعب والمعاناة والدمار المفزع في آذان الكثير من الناس، مثال جمهورية الكونغو الديمقراطية، نيجيريا، أنغولا، الصومال، السودان، حرب الجنوب " دارفور"، ليبيا وغيرها من دول القارة، أين أدت هذه النزاعات إلى هدر

الموارد البشرية والاقتصادية، وأدت إلى تحطيم البنيان التحتية لكثير من الدول، أين اندلعت أكثر من 25 حرباً أهلية في القارة الإفريقية، وذلك في الفترة ما بين الستينات ونهاية القرن الماضي، وما تزال هنالك العديد من النزاعات الملتهبة مستمرة دون توقف. والواقع أنه فشلت العديد من المحاولات احتواء وإيقاف هذه الأزمات سواء كانت من قبل الحكومات المحلية أو المنظمات الإقليمية والدولية من بينها الاتحاد الإفريقي الذي لا زال يسعى جاهدا للحد منها وإيجاد حلول لها، رغم ذلك فلا تزال النزاعات تقف حجر عثرة أمام نجاح الاتحاد الإفريقي في إرساء الاستقرار والأمن في القارة وعليه، يمكن القول أن الإرث الاستعماري أدى إلى غياب الدولة الأمة بإفريقيا، ما قاد إلى حدوث تدخلات حدودية واثنوية وعرقية ومعتقدية، أدت دوراً فاعلاً في تصعيد الصراعات النزاعات المسلحة داخل إفريقيا ما مهد الطريق لتدخل المنظمات الدولية والإقليمية في الشأن الإفريقي. كما أنه على الرغم من النجاحات التي حققها الاتحاد الإفريقي والمنظمات الدولية والإقليمية في تسوية الصراعات الإفريقية، فلا تزال الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة تحصد أرواح الملايين من الأفارقة، وتعاني المنظمات الإفريقية، وعلى رأسها الاتحاد الإفريقي، من مشكلات بنيوية وهيكلية ومالية، الأمر الذي قلل من أدوارها في عملية حفظ السلم والأمن في إفريقيا.

استنتاجات الدراسة:

1. تعد المنظمات الإقليمية من بين أهم النظم المهمة بتسوية النزاعات المعاصرة، وهذا تماشياً مع بنود الفصل الثامن من أحكام ميثاق الأمم المتحدة.
2. المنظمات الإقليمية في سعيها للحفاظ على الأمن والسلم طورت آليات مختصة بتسوية النزاعات.
3. القارة الإفريقية عانت ولازالت تعاني من ويلات الاستعمار، وأين عرفت ظاهرة النزاعات فيها تفاقمًا وانتشاراً في أقاليم عديدة.
4. تعددت أسباب النزاع في القارة الإفريقية، أين كانت لها انعكاسات عديدة سواء على مستوى الدولة أو على مستوى القارة.
5. الإتحاد الإفريقي جاء كبديل لمنظمة الوحدة الإفريقية بعد قرار القادة الأفارقة على استبدالها بمنظمة تكون قادرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه القارة.
6. الإتحاد الإفريقي في سعيه لتسوية النزاعات في القارة اعتمد على آليات جديدة تتكفل بتسوية النزاعات الإفريقية، وتمثلت في مجلس السلم والأمن الإفريقي ليصبح الجهاز المكلف بتعزيز السلم والاستقرار في القارة.

Conclusions de l'étude:

1. Les organisations régionales figurent parmi les systèmes les plus importants en matière de règlement des conflits contemporains, conformément aux dispositions du Chapitre VIII de la Charte des Nations Unies.

2. Organisations régionales, dans leurs efforts pour maintenir la paix et la sécurité, ils ont mis au point des différends mécanismes règlement.

3. Le continent africain a souffert et souffre encore du fléau du colonialisme, et où le phénomène est connu dans lequel les conflits se sont aggravés et généralisée dans de nombreuses régions.

4. Les raisons du conflit sur le continent africain sont nombreuses et ils ont eu de nombreuses répercussions tant au niveau de l'État que du continent.

5. L'Union africaine est venu comme une alternative à l'Organisation de l'Unité Africaine (OUA) après la décision des dirigeants africains pour remplacer l'Organisation pour être en mesure de faire face à des défis internes et externes auxquels est confronté le continent.

6. L'Union africaine, dans ses efforts pour régler les conflits sur le continent, s'est appuyée sur de nouveaux mécanismes pour régler ces différends conflits en Afrique: le Conseil africain de paix et de sécurité est devenu l'organe responsable de la promotion de la paix et de la stabilité sur le continent.

قائمة المراجع

كتب

1. كتب عربية:

- (1) أحمد إبراهيم محمود، الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية "دراسة في آليات تسوية الصراعات في إفريقيا"، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ب ط، 2005.
- (2) أحمد الفقيه وآخرون، إلى أين يذهب العرب؟، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، ب ط، 2012.
- (3) أحمد فؤاد رسلان، الصراع الدولي، دراسة وتطور الأسرة الدولية المعاصرة، القاهرة: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 1986.
- (4) أمين حامد هويدي، الصراع العربي الإسرائيلي بين الردع التقليدي والردع النووي، بيروت: إصدارات مركز دراسات الوحدة العربية، ب ط، 1987.
- (5) جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي، الإسكندرية: دار الفكرة الجامعي، ب ط، 2008.
- (6) حتي ناصيف يوسف، نظرية العلاقات الدولية، القاهرة: دار الكتاب العربي، ط 1، 1985.

- (7) رامز محمد عمار، *الوجيز من المنظمات الدولية*، بيروت: مطبعة بريستول، ط 1، 2003.
- (8) سهيل حسن الفتلاوي، *المنظمات الدولية*، لبنان: دار الفكر، ط 1، 2001.
- (9) صالح يحيى الشاعر، *تسوية النزاعات الدولية سلمياً*، مصر، مكتبة مدبولي، ط 1، 2006.
- (10) صلاح الدين حسن السيسي، *المنظم والمنظمات الإقليمية الدولية " الواقع ... مبادرات ومقترحات التطور والتفعي"*، مصر: دار الفكر العربي، ب ط، 2007.
- (11) عادل عبد الرزاق، *إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي دراسة وثائقية وتحليلية في إطار العلاقات السياسية الدولية*، القاهرة: الهيئة المقربة العامة للكتاب، ب ط، 2007.
- (12) عبد الرحمان الجويبر، *المنظمات الدولية الإسلامية والتنظيم الدولي*، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ب ط، 2011.
- (13) عبد الرزاق عادل، *إفريقيا في إطار الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي*، القاهرة: الهيئة المصرية العامة لكتاب، ب ط، 2007.
- (14) عبد الله علي عبو، *المنظمات الدولية الأحكام العامة وأهم المنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة*، عمان : دار قنديل للنشر والتوزيع، ط 1، 2011.

- (15) عبد المطلب عبد الحميد، *السوق الإفريقية المشتركة الاتحاد الإفريقي*، القاهرة: دار النشر مجموعة النيل العربية، ط 1، 2003.
- (16) عثمان فاروق السيد، *التفاوض وإدارة الأزمات*، مصر: دار الأمين للنشر والتوزيع، ط 1، 2004.
- (17) علي صادق أبو هيف، *القانون الدولي العام*، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1992.
- (18) كمال حماد، *النزاعات الدولية دراسة قانونية دولية في علم النزاعات*، بيروت: الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 1، س.م.م، 1998.
- (19) مارتن غريفيش وتيرى أوكالاها، *المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية*، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط 1، 2002.
- (20) محمود أحمد عبد الغفار، *فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية*، الجزائر: دار هومة، ج 2، ب ط، 2004.
- (21) معمر بوزنادة، *المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي*، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. ب ط، 1992.
- (22) مهنا محمد نصر، *معروف خلدون ناجي تسوية المنازعات الدولية مع دراسة لبعض مشكلات الشرق الأوسط*، القاهرة، مكتبة غريب، ب ط، 1993.
- (23) مهند النداي، *الاتحاد الإفريقي وتسوية النزاعات "دراسة حالة الصومال"*، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط 1، 2014.

(24) مهند عبد الواحد النداوي، *الاتحاد الإفريقي وتسوية المنازعات*، القاهرة: الهيئة

المصرية العامة للكتاب، ب ط، 2007.

(25) نزيه رعد، *المنظمات الدولية والإقليمية*، لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، ط1،

2013.

2. كتب مترجمة:

(1) بيتر فالنستين، ترجمة سعد السعد، محمد دبور، *مدخل إلى فهم تسوية النزاعات*،

الحرب والسلام والنظام العالمي، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، ط 1،

2005.

(2) جيمس، دورتي وروبرت بالاستغراف، *النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية*،

ترجمة: د.وليد عبد الحي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط

1، 1985.

(3) ميرل مارسيل، *سوسيولوجيا العلاقات الدولية*، ترجمة حسب نافعة، القاهرة: المستقبل

العربي، ط 1، 1986.

مذكرات ورسائل جامعية

1. دكتوراه

- (1) الفاتح الحسين المهدي، النزاعات والحروب الأهلية في إفريقيا دراسة في أسباب الظاهرة وآثارها السودان، الكونغو، رواند، بورندي، الصومال نمونجا، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا: كلية الدراسات العليا، 2014.

- (2) نور الهدى بن بتقة، إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي (2012-2016)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016-2017.

2. ماجستير

- (1) أوشريف يسرى، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016.

- (2) سليم بوسكين، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015، ص 151.

- (3) زرو نعيمة، خالد العالية، **دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل النزاعات الإفريقية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015، ص27.
- (4) العايب سليم، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011.
- (5) زباني كلثوم، **الاتحاد الإفريقي وتسوية النزاعات**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 03 : كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011-2012، ص90.
- (6) رضا دمدوم، **محاضرات مقياس المنظمات الدولية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2005.

3. ماستر

- (1) جمال عبد اللطيف، **انعكاسات الأزمة الليبية على الأمن المغربي**، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016.
- (2) حبشي أم هاني، حنافي فايزة، **تأثيرات الأزمة الليبية على منطقة الساحل الإفريقي الجزائر نموذجا**، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة زيان عاشور، الجلفة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016-2017.

مجالات

- (1) الأزمة الليبية إلى أين، مركز دراسات الشرق الأوسط، مجلة فريق الأزمات العربية، الأردن، العدد 13، مارس 2017.
- (2) جاسم خيرى عبد الرزاق، "الاتحاد الإفريقي النشأة- الهيكلة- التحديات"، مجلة دراسات دولية، وكالة جامعة بغداد: مركز الدراسات الإستراتيجية الدولية، عدد مزدوج 31-32، 2006.
- (3) حمدي عبد الرحمن حسين، "الاتحاد الإفريقي والنظام الأمني الجديد في إفريقيا"، مجلة دراسات إستراتيجية، أبو ضبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ع 162، 2011.
- (4) مالك العبدية، "بعد ثورات الربيع ماذا يريد العرب"، مجلة العرب الدولية، العدد 1586، العدد 1586، آب 2013، الرياض، حي المؤتمرات، طريق مكة.

مقالات وتقارير:

- (1) إيمان أحمد علام، برنامج الدراسات القانونية التنظيم الدولي، مصر، جامعة بنها: كلية الحقوق، مركز التعليم المفتوح، 2011-2012.
- (2) تقرير الشرق الأوسط رقم 107، الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط V، فهم الصراع في ليبيا، 6 حزيران يونيو 2011.

- (3) "تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته وعن وضع السلم والأمن في إفريقيا"، مؤتمر الاتحاد الإفريقي، الدورة العادية السابعة عشر، مالابو، غينيا الاستوائية، 30 يونيو، 1 يونيو 2011.
- (4) رمزي سلامة، "رياح التغيير في العالم العربي 2010 - 2011 الثورة الليبية"، إعداد محلل اقتصادي وصايف الشهري، الكويت: إدارة الدراسات والبحوث، قسم شؤون الباحثين، أكتوبر 2012.

مراجع إلكترونية

- (1) دور المنظمات الدولية والإقليمية في تحقيق السلم والأمن في إفريقيا، في:
<https://www.politics-dz.com/community/threads/dur-aldul-u-almnzmat-alyalmi-u-alqlimi-fi-mkafxh-alrxab-alduli.6464> ، 11/08/2018، 18:15 .
- (2) مدونة ود الماحي، أسباب النزاعات حول العالم،
<http://waddelmahe.blogspot.com/2011/12/blog.post4716.html> ، 22/07/2018، 15:45 .
- (3) مفهوم المنظمات الإقليمية وتطورها
<https://Kenanaonline.com/users/mowaten/posts/326161> ، 17/07/2018، 19:00

(4) Jean Ping : "African Union Role in the libyan crisis",

„Papambazuka news, Dec 15. 2011

<http://www.pambazuka.org/governant.union.role-libyan->

[crisis](#)، 2018/08/28، 17:00

(5) إبراهيم العيد، "مفهوم النزاعات، في:

<https://mawdoo3.com/الثقافات/>، 2018/07/22،

16:20

(6) انتصار رزوقي وهيب، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الواقع - المعوقات -

الآفاق، في :

<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=32430>،

2018/08/12، 13:00

(7) خالد حنفي علي، الإقليمية الجديدة في إفريقيا ومواجهة العولمة، في:

<http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2001/05/25/Art>

[icle.25.shtml](#)، 2018/08/18، 14:30 .

(8) القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، في: <https://au.int/ar/constitutive->

[act](#)، (2018/05/22، 18:30)

(9) قضايا الاتحاد الإفريقي ومشاكله، في:

<http://www.moqatel.com/openshare/behath/monzmat3/afric>

19:30 ، 2018/07/25 ، an_un/sec07.doc.cvt.htm

(10) مادي إبراهيم كانتى، "دور الاكواس في تنفيذ أجندة الاتحاد الإفريقي 2023"،
جامعة القاهرة، في: <http://sis.gov.eg/UP/10-45> ، (2018/06/29)،
(15:00)

(11) مركز دراسات السلام: <http://www.web.ac.UODentre-for-peace->

[and-conflixt.Rosolution/studies](http://www.web.ac.UODentre-for-peace-) ، 15:15 ، 2018/07/29

(12) مشكلة اللاجئين في إفريقيا، الأبعاد الملامح وسبل المواجهة"، في:

www.qiraatafrican.com/home/new/Sthash.V2

14:30 ، 2018/07/29 ، [QLTXQn.dqbs](http://www.qiraatafrican.com/home/new/Sthash.V2)

(13) مفهوم المنظمات الإقليمية وتطورها:

<https://Kenanaonline.com/users/mowaten/posts/326161> ،

13:15 ، 2018/08/18

(14) منتديات طموحنا، " بحث شامل حول الاتحاد الافريقي"،

<https://www.tomohna.net/vb/tomohna10820> ، 2018/08/22 ،

19:15

15) ميثاق الأمم المتحدة، الفصل الثامن، في:

<http://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter->

[viii/index.html](http://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-viii/index.html) ، 2018/05/20 ، 17:20

مراجع إلكترونية باللغة الأجنبية:

- 1) The role of the African Union in Libya. Student guide to intelligent analysis. 05 dec 2017. Available at :
http://comprehdv.clusterO11.ovh.net.role_of_the_african_union_in_libya/

(21:30 ، 2018/08/22)

- 2) Jean Ping" :African Union Role in the libyan crisis,
Papambazuka news, Dec 15. 2011
[http://www.pambazuka.org/governant.union.role-libyan-crisis,](http://www.pambazuka.org/governant.union.role-libyan-crisis/)
(17:00 ، 2018/08/28)

فهرس المواضيع

06	 مقدمة
08	 الإطار المنهجي والنظري للدراسة
17	 الفصل الأول: المنظمات الإقليمية والنزاع الدولي
17	 المبحث الأول: التوجه الإقليمي في العلاقات الدولية
17	 المطلب الأول: مفهوم المنظمات الإقليمية
22	 المطلب الثاني: تطور المنظمات الإقليمية
23	 المطلب الثالث: تدابير الأمن الجماعي للمنظمات الإقليمية والتدخل المشروع وعلاقتها بالأمم المتحدة
27	 المبحث الثاني: مفهوم النزاع الدولي والمفاهيم المتقاربة
27	 المطلب الأول: تعريف النزاع الدولي وأركانه وخصائصه
31	 المطلب الثاني: النزاع والمفاهيم المتقاربة
42	 المبحث الثالث: انعكاسات النزاعات على مستوى الدولة والمستوى القاري
42	 المطلب الأول: انعكاسات النزاعات على مستوى الدولة
46	 المطلب الثاني: انعكاسات النزاعات على المستوى القاري
51	 الفصل الثاني: الاتحاد الإفريقي كفاعل قاري في تسوية النزاعات
51	 المبحث الأول : نشأة وتطور الاتحاد الإفريقي
51	 المطلب الأول: من الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي
55	 المطلب الثاني: الإطار الأمني والمؤسساتي للاتحاد الإفريقي
66	 المبحث الثاني: آليات تسوية النزاعات في إطار الاتحاد الإفريقي

66	المطلب الأول: مجلس السلم والأمن الإفريقي
75	المطلب الثاني: برلمان عموم إفريقيا

81	الفصل الثالث: الاتحاد الإفريقي في ضوء التكتلات الإقليمية الحالية
----	---

81	المبحث الأول حالات تدخل الاتحاد الإفريقي لتسوية النزاعات
----	--

81	المطلب الأول: مساعي الاتحاد الإفريقي لحل الأزمة الليبية
----	---

100	المطلب الثاني: تقييم دور الاتحاد الإفريقي في حل الأزمة الليبية
-----	--

103	المبحث الثاني: الاتحاد الإفريقي في ضوء لتكتلات الإقليمية
-----	--

103	المطلب الأول: الاتحاد الإفريقي وعلاقته بالمنظمات الإقليمية في القارة الإفريقية
-----	---

107	المطلب الثاني: تقييم دور الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات في ضوء التكتلات الإقليمية الحالية
-----	--

109	المطلب الثالث: التحديات التي يواجهها الاتحاد الإفريقي
-----	---

116	خاتمة
-----	-------------

118	ملخص الدراسة
-----	--------------------

120	قائمة المراجع
-----	---------------------

131	فهرس المواضيع
-----	---------------------